

جياس محمد العقاد

ضرب الإسكندرية

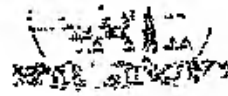
فصل ١١ يوليو



دار المعارف



بناسى محمود العقاد



مكتبة
Scholarship like collection

ليو

الهيئة العامة لكتبة القاهرة	
رقم الكتاب	٥٦٩
رقم المؤلف	١٩
رقم التصنيف	١٩



دار المعارف

الطبعة الأولى : ١٩٥٢

الطبعة الثانية : ١٩٨٣

كلمات واجبة

لاشك في أن يوم ١١ يولية عام ١٨٨٢ كان من أحلك الأيام التي
مرت على مدينة الإسكندرية ، بل على الأمة المصرية كلها .. فهو اليوم
الذى أطلق الأسطول البريطانى فيه قذائفه على تلك المدينة الهائلة
الواعدة ، فكان العابر للطريق بها بعد ذلك اليوم الخالك السواد ، يمر
بأحيائها المختلفة العامرة ، فلا يقع ناظره إلا على الأطلال والأنقاض ،
ولا تقع عينه على بيت قائم بين عشرات البيوت المتداعية أو التي هدمتها
طلقات المدافع البريطانية الغاشمة بلا هوادة أو رحمة .

وقد صور ذلك أديب إسحق أحسن تصوير بعد أن شهد ما آلت إليه
حالتها بعد ذلك الحادث المظيع حيث قال .

بالأمس كانت والياض دثارها	واليوم صارت أرسفاً بسواد
كانت ملاذ الخائفين فأصبحت	والخوف منها مبعد القصاد
كانت موارد للظماء وقد غدت	ما إن بها من مورد للصادى
.....
كم حامل خرجت بها محمولة	فوق الكواهل أو على الأعواد
ومعمر لم يبق في الدنيا له	غير السكينة من منى ومراد

ومريض قوم عاب عنه طبيبه وجفاه أنس الأهل والعواد
خرجوا وهم لا يهتدون سيلهم والنائب روائح وغواذى

ولم يكن أديب إسحق وحده الذى عر بشعره ذلك التعبير
وها هو ذا نراه - أيضًا - يصور كما وصف عبقرى الإصلاح والتعليم
الإمام الشيخ محمد عبده موقف أهالى الإسكندرية عندما وجدوا أنفسهم
فجأة فى مواجهة المصائب التى لم يحسبوا لها أى حساب ، ووجدوا
أنفسهم وقد حاصرتهم الحرائق من كل صوب بسبب تلك الطلقات
المباغتة والتى حملت إليهم شعل النيران من الأسطول الإنجليزى الرابض
فى البحر .

يقول الإمام الشيخ محمد عبده :

« نحو ١٥٠ ألفاً من السكان مجردين من كل شىء أُخلدوا فى الحركة
لغير قصد ولا لأوى . الموت والفرع ملء نفوسهم .. على شطوط
المحمودية إلى دمنهور ، وحسر السكة الحديد من دمنهور إلى القاهرة ،
كانت المهاجرة تكوّن خطوطاً سوداء تارة عريضة ، وأخرى رقيقة ،
متحركة فى كل جهة أشبه بسلسلة إنسانية طويلة ، هنا ينزلون ، هناك
يمشون ببطء ، لا وقاية ولا عيش .

كان الحر شديداً وغيم من البخار سد الأفق ، وأظلم الجو ، نساء
يبحثن عن أولادهن ، عربات بلا عجل استعملت مساكن ، عربات
من كل نوع بعضها ساقط فى المحمودية ، بعضها مقلوب ، بعضها

مخيل ، بعضها بغير خيل ، صباح على المارة : « الخبر ! الخبر ! »^(١)
فقيم كانت تلك الفاجعة ؟ وفهم استبيحت هذه المدينة المصرية
العريقة ؟ .

إن المطلع على الإنذار الذى بعث به قائد الأسطول فى اليوم التالى
ليقف مجلاء على تلك المؤامرة الاستعمارية الخبيثة والذنيئة التى بيثها
المستعمر لمصر كلها فى تلك الأيام ، فقد زعم قائد الأسطول يومذاك أنه
قد لاحظ أن هناك استعدادات حربية آخذة فى الازدياد بالنسبة لبعض
حصون المدينة كحصون السلسلة وفاروس « قايتباى » وصالح ، مما دفعه
لأن يعقد العزم على تنفيذ ما أعرب عنه من قبل فى خطابه المؤرخ فى
السادس من يولية ، إذا لم يتسلم فى تلك الساعة البطاريات المنصوبة على
رأس التين وعلى الشط الجنوى ، لينتج ذلك الاستعداد الحربى وذلك
التسليح .

وهناك سؤال يفرض نفسه ويبحث له عن جواب : هل استعداد
حصون مدينة الاسكندرية لدفع هجوم وشيك الوقوع عليها يكون مدعاة
لقائد ذلك الأسطول أن يستبيح ضربها وضرب سكانها الذين كانوا من
جميع الأجناس فى ذلك الزمان ؟

يكذب ذلك الزعم قول النائب الإنجليزى ريتشارد بمجلس النواب
بل نسخف ذلك العذر تسخيفاً .

قال ريتشارد يومذاك :

« أرى رجالاً يحوم حول دارى وعلامات العدوان بادية على وجهه ،

(١) تاريخ الأستاذ الإمام ، لرشيد رضا الجزء الأول

فأعتمد إلى الأفعال لأغلق أبوابى ونوافدى ، فيتور غضبًا ، ويرعم أنى أهينه وأهدده ، وأنه يقتحم على بيتى ليدودنى عن نفسه ، ولا يزيد عن حق الدفاع » .

وفى ذلك يقول - أيضًا - المستر رويل الذى كان محاميًا أمام المحاكم المختلطة بمصر ثم تولى منصب المستشار فيها بعد محكمة الاستئناف والذى ألف كتابًا عن الحملات المصرية :

« إن الخطر الذى كانت تستهدف له مدرعات الأسطول من جراء الاستعدادات المصرية لم يكن إلا خطرًا وهميًا فى ذلك الحين ، وعلى فرض الخطر الحقيقى كان فى الإمكان اتقاؤه إذا انحرف القائد بأسطوله بعض الانحراف .

فلذا أضفنا إلى تلك الأقوال جميعها أن قائد الأسطول نفسه كان يؤمن تمام الإيمان بما فى تلك المعاذير من وهن أو تبحر مفضوح ، إذ نراه قد ترك الوقائع ولجأ إلى النيات والأحلام ، ليعلل بها استباحته للمدينة العزلاء . وإذا به يكتب إلى مجلس البحرية فيما كتب ليقول :

« إن أحمد عرابى يشيع أن النبى يزوره كل ليلة ويرحو أن يوقع الأساطيل المتحدة فى الفخ بمواكب محملة بالحجارة فيغرقها فى مدخل الميناء .

يالها من دعايات استعمارية راحت تقذف مصر والمصريين بكل قدائفها ، لعلها تحجب تلك الفعلة التكرار فى ذلك الجو الملىء بالأراجيف والأباطيل !! إلا أن الحقائق كانت أوضح من أن تحتجب بتلك الدعايات الواهنة .

إن المدقق الحصيف في أخبار تلك الحقبة - وبعد ضرب الإسكندرية بأيام - لا بداحله درة من شك في خيانة الخديو وخيانة أسرته لهذه البلاد وتسليمها للاستعمار ، وما كتاب الخديوى توفيق إلى عرابي في تلك الأيام يبعيد عن ذهن ذلك المدقق الحصيف ، قال الخديو لعرابي « إنه ليس هناك أدنى خصومة ولا عداوة مع الإنجليز فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جمع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التي تجبرونها بوصول أمرنا هذا ، وتحضروا حالاً إلى سراي رأس التين لأجل إعطاء التنبيهات المقتضية الشفاهية ، على حسب أمرنا هذا ، وما استقر عليه رأى مجلس النظار »

وقد حفظ التاريخ لأحمد عرابي ذلك الرد المعارض لما تضمنه كتاب الخديوى إليه عندما قال له : « إن البلاد في حرب مع الإنجليز بدليل إعلان الأحكام العرفية في البلاد .. وإن الحرب كانت عدواناً من الإنجليز على الحكومة .. وإذا كان الأميرال يريد الصلح ويجدد العلاقات ، فليس هذا إنكاراً للحرب أو تبرؤاً من العدوان وإن كان يريد تسليم المدينة للجيش المصرى بعد أن تخربت مدافع الأسطول ، ها هو جيشها المنظم الذى لم يقع منه أدنى أمر يخل بنظامه ، وللمحافظة على شرف حكومتكم الوطنية ينبغي الاستمرار على الاستعداد العسكرى » .

وقد أسفرت تلك الأحداث على ما كان متوقعاً وهو عزل الخديوى لعرابي من نظارة الجهادية والبحرية . يقول أستاذنا العقاد في بعض صفحات هذا الكتاب « وغنى عن

القول أن الأسطول الإنجليزي لم يأت إلى الإسكندرية ليرجع أدراجه كما أتى ، فقد طلب قائد الأسطول الإنجليزي وقف الترميم والتسليح في قلاع الميناء ، ثم طلب تسليم تلك القلاع ليحول بين الحامية المصرية ومعاودة الترميم بعد وقفه ، وزعم أنه يدفع الخطر عليه من تلك القلاع وهو الخطر الذى يشعر به الأسطول الفرنسى الواقف إلى جانبه ، فانقسم الساسة وذوى رأى إلى فريقين : فريق يرى التسليم ، وفريق يعارضه ومنه درويش « باشا » مندوب الباب العالى الذى حضر من الآستانة فى تلك الأيام ، وحثه أن تسليم الحصون المصرية أمر لا يملكه الخديو بموجب فرمانات ، وكان عرابى من المعارضين لأن تبة الاقتيات ظاهرة من الطلب المعتسف فلا فائدة تجنبها البلاد من إجابة القائد إليه »

ثم يستطرد أستاذنا العقاد فيقول فى نفس هذه الصفحات : « لا ريب أن مجال القيل والقال هنا متسع لأصحاب الحكمة الخالدة : حكمة ماذا يجرى لو كان ؟ وماذا يجرى لو لم يكن ؟ وماذا نصنع حين ينتهى كل صنيع ؟ »

لقد قيل يومئذ ، ولا يزال يقال إلى اليوم إن معارضة عرابى فى تسليم القلاع هى التى جرت إلى الاحتلال ، مع أن تسليم القلاع هو الاحتلال بعينه مقبولا برضا الجميع من غير مقاومة ولا اعتراض »

وقد أثبت التاريخ النصف أن عرابى قد استمر فى مقاومته لذلك الاحتلال الإنجليزي إلى ما بعد ضرب الإسكندرية ، ولم يكن صد الجيش الإنجليزي ميثوسا منه ، بل كان على نقيض ذلك لولا خيانة المأجورين على هداية ذلك الجيش فى دروب الصحراء ، ولولا إعلان

السلطان عصيان عرابي بإلحاح من الإنجليز .

بقى أن نفصح في تلك المقدمة عما مر به هذا الكتاب من مصادرة عندما أصدره أستاذنا العقاد في طبعته الأولى . كتب أستاذنا العقاد هذا الكتاب في عام ١٩٥٢ ، أي قبل واحد وثلاثين عامًا خلت ، وصدرت الطبعة الأولى منه ، وفاروق قائم على عرش مصر ملكًا عليها .. وارئاً لذلك العرش عن الآباء والأجداد .

كانت طبعة الكتاب الأولى بسلسلة «كتاب اليوم» التي كانت تصدرها دار أخبار اليوم آنذاك .. فأصدرته وطرحته بالأسواق في اليوم الخامس من يولية عام ١٩٥٢ ، إلا أنه صودر في اليوم السادس بأمر فاروق أو حاشية فاروق لا شيء اللهم إلا لأنه قد أفشى قليلاً من الأسرار التاريخية التي لصقت بذلك اليوم العصيب .

وقد سمعت أستاذنا العقاد يقول ذات يوم في معرض حديث له عن هذا الكتاب « .. إننا لم نقل كل ما ينبغي أن يقال ، وعذرنا في ذلك - مع هذا - لم يسلم من المصادرة السريعة .. ولم تصبر عليه حاشية القصر بضع ساعات . ولا تقول بضعه أيام .

إن الشاهد بين يدي القضاء يقسم اليمين على أن يقول الحق ، وأن يقول كل الحق ولا يقول إلا الحق .

وأردت أن أقسم هذا اليمين بين يدي التاريخ فأشفقت أن أكون بهذا قائلاً ما لا يقرأ ولا يسمع له خبر .

فاكتفيت بثلاثي اليمين ، وأقسمت أن أقول الحق ولا أقول إلا الحق .. وكأنني لم أصنع شيئاً بهذا الاختصار .. » .

ومن عجيب المصادفات أنه لم يمر على قرار تلك المصادرة إلا بضعة أيام وفاروق في ديار غير هذه الديار التي شهدت خيانة أجداده وآبائه ، وأصبح ما قيل فيه وفي أولئك الأجداد والآباء أضعاف أضعاف ما حوته سطور العقاد بين صفحات هذا الكتاب ، بل جرت الأقلام بالقول وكشف الأسرار وكأنه الطوفان الذي يصل الأرض بالسماء ، وغدت تلك السطور التي تسببت في مصادرة هذا الكتاب عند صبعته الأولى أشبه بالجدول الصغير الذي يقاس بالخيوط .

وها هو كتاب العقاد تصدره دار المعارف بعد تلك الغيبة الطويلة عن أيدي القراء في طبعته الثانية آملة أن ينال عندهم نفس المكانة التي نالها من قبل إخوة له من مؤلفات أستاذنا العقاد . . مكان التجلة والتقدير في المكتبة العربية الخالدة . وذلك لأنها بقلم العقاد وحسبها ذلك فخراً في موازين التقدير والاحترام .

مصر الجديدة في ٢٨ جادى الآخرة ١٤١٢ هـ

أبريل ١٩٨٢ م

عاصر العقاد

أما قبل . . .

عند مشرق الشمس من يوم الثلاثاء الحادى عشر من شهر يولية سنة ١٨٨٢ أخذ الأسطول البريطانى فى إطلاق قذائفه على الإسكندرية ، فجوابته إحدى قلاعها بعد الطلقة العاشرة ، وجوابته القلاع الأخرى بعد الطلقة الخامسة عشرة ، واستمر إطلاق النيران من الأسطول على المدينة إلى الساعة الخامسة ، ولم ينقطع تماماً إلا عند الغروب .

وكان قائد الأسطول قد أجاب وكلاء الدول فى الإسكندرية مطمئناً لهم حين سألوه عن خطر البقاء فى الإسكندرية بعد إنذارها بالضرب ، فأكد لهم أنه سيعمد إلى القلاع دون غيرها بقذائفه فلا خوف على أحد من سكان المدينة ، ولكن القذائف قد أصابت المساكن الأوربية والمصرية بحبط عشواء ، وقالت صحيفة الطان الباريسية يومئذ : « إن قذائف السفن أصابت مساكن الأوربيين التى تبعد كثيراً عن خط القتال وسقطت إحداها فى المستشفى الأوربى وقد أوت إليه الراهبات والبناتى وعليه رايات الصليب الأحمر ، فلم تنفجر القذيفة لحسن الحظ ، وأكد الإنجليز أنهم لم يروا على المستشفى أية راية » . .

وقالت صحيفة التيمس : « إن بعض القذائف قد سقطت فى الأحياء

الأوربية إلى جوار القنصلية الإنجليزية على مسافة ألفى متر من حصن قايتباى .

وقالت صحيفة الفاردي الكسندرى : « إن قذائف الإنجليز التى كانوا يرمون بها حصن كوم الذكة سقط منها اثنتان فى حديقة دير الفرنسيسكان ، وقذيفة فى ساحة رهبان المدارس المسيحية ، واثنتان بالقرب من دير الأيتام واثنتان فى الحدائق التى تكتنف أبنية المدرسة الإيطالية الجديدة .
هذه رواية الصحف الأجنبية عن المواقع الأوربية التى استهدفت لقذائف الأسطول ، ومن السهل أن يتخيل القارئ مدى الخراب الذى أصاب المدينة كلها فى مساكن الوطنيين وغير الوطنيين .

لقد كان عابر الطريق فى الإسكندرية بعد ذلك اليوم المشؤم يعبر الأحياء العامرة فلا يمر بغير الأطلال والأنقاض ، ولا تقع عينه على بيت قائم بين عشرات البيوت المنهارة أو المتداعية . وقد صدق « أديب إسحاق » حين قال فى رثاء المدينة وقد شهد هذه الخرائب بعينه :

يا وارد الإسكندرية طامعاً	بمنافع الإصدار والإيراد
أقصورها خفيت عن الأنظار أم	آثار قصرى فى القفار بوادى
هذى عروس الشرق مانت فاكسى	حزناً عليها الغرب ثوب حداد
بالأمس كانت واليباض دثارها	واليوم صارت أرسماً بسواد
كانت ملاذ الخائفين فأصبحت	والخوف منها مبعد القصاد
كانت موارد للظماء وقد غدت	ما أن بها من مورد للصادى
كانت مواقع نعمة فغدت وما	فيها سوى البأساء للمرئاد
كانت وكان الدهر سيد أهلها	فأصابها بالأهل والإسعاد

كانت وكنا لا ينام حسودنا صارت وصرنا راحة الحساد
كم حامل خرجت بها محمولة فوق الكواهل أوعلى الأعواد
ومعمر لم يبق في الدنيا له غير السكينة من منى ومراد
ومريض قوم غاب عنه طبيبه وجفاه أنس الأهل والعواد
خرجوا وهم لا يهتدون سبيلهم والنائب روائح وغواذى

* * *

فيم كانت هذه الفاجعة الدامية ؟ فيم استبيحت هذه المدينة لمن أتدروها
وأصروا على ضربها فضربوها ؟ .

* * *

إن بيان ذلك مسطور في « الإنذار » الذى تلاه الغرب بعد يوم واحد ،
وهذه ترجمته إلى العربية :

« أتشرف بإخبار سعادتكم أنه نظراً لحدوث استعدادات حربية آخذة في
الازدياد منذ يوم أمس في حصون السلسلة وفاروس (قابتبای) وصالح ،
وهي موجهة بالطبع إلى الأسطول الذى تحت قيادتي ، قد عقدت العزم على
أن أنفذ غداً عند شروق الشمس العمل الذى أعربت لكم عنه في خطاى
المؤرخ في السادس من الشهر الجارى ، إن لم تسلموا لي حالاً قبل هذه
الساعة البطاويات المنصوبة على رأس التين وعلى الشط الجنوبي لمنع التسليح
بها » .

ويفهم من هذا أن قائد الأسطول قد استباح ضرب المدينة العامرة
بسكانها من جميع الأجناس ، لأن حصونها تستعد لدفع الهجوم عنها ، فقيم
كان هذا الهجوم عليها ؟

إن النائب الإنجليزي « ريتشارد » قد أغنانا عن تسخيف هذا العذر حين قال في مجلس النواب : « أرى رجلاً يحوم حول داري وعلامات العدوان يادية على وجهه ، فأعمد إلى الأقفال لأغلق أبوابي ونوافذي فيثور غضباً ويزعم أنني أهينه وأهدده ، وأنه يقتحم على بيتي ليزودي عن نفسه ، ولا يزيد عن حق الدفاع » .

وهذه علة بالغة في السخافة لو صح أن الأسطول البريطاني كان معرضاً لشيء من الخطر بعد استعداد الحصون المصرية لدفع هجومه عليها ، ولكنه مع هذا لم يكن عرضة للخطر على الإطلاق ، ولم يكن أيسر عليه من تحويل موقعه فلا تصيبه قذيفة حصن من الحصون ، وكانت مدافعها كما هو معلوم أقصر مدى من أضعف مدافع الأسطول ، وفي ذلك يقول إنجليزى آخر هو مستر « رويل » الذى كان محامياً أمام محكمة الإسكندرية المختلطة ثم عين مستشاراً بمحكمة الاستئناف الوطنية وألف كتاباً عن الحملات المصرية قال فيه : « إن الخطر الذى كانت تستهدف له مدرعات الأسطول من جراء الاستعدادات المصرية ، لم يكن إلا خطراً وهمياً فى ذلك الحين ، وعلى فرض الخطر الحقيقى كان فى الإمكان اتقاؤه إذا انخرق القائد بأسطوله بعض الانحراف » .

والقائد نفسه كان يدرك ما فى معاذيره من الوهن والتجنى المفضوح ، فترك الوقائع ولجأ إلى الأحلام والبيات يعلى بها استباحته للمدينة الغزلاء ، وكان فيما كتبه إلى مجلس البحرية « إن « أحمد عرابى » يشيع أن النى يزوره كل ليلة ويرجو أن يوقع الأساطيل المتحدة فى الفخ بمراكب محملة بالحجارة يفرقها فى ملخل الميناء » .

وقد أطلقت دعاية الاستعمار في ذلك الحين كل قذائفها على مصر
والمصريين ، لعلها تحجب هذه القفلة النكراء في جو من الأباطيل
والأراجيف ، ولكن الحقيقة كانت أوضح من أن تحتجب بهذه الدعاية كل
الاحتجاب حتى في مجلس الوزراء الإنجليزي . فاستقال من وزارة
« غلادستون » أقوى أعضائها وأخطب خطباء ذلك العصر في عالم السياسة
الأوربية ، استقال « جون برايت » من الوزارة احتجاجاً على تلك الجريمة
التي لا يسوغها شرع ولا عرف ولا أدب من آداب الحضارة ، وأقام جماعة
من ذوي الأخلاق احتفالاً لتكريمه خطب فيه الدكتور « دال » فقال : « إن
الإجلال والحب اللذين يوحيهما مسر « برايت » لا يكفي في تفسيرهما بيان
البليغ وخدمته العظيمة لبلاده . إن الرجل أعظم من فصاحته . إنه أنبل من
خدمته ، فقد كان في جميع الأحوال وفياً لضميره ، لم تكن جميع الأباطيل
والوشايات وأقاويل السخرية ، والبغضاء لتعجيد به قيد شعرة عما اعتقد أنه
جادة الحق والصواب » .

ثم تعاقت حوادث دراكّا عما يثبت الواقع الغي بنفسه عن الإثبات .
إن ضرب الإسكندرية لم تكن له علة واحدة ، يبحث عنها الباحثون في
أنباء ذلك اليوم ولا أنباء ذلك الشهر ، ولا أنباء تلك السنة أو تلك
السنوات .

إن المدينة العامرة بسكانها قد استبيحت بالدم البارد والروية الطويلة
لأسباب كثيرة ترجع قبل ذلك إلى مئات السنين
« أما قبل » فهذا ما سنجمله فيما يلي من الفصول . .

مقدمات تاريخية

تعتبر المسألة المصرية من جميع الوجوه حلقة من سلسلة الوقائع والمنازعات التي دارت سجالاً بين الشرق والغرب من أقدم العصور التاريخية ، وتعددت بواعثها بين عصر وعصر ، وهي في جميع البواعث تدور على محورها « التقليدي » من هذا التراع الدائم بين الشقين المتناظرين .

وقد عللت هذه المساجلات حيناً بحب الفتح والغلب ، وحيناً بدفع الخطر واتقاء الغارة ، وأحياناً بالبحث عن الموارد الزراعية والتجارية أو بتنازع البقاء بين زحام الشعوب في حيز محدود .

ولكنها في حوادثها التي انتهت باحتلال مصر قد تمثلت في دورين كبيرين أحدهما لاحق بالآخر ومتوقف عليه : هذان الدوران هما : دور الحروب الصليبية ، ثم دور المسألة الشرقية ، واحتلال مصر لم يكن إلا صفحة من صفحات هذا السجل الواسع الذي اشتهر باسم المسألة الشرقية ، وامتد من الشرق الأدنى إلى الشرق الأقصى في حقبة من حقبة التاريخ .

بدأت الحروب الصليبية في القرن الثاني عشر ، واشتهرت باسم الحروب الصليبية لأن الداعين إليها نشروا دعوتهم باسم الدين ، واستنفروا أهم أوربة للاستيلاء على بيت المقدس ، وموطن ميلاد السيد المسيح ، ولكنها في

حقيقتها لم تكن دينية بحجة ولم تخل من بواعث سياسية واقتصادية لا علاقة لها بالدين ولا بالأماكن المقدسة .

ولهذا اتفق كثيراً أن جمهورية جنوا وجمهورية البندقية بدلنا المسعى الحثيث لتحويل زحف الجيوش الصليبية إلى القسطنطينية وهي في أيدي العوامل المسيحيين ، وساعدتها كنيسة رومة مرة بعد مرة في هذا المسعى المتواصل ، لأنها كانت تشفق من نفوذ الكنيسة الشرقية وتباد لها « التحريم والحرمات » في عنف ولدد وخصومة ، تهون عندها جميع الخصومات . أما الجمهوريتان الإيطاليتان فكان ههما الأكبر تأمين المواصلات بين الشرق والغرب والاحتفاظ بطريق البحر الأبيض المتوسط حذراً من تحول التجارة إلى البحار الغربية .

واتفق حيناً أن أسقف (فوقيس Phocis) استعدى السلطان « بيازيد » على مزاحميه من أساقفة اللاتين والإغريق ، ودعاه إلى فتح المورة والاستيلاء عليها ، كما اتفق من الجانب الآخر أن أذئاب الدولة الفاطمية كتبوا إلى الصليبيين في إيطاليا الجنوبية يستعدونهم ليدفعوا بهم سلطان « صلاح الدين » .

وقد كانت الشعوب الأوربية ولا ريب تهتم بالحروب الصليبية لأسباب دينية ، ولولا ذلك لما سمح الآباء والأمهات بتجريد حملة من ثلاثين ألف طفل دون الخامسة عشرة (سنة ١٢١٢) لاعتقادهم أن براءة الطفولة خلقة أن تنال من الله ما لا يناله الكبار الغارقون في الخطايا والذنوب ، ولكن نظرة واحدة إلى أخبار الزمن وحوادثه السياسية تبدى لنا بواعث كثيرة إلى جانب البواعث الدينية ، كان لها شأن عظيم في تجريد تلك الحملات ومواصلة

الإمداد لها مائتي سنة أو تزيد .

مثال ذلك حالة إنجلترا في ذلك العصر ، وهي لا تنتهى من نزاع الكنيسة حتى تدخل في نزاع بين النبلاء والملك ومصالحه بينهم على شروط الوثيقة الدستورية التي اشتهرت باسم (الوثيقة الكبرى Magna Carte) . ومثال ذلك طموح فرنسا إلى استبقاء لقب الدولة الرومانية المقدسة ، والتدريج بذلك إلى ضم الأقطار التي كانت مضمومة من قبل إلى الدولة الرومانية ، ويقترن بهذا كله خلاف البابوات والملوك على فرض الضرائب ونقل الكنيسة من روما إلى الأرض الفرنسية .

وقد كان معظم الحملة في الحروب الصليبية موجهاً إلى البلاد المصرية لأنها كانت يومئذ أقوى الدول الإسلامية ، وكانت « بيت المقدس » تتبعها في كثير من الأوقات ، ولكن العالم الشرق كان قد تجاوز بأبناء هذه الحرب ، وكانت هذه الأنباء باعثاً من البواعث القوية لاستقدام الترك العثمانيين إلى آسيا الصغرى ، فروسيا الجنوبية ، فالأقطار التي كانت جيوش الصليبيين تتجمع عندها في أوربة الوسطى ، ولم تزل جيوش العثمانيين تطرق أبواب بودا وفيينا حتى هدأت الحروب الصليبية والحروب العثمانية بعض الشيء في أوائل القرن الخامس عشر واستولى الترك على القسطنطينية (سنة ١٤٥٣) ، ثم تحولت حملاتهم إلى الأقطار الآسيوية وفتحوا مصر بعد ذلك بنيف وستين سنة (سنة ١٥١٧) .

وانقضى نحو قرنين بعد قيام الدولة العثمانية في القسطنطينية وأمم أوربة مشغولة بالأحداث الجسام التي تعاقبت عليها خلال تلك الفترة ، ومنها دعوة الإصلاح الديني ، وكشف أمريكا ، وهضبة الأمم الناشئة ، وحروب إنجلترا

وفرنسا وإسبانيا ، وظهور الدولة الروسية في أوربة الشرقية ، فلم نجد متسع من الوقت ولا من الوسيلة للبحث في الشئون الشرقية إلى أواخر القرن السابع عشر ، ثم انتهت إلى النزاع بين روسيا الناشئة والدولة العلية الشانخة ، فكان هذا التنبيه العام فاشحة المسألة التي عرفت باسم المسألة الشرقية . ولم يظهر لروسيا اسم في إبان الحروب الصليبية لأنها كانت شعوباً متفردة بعضها على الوثنية وبعضها حديث عهد بالمسيحية ، فلما تمت لها الوحدة بين شعوبها وقامت على رأسها حكومتها القيصرية اتخذت لها سياسة تتلخص في « مداومة الحرب لفتح العالم » وجمعتها الوصية المفصلة التي كتبها « بطرس الأكبر » وجاء في مادتها الأولى : « يجب أن يقاد الجيش إلى الحرب على الدوام وأن تظل الأمة الروسية على أهبة القتال ولا تغفل عنه إلا لراحة الجن وتوفير المال » .

وجاء في المادة التاسعة منها « يجب الاقتراب جهد المستطاع من القسطنطينية والهند ، وإذا كان معلوماً أن القابض على القسطنطينية يقبض على الدنيا بأسرها ، كان لازماً أن تشن الغارة تارة على الدولة العثمانية وتارة على الدولة الإيرانية ، ويجب ضم البحر الأسود شيئاً فشيئاً لإقامة دار لصناع السفن على شواطئه ، ولا غنى مع هذا عن ضم البحر البيلطى لأن موقعه لازم لتحقيق هذه الخطة ، ومن الواجب التعجيل بإضعاف دولة إيران أو القضاء عليها للوصول إلى خليج البصرة لعلنا نتمكن من إعادة التجارة الشرقية القديمة إلى بلاد الشام والنفاذ منها إلى الهند التي هي مخزن الدنيا ، وبهذه الوسيلة نستغنى عن ذهب إنجلترا » .

وقد اشتملت مواد الوصية الأخرى على النصائح التي ينبغي اتباعها لبث

الفتنة والفساد في البلدان المتاخمة لروسيا توطئة للزحف عليها أو ضمها
بالوسائل السلمية .

وهكذا اتفق أن تنفيذ هذه الوصية وفتح باب المسألة الشرقية باسم تحرير
المسيحيين من حكم الدولة العثمانية يمشیان مرحلة طويلة في طريق واحد ،
وتعاقبت المعاهدات تنفيذاً لتلك الخطة ، كمعاهدة (كارلوتز) بين روسيا
والنمسا وبولونيا وتركيا (١٦٩٩) ومعاهدة (كجوف قينارجة) بين روسيا
وتركيا (١٧٧٤) ومعاهدات سابقة ولاحقة اشتركت روسيا وممالك أوربة
الوسطى وشواطئ البحر الأبيض في معظمها .

إلا أن هذه الدعوة لم تخدع أوربة الغربية عن خفايا المقاصد التي انطوت
عليها ، وكانت فرنسا على الخصوص قد خرجت من الحروب الصليبية بلقب
حامية البقاع المقدسة ، وكانت إنجلترا التي انفصلت عن كنيسة رومة
لا تنازعها هذه الدعوى ولكنها تخشى على الهند وتأني كل الإياء أن تسمح
لروسيا بالتسلل إلى البحر الأبيض ، فحدث غير مرة أن فرنسا كانت تهب
للمطالبة بحماية المسيحيين اللاتين كلما هبت روسيا لحماية المسيحيين الإغريق ،
وأن إنجلترا كانت تعلل بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية كما ضمنت
المعاهدات ، وكانت مع هذا لا تخلو من أناس يحبون أن يطلقوا على ملكهم
لقباً من الألقاب الدينية ، وظلت هذه الرغبة تساورهم إلى أيام الملكة
« فكتوريا » التي كانت تود لو اعترف لها شعبها بلقب (حامية الملة
Defonber of Faith) ، وسبقت فرنسا الدول إلى عقد معاهدة مع تركيا
تعترف لها باللقب القديم ، فانعقدت هذه المعاهدة بين « لويس الخامس
عشر » و« السلطان محمد خان » (سنة ١٧٤٠) .

تمخضت الحروب الصليبية كما قدمنا عن حروب المسألة الشرقية ، وظلت المسألة الشرقية زمناً طويلاً وهي حروب صليبية بعنوان آخر ، وبخاصة في موقف الدول الأوروبية الكبرى بإزاء مصر ، وعلى الأخص فيما يتعلق بقناة السويس ، فإن الفيلسوف الألماني « ليبنتز » قد زين لعاهل فرنسا « لويس الرابع عشر » أن يضرب هولندا في تجارتها الشرقية بانتزاع مصر من قبضة الإسلام ، وأنه بذلك يشل هولندا عن مقاومته ، لأن اعتراضها إياه في غزوه لمصر يثير عليها الأمم المسيحية ، وسيأتي في الكلام على قناة السويس ، أن المركيز « دار جنسون Dar Genson » كان يعتبر حفر قناة السويس فتحاً صليبياً يهيم العالم المسيحي بأسره ، ولكن المسألة الشرقية قد ذهبت شوطاً آخر وراء ذلك ، وتمخضت عن دور آخر في سياسة الدول الأوروبية نحو الدولة التركية ، وهو الدور الذي عرف بالتفاهم على تركة الرجل المريض .

* * *

فبعد أن كان الغرض من المسألة الشرقية انتزاع الأقطار المسيحية في تلك الدولة أصبح الغرض المتفق عليه في هذا الدور تقسيم أقطار الدولة جميعاً من مسيحية وإسلامية ، وتبادل الأغضاء عن كل نصيب متفق عليه يقع في قبضة الطامعين فيه من المتنازعين على التركية ، وصاحبها بقيد الحياة . وعلمت الدنيا في القرن الثامن عشر أن شركة من الشركات التجارية نزلت بالهند فملكها وضمتها إلى حوزة الدولة البريطانية ، ونشأت الصناعات الكبرى في ذلك القرن ، وتدفق الذهب من القارة الأمريكية على الدول الأوروبية صواحب المستعمرات في تلك القارة ، فحسن لدى بعضها أن تعتمد على الذهب . وتعذر عن القتال لضم الأقطار المطموح فيها ، وراقت

هذه الخطوة دول التجارة والمستعمرات وفي مقدمتها إنجلترا وفرنسا ، ففتحت خزائنها لطلاب الديون من بلاد الدولة العثمانية على الخصوص ، لأنها تستند فيها إلى الامتيازات الأجنبية ، ولم تستطع الدول الأخرى أن تجاريهما في هذا المضمار . ولم تستطع كذلك أن تقف في طريقها لأنها تعملان « بالوسائل السلمية » ولا تجردان السيف فيتبع ذلك ما يتبعه من اشتباك دول شتى في حومة القتال . ولكن الدولتين صاحبتى المال والمستعمرات لم تتركا الدول القريبة بغير عوض ، فسمحتا لروسيا بضم ما شاءت ضمه من الديار الأوربية . وتفاوضتا عن خططها (إلى الشرق) ما دامت بعيدة من ممكن الخطر ، وسمحتا لروسيا ببعض الأقاليم في آسيا الغربية وأوقعتا في روعها دائماً أن الحمد المسموع هو الحمد الذى يؤدي إلى الاحتكاك في طريق البحر الأبيض وطريق الهند من أقصاه إلى أقصاه

• • •

وقبل أن يتصف لقرن الثامن عشر كانت أوربة كلها تتطلع إلى دولة فتية نهجت في وسطها هي الدولة الروسية : ارتفع بها « فردريك الكبير » إلى مصاف الدول الكبرى ، وقام على أمورها بعده بفترة وجيزة وزيرها القدير « بشارك » صاحب السياسة التى وسمت يومئذ بسياسة الدم والحديد ، وكان من مطامحه أن يضم إلى وطنه شعوب أوربة الجرمانية باسم ألمانيا العظمى ، ونظر إلى الشرق فطمع في الدولة النمساوية لأنها شائخة تداعى ، ونظر إلى العرب فطمع في هولندا لأنها أصغر من أن تحمى نفسها في مصطرح الدول المحيطة بها ، ولاح له أن تصفيه الدولة العثمانية خير طريقة إلى المساومة على صفقته الراجحة ، فإذا شجع روسيا على احتلال الآستانة ومضائق البسفور

والدردنيل ، وشجع إنجلترا على احتلال مصر وقناة السويس ، أمكنه أن يستلمح الجرمان الأوربيين شرقاً وغرباً بغير عناء ، وتبقى فرنسا فلا يضيره أن يدفع اعتراضها بالسماح لها إلى حين يضم بلجيكا من جانب حدودها ، ويتسنى له من ثمة أن يقبض على ميزان الفصل بين الخصوم والنظراء ، فلا تستغنى دولة من الدول عن مجاملته وخطب وده ، ولولا أن دهاة إنجلترا وروسيا كانوا يحذرونه ولا يطعنون إلى تحريضه لاندفعوا حيث أراد أن يدفعهم ، ولكنهم راوغوه ولم يقنطوه وتحادع له بعضهم ليخدعوه ، فلم يزل يلعب لعبته بين إنجلترا وروسيا وفرنسا حتى بطلت الغاية منها فانقلب على الجميع واحدة بعد أخرى .

من مخازى هذا الدور - دور المسألة الشرقية - فضائح المذابح التي تعطلت بها الدول لتحقيق غاياتها المرسومة ، وقد لوحظ عليها أنها تحدث دائماً في مكانها المطلوب وعند الحاجة إليها فحدثت في أرمينية عندما شرعت روسيا في استلحاقها ، وحدثت في لبنان عندما تهيأت فرنسا لبسط نفوذها عليه وتنصيب ولاته باختيارها ، وحدثت في الإسكندرية والأسطول البريطاني يتحفز على شواطئها ، وكانت حجة مشرقة تسعف المحتجين بها في ساعتها وفي مكانها ..

وقد ثبت من الحوادث التي جرى التحقيق فيها بأعين العالم وسمعت فيها شهادات الأجانب أنفسهم ، إن الاعتداء فيها كان يبدأ من ناحية الأجانب الذين كانوا يصلون على أبناء البلاد بامتيازاتهم المصحفة ، وعرف في التاريخ إن الأرمن كانوا يعيشون مع جيرانهم الترك في سلام ومودة وكان الترك يسمونهم « بملقى صادقة » ثقة بهم واطمئناناً إليهم ، ومن دلائل ذلك في

مصر إيثار « بوغوص ، وأرتين ، ونوبار ، بمنصب الوزارة في أيام « محمد على ، وإسماعيل » ، وإيثار « إسطفان ، وأرام » في أيام « عباس الأول » ، وقد أدى البحث في مذابح سنة ١٨٩٥ إلى الوقوف على سبب هذه المذابح وهو يعزز ما اشتهر من شعور الترك نحوهم . فقد سافر مئات من الترك في تلك السنة إلى الحجاز وتركوا أبناءهم ونساءهم في رعاية جيرانهم من الأرمن المقيمين معهم في بلادهم ، فما هو إلا أن أبعدوا في السفر حتى اندس المحرضون من الخارج بين تلك القرى يحرضون الأرمن على الفتك بجيرانهم الموكولين إلى رعايتهم ، فاعتدوا على الأرواح والأعراض ، وانقضوا على الصغار والشيوخ يقتلونهم أو يشردونهم ، وسكت المؤرخون الغربيون على هذه الحقائق ، ولم يذكروا من أخبار أرمنية غير ما سموه بالمذابح المسيحية ، وتواطئوا على إخفاء الأخبار الصحيحة كما جاء في (دائرة معارف أفريمان) من مادة تركيا بمجلدها الثاني عشر ، ويستطيع من شهدوا في مصر عدوان المعتدين على المصريين عقب الحرب العالمية الأولى أن يعلموا سهولة هذا العدوان على من يسميهم أولئك الكتاب الغربيون بضحايا العنف والاضطهاد .

أما مذابح لبنان فقد حدثت في الوقت الملائم أيضًا ، لأنها لبثت بالانتظار - إذا صح هذا التعبير - حتى خرجت فرنسا وإنجلترا متفتحتين من حربيهما مع روسيا لصعد روسيا عن بلاد الدولة العثمانية وإبطال دعواها في (حماية الملة) ، وانهقد مؤتمر باريس (١٨٥٦) لإبرام الصلح وتقسم ما تيسر تقسيمه من بلاد الدولة في أوربة وآسيا ، وبعد هزيمة النمسا سنة ١٨٥٨ واشتعال الحرب البروسية النمساوية وإلحاح الضرورة على

« نابليون الثالث » لتوطيد مركزه بين المحافظين المتدينين ، مستعيناً بهم على الغلابة من أنصار الجمهورية - سنحت الفرصة (لحامى الملة) فجاءت مذابح لبنان في سنة ١٨٦٠ ملية لكل طلب موافقة لكل خطوة ، وتلاها ارتياد المعاهد الفرنسية لمدين لبنان وسورية تثبيتاً للثقافة الفرنسية والثقافة العربية في وقت واحد ، إذ كانت يقظة العرب لازمة لتقويض أركان الدولة وتقريب المسلمين مع المسيحيين إلى سياسة فرنسا باسم الدين من ناحية ، واسم العلم والحضارة من ناحية أخرى ، ثم نسيت ثقافة العرب ، بل حوريت ، بعد قضاء المأرب من تركة (الرجل المريض) .

* * *

إن سياسة الدول في المسألة الشرقية درس تطبيقي مفصل لمذهب القائلين (بالسياسة الجغرافية Geopolitics) ، وخلاصته : إن مركز الأمة الجغرافي يملئ عليها سياستها على اختلاف الحكومات والمعتقدات . فالسياسة الروسية في عهد « بطرس الأكبر » هي بعينها سياسة الشيوعيين الذين يحاربون « الملة » ، ولكنهم يحذون حذو العاهل القديم في مراميه ومساعدته للسيادة على مضائق البسفور والدردنيل ، والإشراف على البحر الأحمر وخليج البصرة ، وطريق الهد ومسالك إيران .

وفرنسا طمحت إلى ضم (بيت المقدس ، ومصر) ، على عهد ملوكها القديسين لأن « لويس التاسع » كان يزعم أنه « أمين الأمة العيسوية » ، كما قال في خطابه إلى الملك « الكامل » « أمين الأمة المحمدية » .

ثم طمحت إلى هذه الغاية في عهد « لويس الخامس عشر » ، قبل الثورة وفي إبان حركة التمرد والإلحاد ، ثم جاء « نابليون الأول » إلى مصر ،

وهو يقول للمصريين بعد افتتاح منشوره « بسم الله الرحمن الرحيم . . الذى لا ولد له ولا شريك فى ملكه ، إنه أعظم احتراماً للنبي والقرآن الكريم من الممالك ، ويطلب إلى العلماء والأعيان أن يبلغوا أمتهم أن الفرنسيين مسلمون مخلصون . يحبون الدولة العلية » .

يقول هذا فى مصر وهو لم يبرح فرنسا حتى كان قد أقنع حكومة الإدارة « بأن مصر موصل تجارى بين الشرق والغرب . . . وإنها إذا افتتحت وفتحت فيها فرنسا خمسين سنة ، غنيت فرنسا بما تأخذه من محاصيلها وما تبيعه فى أسواقها ، ولم تقم لإنجلترا قاعة فى بلاد الهند بعد احتلال شواطئ البحر الأحمر وشق القناة بين النيل والسويس . . »

ثم انفصلت فرنسا عن الكنيسة ، ولم تزل إلى أواخر القرن التاسع عشر تدمى لنفسها حق حماية المسيحيين فى المشرق ، ثم احتلت ما احتلته من هذا المشرق ، بحجة جديدة غير المحجة الدينية ، وهى حق الدول الكبرى فى الوصاية على الأمم الصغرى بانتداب من أهم الحضارة .

أما إنجلترا فقد أملت عليها موقعها البحرى ، واستيلائها على الهند أن تحتل جبل طارق ، ورأس الرجاء الصالح ، وعدن ، ومصر ، كما تحتل جزيرة مالطة ، وجزيرة قبرص ، وتعللت لاحتلال كل موقع من هذه المواقع بعلة بينها وبين العلة الأخرى أشد مما بين هذه المواقع جميعاً من مسافات المكان ، ولكن (السياسة الجغرافية) هى العلة الواحدة التى تطوى جميع تلك العلة ، والغاية الأخيرة التى تسبق جميع تلك الغايات

فاذا كذب الساسة واتخذ المسوسون لم تكذب الجغرافية ولم يتخذ التاريخ .

الامتيازات الأجنبية

بلغت الديون التي ماظلت الدول الأوربية المفلسة في سدادها عند نهاية القرن التاسع عشر أكثر من أربعمائة مليون جنيه ، ولكن الدولة البريطانية لم تتخذ من دين واحد بين هذه الديون الكثيرة ذريعة للمساس باستقلال الدول المفلسة ، ولم تكلف نفسها كتابة ورقة واحدة رسمية لاستقضاء هذه الديون بالنيابة عن الدائنين ، فضلا عن الإخفاف والتهديد والمطالبة بتعيين الوزراء الأجانب للإشراف على خزائن الدول المدينة ، كما فعلت في البلاد المصرية^(١) .

إلا أن الامتيازات الأجنبية تكفلت لها بذرائع العدوان على السيادة المصرية ، والامتيازات الأجنبية أطمعت البيوت المالية من إنجليزية وغير إنجليزية - في بذل ديونها بأكبر الفوائد التي لم يسمع بمثلها في معاملات الدول وهي مطمئنة إلى استردادها مضاعفة والتوسل بها إلى المزايا السياسية والمغانم (الاقتصادية) التي تفوقها في الخطر والمنفعة .

كتب « الحديو اسماعيل » إلى سفيره غير الرسمي « إبراهيم بك » في سنة ١٨٧٤ يقول :

(١) اسماعيل كما تصوره الوثائق .

«لأى سبب أو مناسبة تتدخل الدول في المسائل الداخلية للسلطنة العثمانية - ؟ . . إن الامتيازات هي هذا السبب أو تلك المناسبة ، وآية ذلك أن المغفور له (الصدر الأعظم) وصف الامتيازات في مؤتمر باريس بأنها حجر عثرة في سبيل الإدارة الحسنة للسلطنة ، فطلب إلغائها لأنها مدعاة للاضطراب ، أى للضعف ، وما دامت الامتيازات كذلك فلا بد من إزالتها ، ولكن ما السبيل ؟ هل هو القوة ؟ هل هو إلغاؤها بلا قيد ولا شرط كما سمعت شخصية عالية في استامبول تقترح ذلك ؟ كلا ثم كلا ، لن يكون إلا حافزاً للدول على مناهضة إلغائها واستفزاً للرأى العام في أوروبا ، مما يفوت غرضنا بل يزيد تطبيقها عنفاً . فالوسيلة الوحيدة ، الوسيلة الكفيلة بإدراك غايتنا هي التي اصطنعناها في مصر ، لما رأيت أن مصر ضائعة لا محالة إذا استمرت فريسة لتدخل القنصليات» (١) .

إلا أن الامتيازات الأجنبية التي وصفها (الصدر الأعظم) بأنها «حجر عثرة في سبيل الإدارة الحسنة للسلطنة العثمانية» كانت في الواقع رحمة بالقياس إلى الامتيازات التي كانت تطبقها الدول في البلاد المصرية . فإن النظام العثماني كان يسمح بمحاكمة الأجانب أمام المحاكم الوطنية . أما في مصر فقد انتزعت (القنصليات) التي أشار إليها « الخديو إسماعيل » حقوقاً مدعاة لم يرد لها ذكر في أى اتفاق من الاتفاقات الدولية ، وساعدها على ذلك أن ولاية مصر شهدوا أثر القناصل في تنصيب الولاة وخلعهم ، وفي الشفاعة لهم أو الشكوى منهم عند (الباب العالى) ، فخافوهم وسلموا لهم

(١) إسماعيل كما تصوره الوثائق .

في أمور لم تكن من حقهم في أرض الدولة العثمانية التي أنشأت هذه الامتيازات ، وتمادى القناصل في انتزاع السلطة شيئاً فشيئاً حتى بلغت قنصلياتهم سبع عشرة قنصلية تحكم في قضايا الأجانب وتحكم على الوطنيين في المنازعات بينهم وبين رعاياها ، بل تحكم على الحكومة المصرية بالغرامات والتعويضات كلما ادعى عليها مدع من الأوربيين بأنها خالفت معه شرطاً أو عرضته لخسارة مقصودة أو غير مقصودة ، وقد أحصيت هذه التعويضات في أقل من أربع سنوات بين سنتي ١٨٦٤ و ١٨٦٨ فبلغت ثلاثة ملايين من الجنيهات .

وكانت الحكومة المصرية لا تجسر على سؤال أجنبي في أمر من الأمور - كمر أو صغر - إلا بحضور مترجم من القنصلية فكانت القنصليات تعتمد منع المترجم من الحضور مع تكرار طلبه لكي تضطر صاحب الحق في النهاية إلى الرجوع إليها والمساومة معها في المصلحة المختلف عليها ، وإذا وجب تفتيش بيت من بيوت الأجانب فلا بد من استدعاء القنصلية قبل دخوله ، ولا بد من تأجيل التفتيش يوماً بعد يوم ، بل أسبوعاً بعد أسبوع ، حتى يفرغ (المترجم) لمصاحبة الموظف المصري القائم بعمل التفتيش أو التحقيق ، وكان المعهود المألوف في هذه الأحوال أن صاحب البيت المطلوب تفتيشه يعلم بالخبر من ساعي القنصلية ، أو من المترجم نفسه ، فيأدر إلى تهريب ما عنده أو إلى إخفاء معالم الجريمة قبل إثباتها في محاضر التحقيق .

ولا يجوز نقض الحكم الصادر من القنصلية إلا أمام أقرب محكمة من محاكم الاستئناف في بلاط الدولة التي يمثلها القنصل . ويستدعى هذا أن المصري صاحب المصلحة في الاستئناف ، يسافر إلى أوربة أو يوكل عنه

محامياً أوروبياً يفرض عليه ما يشاء من (الأتعاب) إن قبل التوكيل عنه في
مخاصمة أحد من أبناء وطنه ، ودون ذلك يهون ترك الحق واحتمال الضيم
والتسليم في موضوع الخلاف ، وقد يحتاج الأمر إلى محكمة في البرازيل
أو الولايات المتحدة ، بين الأمريكتين الشمالية والجنوبية ، عدا أربع عشرة
دولة في القارة الأوربية .

واطمأن الأجانب إلى الحماية المطلقة في كل ما يعن لهم من الدعاوى
المشروعة وغير المشروعة . فهانت عليهم أرواح المصريين واستخفوا بالعنوان
عليها لسبب ولغير سبب ، وشهدوا مئات من القتل يذهبون إلى بلادهم
لمحاكمتهم أمام محاكمها العليا ثم يعودون بعد فترة وجيزة بأسماء أخرى
أو بأسمائهم الأولى ولا تجسر الحكومة على إقصائهم أو استدعائهم لسؤالهم ،
ولا يجسر أحد من أقارب القتل على مطاردتهم أو مناقشتهم لأن دعواهم
مقبولة ودعواه مرفوضة في جميع الأحوال ، وإن قامت عليها البيّنات
وعززتها شهادة الشهود .

وفي هذا وأمثاله يقول شاعر النيل :

يقتلنا بلا قود ولا دية ولا سبب
ويمشى نحو رايته فتحميه من العطب

وإن السطوة الجائحة لتطفئ الإنسان بين أبناء قومه . فكيف بمن يطفئ
على قوم ينظر إليهم نظره إلى غريب مستباح الدمار يقتحم عليه بلاده ويبتز
ماله ويسومه الخسف وهو آمن وادع قرير العين والبال ؟
ولعل بلدًا من بلاد العالم لم يشهد حادثًا كالحدث الذي رواه مسر

« بتلر » في كتابه عن حياة البلاط بمصر ، إذ روى قصة من أعجب القصص عن حماية الامتيازات الأجنبية لتجارة المهربات ، وفجوها أن قنصلا كان يقاسم رعاياه المهرين أرباحهم من تهريب المحظورات ، فتمنى إليه يوماً أن رجال حرس السواحل ضبطوا أولئك المهرين ومعهم مقدار كبير من البضائع المهربة ، فجمع طائفة من زعانف قومه وهجم بهم على ثكنة حراس السواحل وأعملوا فيهم الضرب واللعن والسباب ، وتكالب القنصل وزعانفه حتى بلغ من هياجه أن أنشب أسنانه في ذراع أحد العساكر فالتحلت إحداها وقيبت في ذراع الجندي الجريح ، وثبت ذلك للمحقق « موريس بك » (الأجنبي) لأنه رأى أثر السن المخلوعة في فم القنصل الهام ، ثم احتج القنصل على الحكومة على ما لقيه من مقاومة جنودها ، وآزره زملاؤه الأماثل فأنتهت القضية بعقاب الحراس والاعتذار للقنصل الشاكي من أولئك (المعتدين) المساكين . . .

* * *

إن الكظم الذي عاينه أبناء مصر من عسف الامتيازات ، ليقع في نفوسنا اليوم موقع العجب من طول الصبر وطول الاحتمال ، وقد كان الأفاقون يقابلون ذلك الصبر بمزيد من الشطط والمغالاة في الإيذاء كأنهم يستصغرون كل طغيان يقف بهم دون الغاية من التحدى والإذلال ، وروى عن بعضهم أنه كان يطلق عنان جواده في الطريق المزدهم ويلد له أن ينظر إلى الناس يتطايرون من حوله خوفاً وهلعاً ولا يقوى أحد منهم على كبح جماحه والوقوف في وجهه ، ومن حوادث هذه الرعونة الوحشية حادث الحوذى الأوربي الذي صدم جندياً فقتله وذهب به رفاقه إلى (قصر رأس

التين) يطلبون من الخديو توفيق أن ينظر إلى هوان جنده على هؤلاء الزعانف من شداذ الآفاق . فهذا الحادث قد كان من أسباب الثورة المباشرة كما كان مثلاً للاستخفاف بالأرواح ، حيث يظن أن لهذا الاستخفاف حداً يقف عنده على الأقل ، كرامة للجيش ، ورعاية للجندية ، وحسباً للنخوة العسكرية ، فإذا هان الاستخفاف في هذا المقام ، فهو في غيره أهون ما يكون .

قال « لورد كرومر » في تقريره عن سنة ١٩٠٥ : « . . . الذي أغضب الوطنيين خصوصاً أن يونانياً ووطنياً تشاجرا في السابغ من ديسمبر على أمر حقير ، وقيل إنه مشترى قطعة من الجبن ، فاستل اليوناني سكيناً وطعن الوطني طعنة كانت القاضية . وفي العاشر من ديسمبر جرت حادثة أخرى أذكرها بالتفصيل لأنها تدل « أولاً » على صغر قدر الحوادث التي يمكن أن تفضي إلى عواقب وخيمة في مدينة مختلطة السكان مثل الإسكندرية ، و « ثانياً » على طيش كثيرين من رعايا الأجانب وخفتهم في استخدام السلاح .

« إن أربعة تجارين يونانيين دخلوا مطعماً ووقفوا أمام مائدة حولها ثلاثة كراسي فقط ، وكان على مقربة منها مائدة أخرى حولها ثلاثة كراسي أيضاً وقد جلس عليها يوناني اسمه « قسطندي » ووطنيان . ثم نهض أحد الوطنيين وخرج وكان أحد التجارين الأربعة جالساً على ركبة رفيقه ، فتقدم ليتناول الكرسي الخالي فمنعه « قسطندي » فتشاجر الفريقان ولكن صاحب المطعم فصل بينهم ورد بعضهم عن بعض . ثم خرج « قسطندي » وما لبث أن عاد حاملاً مسدساً ، وكان التجارون قد خرجوا من المطعم في غيابه ودخلوا قهوة

بالقرب منه فتناول « قسطندى » كرسياً وجلس أمام باب المطعم حتى خرج
السجّارون من القهوة فأطلق مسدسه على أحدهم فأخطأه ولكن الرصاصة
أصابته وطنياً جالساً في حانوت مجاور وجرحته ، فتجمهر الناس وحدثت
مخاصمة جرح فيها ثلاثة وعشرون أوربياً جروحاً أكثرها خفيفة ، وحضر
رجال البوليس قبضوا على كثيرين . ولم يمض إلا قليل حتى شاع أن يونانياً
قتل وطنياً فاجتمع رعاع الوطنيين في أسفل سى من أحياء الإسكندرية
وجعلوا يصرخون اقتلوا النصارى . . . فحدثت مشاجرة أخرى وقبض فيها
على كثيرين . . . وأسرعت المحاكم فألجزت قضية المشاغبين بالسرعة والدقة
بعناية قاض وطنى من الأكفاء . . . وقد كان عدد الذين ضبطوا منهم ١٨٥
نفساً فبرئت ساحة ٥٩ منهم وحكم على الباقين بالحبس من ستة إلى شهر
ما عدا ثلاثة غلمان أديبوا بالجلد ، ووقع أثقل الأحكام على الذين ثبت أنهم
كانوا ينادون : اقتلوا النصارى . . . وما شاكل ذلك من العبارات .

روى « اللورد كرومر » هذه القصة ولم يكلف نفسه بعد مشقة أن يبحث
عما أصاب الجناة من العقاب وقد أطلقوا النار ، وأثاروا الفتنة ، لسبب
لا يدعو عاقلاً إلى التفوه بكلمة نابية ، فضلاً عن إطلاق النار بعد تربص
وانتظار ، ولم يكلف نفسه أن يذكر كم أجنبياً قبض عليهم فى ذلك
الشغب ، كما قبض على أولئك الوطنيين ، ولم يكلف نفسه أن يذكر كم
وطنياً أصيب غير ذلك القليل كما كلف نفسه أن يذكر المصابين من الأجانب
وأكثرهم مسلحون ، وأكبر الظن - إن لم نقل قطع اليقين - أن حكاية
« اقتلوا النصارى » هى التهويله المعهودة التى تضاف دائماً إلى الرواية ،

لتسوية هذا الإجحاف بين في المعاملة ، حين يكون الوطنيون هم المصابين .

كتب « جورج بتر » قنصل الولايات المتحدة إلى وكيل الخارجية الأمريكية في الحادى والثلاثين من شهر يناير سنة ١٨٧١ يقول عن أمن الأجانب في مصر : « لم أسمع قط أن وطنياً قتل أجنبياً في مدينة أو تعدى عليه » (١) .

ولورد « كرومر » أحجى أن يعلم بعد أربعين سنة من كتابة هذه الشهادة الأجنبية أن تقدم الزمن قد أثبت هذه الحقيقة ولا يزال يزيد بها ثبوتاً بعد ثبوت ، وأن الامتيازات الأجنبية أسىء استعمالها في كل حادث من حوادثها المشهورة قبل الاحتلال البريطاني وبعده بزمان طويل ، وهو الذى قال في كتابه : « مصر الحديثة » ، بعد خروجه من مصر وبعد انقضاء ثلاثين سنة على الاحتلال : « إن هذه العهود - عهود الامتيازات - قد تحولت إلى أغراض خسيسة من أمثلتها ، أن نحصى جهنم القمار ، كما نحصى بائع الخمور المغشوشة ، والمتاجر في السلع المسروقة ، والصيد الذى يبلغ به التهاون أن يعطى السم القاتل بدلاً من الدواء الموصوف . . . » .

وقد قال لورد « ملز » من قبله في كتابه عن إنجلترا بمصر : إن الحركة الوطنية من الطبيعى أن تتجه بالتفاتها واهتمامها إلى المساوىء الشنيعة التى نجمت عن امتيازات الأجانب في الديار المصرية .
فإن هذه المساوىء قد أصبحت أداة يتسفع بها شر الطغاة من الأوربيين

(١) إسماعيل كما تصوره الوثائق

وأشباه الأوربيين من متفرنجي الشرق الأدنى ، ولا تزال حتى الآن كما سنرى كثيراً فيها بعد آخر بلاء مسلط على الديار المصرية ، ولكنها تجسست في آخريات عهد « إسماعيل » حتى بلغت مداها الخفيف ، وراح الأوربي قناص الغنيمة ، وسمسار القروض المرهقة ، والإغريق صاحب الخان ومرتهن الأرزاق ، واليهودى أو السورى المرائى ومن إليهم من يسهل عليهم الاحتماء بإحدى الدول الأوربية ، يحتصون الخزانة العامة والفلاح والفقير ويقترون فى هذه الجناية ما يستعصى على التصديق » .

* * *

ومع هذه الموارد التى استحل منها الأجانب ما يباح وما لا يباح أعفهم الامتيازات من الضرائب جميعاً فلا يؤدون لخزانة الدولة درهماً من ثرواتهم الضخام ولو نيفت على الملايين . ثم سمحت الدول فى عهد « إسماعيل » بالتسوية بين الأجانب والمصريين فى أداء ضريبة الأرض لأنها تعلم أن الأجانب يعملون فى التجارة والمراعاة ولا يعملون إلا قليلاً فى الزراعة والفلاحة على أنواعها ، وحيل بهذا بين المصريين ومنافسة الأجانب فى ميادين التجارة لأنهم مثقلون بأنواع من الضرائب أعفى منها الأجانب كل الإعفاء .

صبرت مصر زمناً على هذه الضرائب التى لا تطاق ، وارتفعت ضجة المصريين بالشكوى منها تارة إلى الولاة وتارة إلى السلطنة العثمانية على غير جدوى ، ثم تنبّهت السلطنة العثمانية أخيراً إلى هذه النقمة فأمرت « سعيد باشا » بالعمل على علاجها والتخفيف منها ، وكأنها أحست أن الولاة يبتغون الزلى إلى الدول الأوربية بالسماح لهم بالتوسع فى تطبيق الامتيازات وأنهم

يجمعون بهذه الزلنى فى سلطان الآستانة ، فتنهت إلى الخطر بعد طول الغفلة عنه ، وأمرت الوالى بالكف عن مجارة القناصل فى دعواهم ، فلم يكثرث لأمرها عجزاً منه عن تنفيذه أو شعوراً منه بالحاجة إلى جمالة السلطة الأحنبة ، ولم تتحرك حكومة مصر لتدارك الخطر إلا فى عهد الخديو إسماعيل بعد أن ثقلت عليه وطأة المغارم والحسائر ، وامتنع عليه التصرف فى أمر من أمور الحكومة ، دون أن يتعرض للمقاومة والتهديد ، من قبل هذا القنصل أو ذاك ، تمحلا لأسباب الشكاية أو المطالبة بالتعويض ، ولغير سبب معقول فى كثير من الأحيان ، وطالت المفاوضات بين الحكومة المصرية وحكومات الدول وحكومة الآستانة قبل أن تأذن بتوحيد القضاء وإنشاء المحاكم المختلطة التى كانوا يحسبونها فى ذلك الوقت منحة عزيزة ، وهى فى حقيقتها نكبة من النكبات ، ولم يخلص على إنشائها غير قليل حتى صدمت « الخديو إسماعيل » صدمة لم تكن له فى حساب . فقد كان يعتمد على المفاوضات السياسية بينه وبين أصحاب الديون فى الخلاف على المطلوب منه وعلى مواعيد سداده . فلما أنشئت المحاكم المختلطة فصلت دفعة واحدة فى قضية مستعجلة يتناول الخلاف فيها عدة ملايين من الجنيهات وألزمته بالنفاذ الموقت ، وهدده قضائياً بإغلاق أبوابها ما لم يصدر أمره بتنفيذ الحكم فى بضعة أيام . على أن الدول لم تستجب إلى رجاء مصر فى توحيد القضاء رحمة بالمصريين أو حباً للإنصاف ورغبة فى الإصلاح ، بل استجابت لهذا الرجاء فى الواقع لأن الأجانب أنفسهم كانوا يشكون من تعدد القضاء بين القنصليات ، ويشكون من تناقض الأحكام ، ومحابة بعض القناصل لرعاياهم فى قضاياهم مع الأجانب الآخرين ، وقد حدث أن شركة قناة

السويس أجرت داراً في بورسعيد لبعض الأجانب فهاطلها زمناً في سداد أجرته حتى اضطرت إلى مقاضاته عند قنصله فنزل عن الإيجار لأجنى آخر تابع للدولة أخرى ، وما زال هذا النزول يتتابع من ساكن إلى ساكن سنوات عدة وهي تنتقل بالقضية من قنصلية إلى أخرى حتى أنشئت المحاكم المختلطة فأصبحت حيلة النزول غير صالحة للتأجيل والانتقال بالشكوى من قضاء إلى قضاء .

واشتهرت مسألة أخرى باسم (مسألة تريكو) لأن القنصل الفرنسي « تريكو » أضرب عن الحكم على أحد من رعايا فرنسا بحق من الحقوق بالغاً ما بلغ من ثبوته للرعايا اليونانيين ، لأن قنصل اليونان كان يحايي رعاياه في قضاياهم مع الأجانب الآخرين

وحدث غير مرة أن يتعدد أصحاب المصالح وتتعدد حكوماتهم فيصدر الحكم من كل قنصلية متناقضاً لأحكام القنصليات الأخرى وتقف الحكومة حائرة بين أحكام متعددة كلها واجبة النفاذ وكلها مقرونة بالتهديد الذي لا بد منه في كل شأن من شئون الامتيازات .

لهذا استجابت الدول إلى رجاء الحكومة المصرية في توحيد القضاء وإنشاء المحاكم المختلطة ، وصنعت الرشوة أحياناً ما لم تصنعها الحجة ولم تنفع فيه مصالح الأجانب والوطنيين ، ومن الوثائق المحفوظة وثيقة بين « الخديو إسماعيل » وبين سفيره غير الرسمي « إبراهيم بك » ، ومدار هذه الوثيقة على تسليم السياسي الروسي المشهور « اجناتيف » عشرين ألف جنيه جزاءً له على وساطته في استجابة ذلك الرجاء ! (١) .

(١) إسماعيل كما تصوره الوثائق

كانت هذه الامتيازات في مبدئها منحة من الحكومات الشرقية لرحايا الدول الأوروبية تيسيراً لرحلتهم ومقامهم في الأرض المقدسة ، وقد بدأت في أيام الحروب الصليبية لهذا الغرض ثم توسع فيها « السلطان سليمان القانوني » ترغيباً للتجار من جميع الأمم في تبادل التجارة مع بلاده ومنعاً لانتقال التجارة من طريق الشرق الأوسط إلى (طريق رأس الرجاء) بعد دخول البرتغاليين في مضمار الرحلات ، وتحول التجارة من أيدي أهل البندقية وجنوة في البحر الأبيض إلى البرتغاليين والإنجليز في البحار الغربية ، وكانت الدولة العثمانية في أوج قوتها حين سخا سلاطينها بهذه المنح الكريمة على سبيل الإنعام والتشجيع ، فلما ضعفت بعد قوة ، وذلت بعد عزة ، عرفت تلك المنح السخية باسم (شروط التسليم) كأنها فرضت على الدول الشرقية في ميدان قتال .

وهم يعرفون هذه الشروط أو هذه الامتيازات ، بأنها عقود بين الدول المسيحية وغير المسيحية ، أوبين الدول المتقدمة والدول المتأخرة ، لضمان العدل في معاملة الأجانب بشرائع الحضارة ، ويطلبون هذا الضمان أحياناً من دول غير مسلمة كالصرب ورومانيا والصين واليابان .

إلا أن الواقع كما تقدم من شهادات الساسة الأوروبيين أن هذه الامتيازات لم تكن لازمة لحماية أحد يستحق الحماية ، بل كانت في غالب أمرها حماية للبغاة والعيارين في وجه الشريعة ووجه الآداب والأخلاق ، ولم تكن صناعة الحضارة الأوروبية في مهمتها هذه أشرف من صناعة حراس الليالي الذين تعودت مواخير اللهو والفساد أن تقيمهم على أبوابها لدفع

الشرطة واجتلاب الرواد ، وأسوأ ما توصم به حضارة ، أن تحمى الفساد ،
وتنافس حراس الليالي في مهمتهم ، وهي تتحدث بشرائع العدل
والحضارة ، وتهدم ما بنته الأديان والأخلاق . !

إنجلترا وفرنسا

بدأ القرن التاسع عشر وإنجلترا وفرنسا - كما يقال - فرنسا رهان في حلبة الاستعمار وكانت أزمة السياسة الدولية في أيديهما تتنازعها في أكثر الأوقات وتتفقد عليها حيناً بعد حين ، وقد كادت أزمة السياسة الدولية عند مفتتح القرن التاسع عشر تنحصر في أيديهما ، لأن إنجلترا كانت يومئذ أقوى دول البحار وفرنسا كانت أقوى الدول البرية في القارة الأوروبية ، وكلتاهما تتجه إلى البحر الأبيض المتوسط ، وطريق المواصلات بين الشرق والغرب ، لأن إنجلترا ملكت الهند وأصبح من أهمها أن تحرس الطرق بين هذه المستعمرة الشاسعة وبين الجزر البريطانية ، وفرنسا قد انهزمت في سياستها الهندية فأصبحت مع رغبتها القديمة في السيادة على البحر الأبيض ودعواها التقليدية في حماية البقاع المقدسة - شديدة الطمع في تعويض خسارة الهند ، واغتنام الفرصة لانتزاع الهند كلها من أيدي بريطانيا العظمى أو إضعاف قبضتها عليها .

وكانت الدولة العثمانية قد دخلت في دور الانحلال الذي سماها الساسة الأوروبيون من أجله (بالرجل المريض) في أوربة (The Sick Man of Europe) وأخذوا من ثمة يتقسمون تركتها بينهم في حياتها ، وليس في هذه التركية ما هو أغلى وأنفس وأولى بالطمع فيه من الديار المصرية .

وكانت هذه الديار قد خرجت فعلا من سلطان الدولة العثمانية في أيام « على بك الكبير » أحد أمراء المماليك ، فأعلن استقلالها وسك النقود باسمه وأوشك أن يستولى بجيشه القوى على بلاد السلطنة متمقاً مع ولائها في الشام وما جاورها ، ولعل المبارزة الدولية حول مصر في العصر الحديث - - قد ظهرت للمرة الأولى بين روسيا وإنجلترا لإحباط هذا الاستقلال ، فقد استعان « على بك الكبير » بالأسطول الروسي واستعان حصصه « محمد أبو الذهب » بالأموال الإنجليزية ، وكان حليفاً لإنجلترا وتعاهد معها على تبادل التجارة وتيسير وصول سفنها إلى السويس . واتفق هذا مع ثورة الحواطر في العالم الإسلامي على روسيا في تلك الفترة ، فانقض أنصار « على بك الكبير » من حوله وفن في عضده مناداة دار الخلافة بعصيانه ، فتضاءل شأنه ومات سنة (١٧٧٣) مغلوباً على أمره ، وعادت مصر بعده إلى ما كانت عليه في عهد المماليك الأخير ، ميداناً للمنافسة والشقاق بين الأقوياء من أمرائهم ، وغريسة للتهب والسلب بين الأتباع والجنود الذين يخدمون أولئك الأمراء .

ولم ينقطع نظر الدولتين - إنجلترا وفرنسا - إلى الديار المصرية في تلك الفترة ، وكل منها تقدر أن هذه المنازعات ستؤول عاجلاً أو آجلاً إلى ظهور أحد الأمراء الأقوياء على خصومه ومنافسيه كما حدث في أيام « على بك الكبير » ، فحسبت حسابها لذلك اليوم وجعلت تترقب الأحوال وتتمحن النظراء والمتنافسين على الرئاسة ، وترشح للإمارة على القطر أقواهم بأساً وأكبرهم أملاً في النجاح ، فتبذل له المعونة وتوقع في نفسه أن يعتمد عليها ويتنظر المساعدة السياسية والعسكرية منها ، وترجو أن يذكرها عند نجاحه

فتبلغ على يديه ما كانت تطمح في بلوغه بالفتح والغلبة على الدول الأخرى . ولم يكن من اليسير في ذلك العصر أن تطمح دولة كبيرة في ضم بلاد كمصر إلى حوزتها دون أن تثير عليها حرباً ضروساً تشترك فيها الدول الكبرى بأجمعها وتنتهي بهزيمتها وضياع عنيقتها ، بل ضياع ما ملكته قبل اغتنامها ، لأن القرن التاسع عشر قد طلع على القارة الأوروبية وهي تصطرب بالدول الجديدة والأمم المتطلعة إلى الاستقلال والسيادة فانفتح أمامها مجال السباق وأخذت على الرغم منها بسياسة التوازن والتأليب على كل دولة تحاول الاستئثار بالأمر والافتراء بالسيطرة على السياسة العالمية . لهذا فضلت الدولتان - إنجلترا وفرنسا - أن تبسط كل مهما نفوذها من طريق (التدخل السلمى) في البلاد الشرقية ، وأوله في تقديرها أن يشعر الولاة بفضلها عليهم وأنهم مدينون لها بالتشجيع والمساعدة ، ويتلو ذلك ما يتلوه عادة من ترويج المصالح ونشر الثقافة وادعاء « الحماية » فعلا إن لم تكن حماية صريحة باعتراف الدول وإقرار الشعوب المحمية .

فأما إنجلترا فقد هداها تقديرها إلى ترجيح كفة « الأتني بلك » أحد الأمراء الأقوياء ، بل لعله أقوى الأمراء المماليك في تلك الفترة ، فاستألته إليها ودعته إلى بلادها وأعادته إلى مصر محملا بالهدايا النفيسة والأموال الوفيرة ، لينفقها في جمع الأنصار وشراء الأعوان والمؤازرين ، ويتوسل بالنفوذ الداخلى والنفوذ الخارجى إلى الاستقلال بولاية الديار المصرية .

ويظهر أن فرنسا كانت أعلم بحقائق الأحوال في مصر من منافستها في هذه المرة ، لأن الحملة الفرنسية قد سبرت أغوار المماليك وترجح لديها أن دولتهم دائلة وأيامهم معدودة ، قال تقديرها إلى رجل من غير المماليك وعلى

خلاف هذا الطراز في علاج الأمور وجمع الأنصار والأعداء ، وهو « محمد على الكبير »

ولبثت الدولتان تترقبان . ولم يطل النزاع في أوائل القرن التاسع عشر ، فلما اتفقت كلمة العلماء والأعيان وقادة الرأي العام في مصر على ترشيح « محمد على » للولاية بادرت فرنسا بوساطة « الجنرال سبستيان » سفيرها في الأستانة إلى تأييد هذا الترشيح ، وبذل « ماثيو دلسبس » صديق « محمد على » ووالد « فرديناند » صاحب مشروع القناة غاية مسعاه لإقناع السفير الفرنسي بموالة العمل في هذا السبيل ، فلم يقصر السفير في مسعاه جهد ما استطاع ، وساعده في هذا المسعى أن بعض المماليك كانوا من أصل فرنسي تخلعوا في مصر ، ولم يستطيعوا السمر مع حملة « نابليون » عند عودتها إلى بلادها ، فدانوا بالإسلام وعاشوا عيشة المماليك وانضموا إلى حزب « محمد على » فرجحت كفته بتأييد الشعب ومؤازرة حزبه من المماليك الأصلاء وهؤلاء المماليك المستشرقين .

وساعد الحظ « محمد على » فمات منافسه « محمد الألقى » وخلفه على رئاسة المماليك رجل لا يضارعه في العزم والهمة ، وإن كان معولا مثله على القوة الإنجليزية ، فلما صدر فرمان العثماني بتولية « محمد على » ثارت عليه ثورة الإنجليز وأنفذوا إلى مصر حملة بحرية (١٨٠٧) عسى أن تفلح في جمع شتات المماليك وتألبيهم حول « شاهين بك » أميرهم الجديد ، ولكنها اهزمت في رشيد وأخفقت الحملة في أغراضها كما أخفقت مساعي إنجلترا السياسية في « الأستانة » ، لأن علماء مصر وأعيانها عادوا إلى تأييد « محمد على » ورفض الوالي الذي أرسلته الدولة ليعزله ويتولى أمر مصر في مكانه .

ولبثت إنجلترا تتحين الفرصة لضرب النفوذ الفرنسى فى الديار المصرية وإخلاء الجو لمطامعها فى هذه الديار ، فلما جرد « محمد على » حملة على بلاد الدولة العثمانية ، وطرقت جيوشه أبواب « القسطنطينية » سنحت لها فرصتها المرتقبة واستفادت من شواغل فرنسا الداخية فاثارت الدول على « محمد على » وتمنخت فى نصير الخطر من اشتعال الحرب العالمية إذا انتهارت دولة بنى عثمان وتجددت بانهارها المعجاني منازعات الدول على تركة (الرجل المريض) وحاولت أن تكسب بذلك عطف المسلمين فى الهند ، بدعوى الغيرة على دولة الخلافة ، فكان لها ما أرادت واتفقت معها روسيا ، والنمسا ، وبروسيا ، على صد « محمد على » عن بلاد الدولة وإعادةه إلى حدود البلاد المصرية ، وأبرمت فى ذلك الحين معاهدة سنة ١٨٤٠ فوقع عليها تركيا مع الدول الأربع ، ولم توقع عليها فرنسا لاشتغالها بشئونها ، كما تقدم ، واعتراضها على السياسة البريطانية وهى لا ترمى إلى شىء غير إخلاء الميدان المصرى من كل نفوذ غير نفوذها .

وكانت هذه المعاهدة نكبة على مصر فى حينها وبعد حينها إلى اليوم الذى انفصمت فيه علاقة السيادة بين مصر والآستانة ، فقد سمحت لإنجلترا أن تتلذذ بها تارة لتهديد الدولة العثمانية محافظة على امتيازات مصر ، وتارة لتهديد مصر محافظة على امتيازات الدولة العثمانية

ونمكنت من التحدى فى هذه اللعبة بعد وفاة « محمد على الكبير » ، لأن خلفاءه لم يكن لهم من بعد النظر ما اشتهر به ذلك العبقري الموهوب ، وإن كانت ثقته بفرنسا دفعته إلى حرب لا يؤمن ضررها ولا يرجى من ورائها خير مضمون .

توفى « محمد على » الكبير وتوفى أكبر أبنائه إبراهيم « في حياته ، وآل عرش مصر إلى « عباس باشا الأول » ابن الأمير « طوسن بن محمد على » لأنه كان المرشح الوحيد للولاية بغير مزاحم ، ولم يكن محبوباً في الدوائر الأوربية لمخافته وإعراضه عن الحضارة الحديثة ، ففر منه القناصل ووقفوا له بالمرصاد وأجمعوا أمرهم على مقاومته فيما كان يحاوله من نقل وراثته العرش إلى ابنه « إلهامى باشا » ، ثم مات عباس « (مخنوقاً) في قصره بيها وفوجئ ولى العهد الشرعى « محمد سعيد » بالخبر وهو فى الإسكندرية فأسرع إلى القاهرة لإعلان ارتقائه إلى العرش قبل إحكام التدبير لإقصائه عنه ، ولكنه علم فى الطريق أن الألفى باشا محافظ القاهرة وكان من أنصار « عباس » قد سبقه إلى بنها وحمل جثة الوالى القاتل فى مركبة التشرية وجلس فيها أمامه كما كان يجلس والوالى ب قيد الحياة ، ولم يستغرب النظارة شيئاً ، ولم يخامرهم الريب فى الأمر لأهم تهودوا أن يشهدوا الوالى من بعيد جالساً فى مركبته لا يلتفت يمنة ولا يسرة لتحية الواقفين فى الطريق ، واتجه « الألفى باشا » تَوّاً إلى القلعة حيث تقام مراسم الولاية ، فاتفق مع أمير الجند بها على إيصاء أبوابها فى وجه الأمير « محمد سعيد » حتى يحضر « إلهامى » ابن « عباس » من أوربة ، فلما وصل الأمير « محمد سعيد » إلى القاهرة وجد العلماء أو الأعيان وقناصل الدول فى استقباله وتقدم وهم فى ركابه إلى ناحية القلعة ، وأبلغ القناصل محافظ القاهرة المتعرد أن الدول لن تعترف بولاية تحالف الشروط التى ضمنها لمصر فى معاهدة سنة ١٨٤٠ ، وكان قناصل فرنسا وإنجلترا وأمريكا متفقين على هذا البلاغ ، فسقط فى يد المحافظ وأذعن للأمر الواقع ، ولم يصبح الصباح فى اليوم التالى حتى كان قد قضى نحبه غمّاً

ونخوفاً من عاقبة ما جناه .

لم يزل « سعيد » يذكر هذه اليد القنصل ولا سيما قنصل فرنسا ، وكان معجباً بالثقافة الفرنسية كثير الاختلاط بالفرنسيين والأجانب على العموم ، يجيد الفرنسية ويتكلم الإنجليزية ، وفي عهده حصل « فرديناند دلسبس » على امتياز فتح القناة بشروط عاية في الإجحاف والخطر على حقوق مصر والدولة العثمانية ، وفي عهده طلب « نابليون الثالث » فرقة سودانية لإخضاع الثائرين في المكسيك فأجابه إلى طلبه وأفند إلى المكسيك فرقة من أبناء السودان ومصر لتحل هناك محل الجنود الفرنسيين الذين فتكت بهم الحمى الصفراء ، وتبين أنهم لا يحتملون أهوية البلاد وحمايتها كما يتحملها الأفريقيون وأرادت « البيوت المالية » في إنجلترا أن تقابل هذا النفوذ الفرنسي بمثله فعمدت إلى تشجيع الوالى على الاقتراض فأقدم عليه خير هياب لجرالره ، ومات وعليه عدة ملايين من الديون الأجنبية يختلفون في مقدارها بين ثلاثة ملايين وأحد عشر مليوناً من الجنيهات ، وكان « سعيد باشا » يخفى حقيقة هذه الديون لأن شروط الولاية لا تسمح له بعقد القروض الأجنبية ، فعقد قروضه وأخفى مقدارها ليحسبها من الديون الخاصة أو الديون التى يضمها بثروته (الشخصية) ولا يجوز للدولة أن تعترض عليها .

وكان « إسماعيل بن إبراهيم » قد أصبح وارث العرش بعد حادث كفر الزيات الذى ساقى بيانه في الفصول التالية ، فعمل جهده على الموازنة بين النفود الأجنبي في بلاده واستخدم الإنجليز كما استخدم الفرنسيين ، وعلا شأن الولايات المتحدة في أيامه بعد قهرها لبريطانيا العظمى وظفرها باستقلالها على الرغم من « سيدة البحار » التى لا تغيب الشمس عن

أقطارها ، فاستدعى إلى مصر نخبة من الضباط الأمريكيين لتدريب جيشه ، ولم يكن عزمهم أنه يعتمد عليهم في أمر خطير ويستعد بهم لتحقيق استقلال مصر فخطبهم قائلاً : (إنني معتمد على رزائكم وإخلاصكم وغيرتكم للحصول على استقلال مصر)^(١) .

إلا أنه كان حريصاً على علاقاه بفرنسا دائماً على إغرائها بتأييده في طلب الاستقلال وتعليق آمالها بما ناله من وراء هذا التأيد كما قال في حديثه « لمسيو تاستو » قنصلها بالإسكندرية حين فائحه في هذا الشأن (سنة ١٨٦٤) فقال : « إنى لا أطلب من الحكومة الفرنسية تأييدها المادى أو المالى ، بل تأييدها الأدى يكفي ، فلنعمل على منحى الاستقلال ونكشف لها نياتى بعد ذلك » .

وقال قبل ذلك « لمسيو شيفر » : (إننى من أسرة « محمد على » ، وكلنا نذكر ما ندين به لمعاونة فرنسا وما نحصتها به دائماً من رعايتها) . وكان يتوجه بطلب القروض إلى فرنسا ثم تحول إلى البيوت الإنجليزية بعد حرب السبعين وخروج فرنسا منها في حالة كحالة الإفلاس ثروة وسياسة . فتحوّلت إنجلترا أيضاً من الدس له في « الآستانة » وتحريض الدولة عليه لتورطه في الاستدانة وعقد المعاهدات - إلى الدفاع عنه والوساطة له عند السلطان في توسيع حقوقه وامتيازاته والإصغاء إلى مطالبه ومنها مطلبه في مسألة وراثة العرش وهى المسألة التى وقفت فيها موقف المقاومة على عهد « عباس باشا الأول » ، وما هو إلا أن صدر الأمر السلطانى بتحقيق هذه

(١) من كتاب « حياى فى القارات الأربع » لشاليه لونغ

الرجبة حتى كشفت عن عايتها من المقاومة تارة والمعاونة تارة أخرى ، فصرح « السير هنرى البوت » سفيرها في « الأستانة » . (بأن ما ناله الوالى من الحرية في الإدارة الداخلية لا قيمة له ما لم تكن له الحرية المطلقة في ارتياد الأسواق الأجنبية لجلب الأموال التي لا غنى عنها في إنجاز المشروعات الضرورية لتنمية الثروة المصرية) .

تم تفاقمت أخطار الديون واستحكمت أزماتها وضاق « إسماعيل » ذرعاً بالسيطرة الأحبية وتقييده بآراء الوزيرين الأجنيين اللذين اتفقت إنجلترا وفرنسا على تعيينهما في وزارة المالية ووزارة الأشغال ، وهما أهم ورايات (القطر كله) ، فاحتضن الحركة الدستورية أملاً في نقل الرقابة على خزانة الدولة من الوزير الإنجليزي والوزير الفرنسي إلى مجلس النواب ، وألغى أوامره السابقة التي سلم بها مقاليد الوزارة وأبواب الخزانة لصندوق الدين تارة وأيدى الوزيرين الأجنيين تارة أخرى ، فاتفقت إنجلترا وفرنسا معاً على طلب عزله ، وقبل الباب العالي هذا الطلب لأنه حسب الفرصة سانحة للرجوع في امتيازات مصر بموافقة الدولتين ، ولكنها انقلبتا عليه على الأثر بعد موافقته على العزل ، وعلمتا أنه يرشح الأمير عبد الحليم لتنصب « الخديوية بدلا من الأمير « محمد توفيق بن إسماعيل » ، فأبلغناه أنها لا تقران هذا الترشيح ولا تعترفان بالخديوية لغير ولي العهد « محمد توفيق » ، فعدل الباب العالي مكرهاً عن ترشيحه للأمير « عبد الحليم » ، وأراد أن يستدرك في فرمان التولية ما فاتته في تعيين خلف « إسماعيل » فلم يزل يسوف في إرسال فرمان حتى تم الاتفاق على انتقاص بعض الحقوق وتقرير بعض القيود ، ومنها حظر زيادة الجيش إلى أكثر من ثمانية عشر ألفاً ، وتبليغ

الباب العالى نصوص المعاهدات التى تبرمها الخديوية المصرية ، وحظر النزول عن جزء من أجزاء البلاد المصرية ، وحظر القروض المالية ، وكانت كلها شروطاً موافقة لسياسة الدولتين وإن ظهر أن بعضها يخالف هذه السياسة ، كحظر القروض وحظر التصرف فى أجزاء البلاد المصرية ، فإن القروض كانت فى ذلك الحين قد أدت رسالتها ، وبلغت عايتها ، وكانت (سلامة الأراضي المصرية) حجة تشهرها كل من الدولتين فى وجه الأخرى إذا انفردت باحتلال البلاد واقتطاع جزء من أجزائها ، فجاء فرمان ١٨٧٩ ملغياً لفرمان ١٨٧٣ فى هذه المسائل ولم يبق منه غير امتياز واحد من الامتيازات الهامة التى حصل عليها الخديو إسماعيل ، وهو حصر الوراثة فى أكبر الأبناء ، لأن إلغاء هذا الامتياز بفتح الباب لسلطين آل عثمان فى تجديد مسألة الترشيح حيناً بعد حين

» » »

وأصبح هم «توفيق باشا» الأكبر بعد ارتقائه العرش فى تلك الظروف أن يتق غصب الدولتين ما استطاع ، فأعاد منصب الوزيرين الأجنيين باسم مفتشين وبمرتب أكبر من مرتب رئيس الوزارة ، وقبّل أن يُحال عليهما عمل المراحة وأن يكون لهما الإشراف التام على خزانة الدولة ، وألجأ رئيس الوزارة «شريف باشا» إلى الاستقالة لأنه كان يصر على تجديد الحياة النيابية ، فأشارت عليه انجلترا باختيار «رياض باشا» للوزارة ، وهو سياسى حازم كان يوافق الخديو فى أمور ، ويخالفه فى أمور فقد كان معروفاً بميله إلى الصرامة فى معاملة الحزب العسكرى والمتطرفين ، ولكنه كان من الخائب الآخر معروفاً بميله إلى الحد من سلطة الخديو ولا سيما حق الإنعام بالرتب

والأوسمة ، فكان الحديو يؤيده حياً ويحذله حياً ، ويتصل من ورائه بالمتطرفين مع أنه لا ينوى أن ينجيهم إلى ما يطلبون ، واتسعت أبواب التدخل أمام المحلّتر ، ما بين خلاف الأمير ووزيره وخلاف الأمير والوزير معاً وقادة الجيش وطلاب الدستور ، وكان « رياض باشا » يطلب إقالة بعض وزرائه - ومنهم « محمود سامي باشا » - لأنه اتهمهم بإفشاء أسرار الوزارة لقنصل فرنسا وزعماء العسكريين فلا يصغى إليه ، وقد كانت الأحوال كلها تسوء وتغضب ولا ترضى أحداً من المتطرفين ولا من المعتدلين ، واشتدت أزمة العيش وأطبقت على النفوس عوامل السخط والثورة ، وتفاقم الخطب بإثارة الضغائن والعصبيات بين الجراكسة والمصريين ، فتألفت لجنة من عشرين عضواً للتحقيق والبحث في أسباب التذمر والإشارة بوجه الإصلاح ، لم يكن فيها غير مصري واحد هو « أحمد عرابي » ، والباقيون بين إنجليزي ، وفرنسي ، وألماني ، وإيطالي ، وأمريكي ، وجركسي ، وتركي ، وكردى ، وألباني . . . فكانت مقترحاتهم من قبيل التهدة التي لا تطول .

ولما تفاقمت عوامل الثورة أخذت إنجلترا تنشر بين الدول فكرة الاستعانة بالدولة العثمانية وإقناعها بإنفاذ حملة إلى مصر تعيد النظام وتعود ، وكان الغرض من نشر هذه الفكرة حمل الدول على الامتناع عن (التدخل الفردي) في الشؤون المصرية ، لكي تنصرف جميعاً عن التمهيد لهذا التدخل وتترك الطريق ممهداً لها دون غيرها في الموعد المقدور .

وظهرت هذه النية ظهوراً واضحاً حين دعت فرنسا إلى عقد (مؤتمر الآستانة) ، فانعقد في السفارة الإيطالية لأن الدولة العثمانية لم تقبل الدعوة

إليه واقترح السفير الإيطالي الذي وقع الاختيار على سفارته لقدمه أن يصدر المؤتمر قراراً بمنع التدخل الفردي في الثورة المصرية ، فسرعان ما اتفق المدويون على هذا القرار وسرعان ما أعوه فعلاً بقبول اقتراح من « اللورد دفرين » مندوب إنجلترا يقضى بإضافة استثناء واحد يجيز التدخل (الفردي) إذا دعت إليه الظروف القاهرة . . وشاعت الإشاعات عن أسباب هذه الموافقة قليل فيما قيل إن دهاء « اللورد دفرين » لم يكن هو السلاح الوحيد الذي تلذع به السياسى الداهية إلى إلغاء القرار بهذا الاستثناء المريب ، وإن « فارس الحنية الإنجليزي » كان أمضى سلاحاً في إقناع بعض المعارضين من كل برهان .

وقبل أن ينفذ المؤتمر كان الأسطول البريطاني يضرب الإسكندرية ويقرر (التدخل الفردي) فعلاً معتمداً على ذلك الاستثناء ، وتناحرت بعد ذلك مناورات الدس والمناوأة بين فرنسا وإنجلترا حول المسألة المصرية ، وحول غيرها من المسائل الدولية ، ولكن الأمر الذي هو جدير بالتقرير والتذكير ، أنهما كانتا ترجعان إلى التفاهم حيناً بعد حين ، كلما سنحت لهما فرصة المساومة ، وتبادل المنافع على قضية من القضايا السياسية ، وحسب المؤرخ أن يسجل من هذه المساومات ثلاثة مواقف في أقل من ثلاثين سنة : « أولها » وساطة « بسمارك » في أثناء انعقاد مؤتمر برلين (١٨٧٨) بين الدولتين للاتفاق بينهما على إطلاق يد فرنسا في تونس تعويضاً لها عن احتلال إنجلترا لجزيرة قبرس ، وأن تعمل الدولتان يداً واحدة في مسألة الديون المصرية ، وأن تعترف إنجلترا لفرنسا بما تدعيه من حق حماية المسيحيين التابعين للكنيسة اللاتينية في سورية .

و« ثانيها » الاتفاق المعروف (باتفاق سلسبورى وكمبون) فى سنة ١٨٩٩ عقب (حادثة فاشودة) على تقسيم القارة الأفريقية فى السودان إلى شواطئ المحيط الأطلسى

و« ثالثها » اتفاق سنة ١٩٠٤ على إطلاق يد فرنسا فى المغرب وإطلاق يد إنجلترا فى مصر والسودان

وفى هذه المواقف وما إليها تنبيه كاف لمن يتخذعون بالخلاف بين دول الاستعمار ويعتمدون على وعودها فى هذه الحال ، وأبلغ ما فى هذه العبرة أن بعضنا قد توجه إلى برلين بعد خيبة الأمل فى باريس ، وقد كان أول اتفاق بين الدولتين - بعد طول الخلاف - معقوداً فى مكاتب برلين .

الديون

قلنا في غير هذا الفصل إن الديون لم تكن وسيلة للإشراف الأحصى على حكومة من الحكومات غير الحكومة المصرية ، وعلّة ذلك راجعة إلى الامتيازات الأجنبية التي أياحت للدول في بلاد الدولة العثمانية ما لا يباح في بلاد غيرها ، وقد كانت مصر استثناء ملحوظاً بين البلاد التي ابتلت بنكبة الامتيازات ، فإن تركيا نفسها قصرت في سداد الأقساط قبل مصر فلم تنكب بما نكبت به مصر من ضروب الإشراف مرة باسم الوزارة الأوربية ، ومرة باسم صندوق الدين أو لجنة التصفية ، ومرات كثيرة بما شاءت الدول وشاء القناصل من الدعاوى والمعاذير ، وعلّة هذا الاستثناء راجعة إلى الطمع في احتلال مصر وبسط الحماية عليها فعلاً ، أورشماً ، دون أن يقابل ذلك اتفاق على صد الغارة عنها كاتفاق الدول على صد الغارة عن (بحارى البسفور والدردنيل) وما يليهما من التخوم العثمانية .

وقد كان هذا الوضع (المستثنى) خليقاً أن ينبه المسئولين عن السياسة المصرية إلى اجتناب الديون وإغلاق هذا الباب على الواغليين والمتطفلين ، ولكنهم فتحوه على مصراعيه وفتحوا معه أبواب السرف والتخلف وإضافة الجديد على القديم قبل الخلاص من القديم ، وقبل أن تدبر وسائل السداد لهذا أو ذاك .

بلغت الديون على عهد « إسماعيل » زهاء مائة مليون جنيه ، لم يصل
مها إلى الخزنة العامة أكثر من ستين مليوناً على أحسن تقدير ، ولم ينفق منها
على الأعمال العامة غير جزء من هذا المقدار ، وكان إنفاقه على قواعد تخالف
المعروف المقرر من قواعد الإصلاح المنتج والتعمير المفيد ، إذ كان من الخلط
عند جميع العاملين في الميادين الاقتصادية أن تنفق في بضع سنوات أموال
لا تؤتي ثمرتها قبل ستين أو سبعين سنة ، وكان من الواجب دائماً أن تجنى
الثمرة ويحسب حساب موعدها على قدر المورد والمصرف ، وإلا كانت إلى
الغرم والخزب أقرب منها إلى الغنم والعمار .

من أمثلة التدبير السيئ في الحصول على القروض أن الحكومة المصرية
أرسلت وسطاءها إلى أوروبا لاقتراض اثنين وثلاثين مليوناً من الجنيهات ،
فلبثوا نحو ستة (من يونية سنة ١٨٧٣ إلى مايو سنة ١٨٧٤) ثم حصلوا على
القرض فلم يتسلموا منه غير عشرين مليوناً على التقريب منها تسعة ملايين
سندات على الخزنة المصرية مؤجلة السداد . أما الباقي فقد ضاع في نفقات
الوسطاء ورشوة السماسرة عدا ما يضيع بعد ذلك في الأرباح (بنسبة سبعة
في المائة) .

» » »

بدأت مصر في الاستدانة على عهد « محمد سعيد باشا » ، فمات وعليه
وعلى خزنة الحكومة أكثر من عشرة ملايين من الجنيهات ، وقد أخذ قبل
وفاته في جمع المال لسداد هذا الدين أو بعضه فأمر بتسريح الجند إلى
بلادهم وباع المصانع في القاهرة والأقاليم وباع كثيراً من الجواهر والتحف
والدخائر المحفوظة ، وجعل معاش الموظفين أرضاً من ملك الحكومة ،

وحسب المرتبات على ضرائب الأطنان ، ولم يعرف كيف صرفت بعده
حصائل هذه البيوع في سداد الديون

وتعددت أنواع الديون في عهد « إسماعيل » ، ومنها الدين السائر وهو
مقابل الأعمال التي لا تدفع أجورها فوراً ، والدين الثابت وهو القرض
المضمون ببعض موارد الدولة كالموائئ والسكك الحديدية وخراج الأقاليم
الغنية ، ومنها دين المقابلة وهو قرض داخلي سمي بقرض المقابلة ، لأنه
اشترط فيه أن من يؤدي ضريبة ست سنوات سلفاً يعي من نصف الضريبة
إلى أجل غير محدود ، وهذا الإعفاء في (مقابلة) التعجيل بأداء الخراج ،
ومنها (دين الرزنامة) وهو مجموع من سدادات نخول صاحبها أن يقبض من
الخزانة تسعة في المائة من حملة ديه .

وكان « إسماعيل » يتعهد أحياناً بوقف الاستدانة إلى أجل ، ثم يضطر
إلى المال قبل انتهاء الأجل فيعمد إلى بيع ما يمكن بيعه ، كأسهم قناة
السويس . أو يفوض إلى وكلائه تحصيل المال المطلوب من حيث يوجد في
البلاد أو خارج البلاد

ولما نفذت جميع الحيل في أقل من عشر سنوات لجأ « إسماعيل » إلى
الاستعانة بالخبراء الأجانب لتنظيم الإدارة المالية متوسلاً بذلك إلى كسب
الثقة التي تتيح له عقد المزيد من القروض ، فأنفذت إليه حكومة إنجلترا
خبيراً من خبراءها يسمى (مستر كيف Cave) فلم يكن لعمله من ثمرة غير أنه
اطلع على أسرار الخزنة ووسائل الاستدانة وأودعها تقريراً كان لنشره فيما بعد
أسوأ الأثر في تشويه سمعة مصر وغل أيديها في شئونها الداخلية .

ودق ناقوس الخطر الأكبر حين أعلن الباب العالي أن فوائد ديونه تسدد

بعد أول يناير سنة ١٨٧٦ بحساب النصف نقداً والنصف الآخر سندات لها
قوائد خمسة في المائة

وتبعته مصر بعد بضعة أشهر فتوقف الخديو عن صرف سندات الخزنة
وعرض على الدول أن تضمن ديون رعاياها بالإشراف على الخزنة
المصرية ، وأنشئ بعد أسبوعين من إعلان التوقف (صندوق الدين) مايو
سنة ١٨٧٦ ، الذي اشتركت فيه الدول الدائنة ورفضت إنجلترا في مبدأ
الأمر أن تشترك فيه ، لأن ديون رعاياها مضمونة وثابتة ، وديون سائر الدول
من قبيل الديون السائرة ، وقد بلغت الديون الموحدة نقداً وتسعين مليوناً
نفاذة سبعة في المائة تسدد في خمس وستين سنة ، ثم اتفقت إنجلترا وفرنسا
على إيفاد مندوبين لدراسة المسألة فأسفرت بحوثهما عن الإشارة بإخراج أكثر
من ثلاثين مليوناً من الدين الموحد يسدد بعضها من أقساط دين المقابلة ،
ويسدد البعض الآخر - ويسمى بالدين الممتاز - من موارد السكة الحديد
وميناء الإسكندرية ، ويضمن الباقي بمزارع الدائرة السنوية .

ولم ترص الدول بأقل من عرض الرقابة الفعلية على ديوانى المالية
والأشغال ، فاختير للوظيفتين « ريفرز ويلسون Rivers Wilson »
الإنجليزى ، و « بليير Blignieres » الفرنسى . تم شكاهذان الموظفان من
ضيق نطاق السلطة واقترح مندوبو الدول فى صندوق الدين ندب لجنة
للتحقيق بدأت عملها باستدعاء وزير الحقانية « تريف باشا » لسؤاله فأنف
الرجل أن يستدعى كما يستدعى المتهمون واستقال حين أصرت اللجنة على
إحضاره ولم تقنع منه بالردود الكتابية على أسئلتها ، ثم أشارت لجنة التحقيق
بإقامة وزارة مسئولة يكون من أعضائها مراقبان أجنبيان ، فتألفت أول

وزارة من هذا القبيل سنة ١٨٧٨ برئاسة «نوبار باشا» وفيها ريمرز «ويلسون» وزيراً للمالية و«بلنير» وزيراً للأشغال ، وكانت ألمانيا تؤيد إنجلترا وفرنسا في ضرورة الرقابة على أهم الدواوين في الحكومة المصرية لأن «بسمارك» كان يخشى - إذا لم تتفق الدول على التدخل جميعاً - أن تقدم إحداهن على الأفراد بالعمل كما قال سميره في العاصمة الإنجليزية «اللورد دربي» ، وهو يلح إلى فرنسا ويدور بخلد أنه هي التي يخشى منها أن تقدم على هذه الخطوة .

ولم يسترح الخديو إلى هذا الضغط على سلطته فعمل على مناوأة الوزيرين الأوربيين ، وقد قوبل تعيينهما بالضغط الشديد في مصر ، وزاد المصريين سخطاً على سخط أن الوزيرين لم يوفقا في كثير من الوسائل التي استخدموها لتحصيل الديون وتنظيم الإدارة ، فلم يكن لها غير إقناع الدول بقدرتها على تحصيل الأقساط في مواعيدها ، فعهدا إلى وسائل العنف والإكراه في جمع الضرائب ، وعينا في الدواوين المحلية مئات من الموظفين الأجانب بعضهم لازم للعمل وأكثرهم عالة عليه يحلون في الوظائف محل المصريين ، ولم يبالوا بتأخير صرف المرتبات لإتمام الأقساط في مواعيدها ، وأشارا بنقص عدد الجيش وفصل عدد كبير من الضباط ، فلم يجد الخديو صعوبة في تبغيض هذا (النظام الجديد) إلى الأمة ، وكان ضباط الجيش في طليعة الثائرين على الوزيرين وعلى رئيس الوزارة ، وقد كان المعتقد أن الوزارة (الأوربية) كما كانت تسمى يومئذ ، ستؤدي المرتبات المتأخرة من قرض «روتشيلد» وهو القرض الذي عقد برهن مزارع الخديو والأسرة الخديوية وتبلغ أكثر من أربعائة ألف فدان ، فعقد القرض وظلت المرتبات

متأخرة . وتفنى الوزيران فى ابتداء الوسائل لتحصيل الضرائب ، فكان من مقترحاتها فى هذا الباب فرض صريفة تسمى صريفة بدل السخرة يؤديها من يريد إعفاءه من العمل بغير أجر فى الترع والجسور وفتح الطرق وما إليها ، ولم تأت سنة ١٨٧٩ حتى كانت القاهرة تموج بأصحاب المظالم وطلاب الإصلاح ، وحين موعد القسط من تلك السنة فسول سوء السياسة للوزيرين أن يتما المبلغ المطلوب من مرتبات ضباط الجيش وأشارا على الوزارة « باستيداع » ألفين وخمسمائة ضابط تخلصاً من مرتباتهم القديمة ونصف مرتباتهم الجديدة فى وقت واحد ، فاحتشد هؤلاء الضباط وغيرهم عند ديوان المالية وأخذوا يصيحون بطلب عزل الوزارة وخروج « نوبار » وويلسون » وهم محتشدون فهجموا عليها وأهانوها واعتقلوها فى الديوان ، وبادر الخديو إلى مكان الحادث ومعه فرقة من الحرس ، ولم يتفرق المحتشدون إلا بعد أن صدر الأمر بإطلاق النار ، فأطلقها أمير الحرس فى الهواء . ورأى الخديو أن الوقت ملائم لاسترداد سلطته فأبلغ الدول أنه لا يعتبر نفسه مسئولاً عن هذا الحادث وأمثاله ما لم تكن فى يديه السلطة الضرورية لتنفيذ أوامره ، واضطر « نوبار » إلى الاستقالة فخلفه الخديو فى رئاسة مجلس الوزراء ، ولكن وكيل الحكومة الإنجليزية فى مصر أبلغ الخديو أن هذا التصرف مخالف للعهد الذى أخذه على نفسه بمشورة الدول عند تأليف مجلس الوزراء المسئول ، واهتدى الطرفان إلى اتفاق (وسط) ، يحلولى العهد « توفيق باشا » محل الخديو نفسه فى رئاسة المجلس وينحول للوزيرين وقف كل أمر لا يقرانه ، ويوجب على الخديو أن يطلع الدولتين - إنجلترا وفرنسا - على أسماء وزرائه قبل تعيينهم ، وكان هذا الشرط الأخير

(مفهوماً) غير مكتوب .

* * *

هذه الحركة تعد في رأى المؤرخين مبدأ الثورة العربية . لأن مطالب العسكريين بعدها لم تنقطع في شئونهم التى تخصهم أو في الشؤون القديمة العامة وفي مقدمتها إعلان الدستور ورد الأمر كله إلى الأمة تتولاها في مجالسها النيابية .

ومن عجائب المقادير أن زعيم الثورة العربية لم يساهم في هذه الحركة بنفسه ولا بأحد من فرقته ، لأنهم كانوا جميعاً في رشيد وحصلوا إلى القاهرة في اليوم السابق لوقوع الحادث واشتغلوا نهارهم بتسليم الأسلحة والذخائر إلى مخازن الوزارة ، ولكن حزب الضباط الشراكسة في الجيش أراد أن يلصق بهم (نهمة) المؤامرة فوضعهم من حيث لا يدري على رأس الحركة ووجه إليهم أنظار الثائرين والمسالين .

وربما صح أن يقال إن سنة ١٨٧٩ هي السنة التى اتفقت فيها إرادة المصريين جميعاً على إقامة الحياة النيابية ، ولم تكن مصر قد عرفت من قبل ذلك غير المجالس الشورية التى كانت تدعى في عهد « محمد على الكبير » للاقتراح والمشورة ، وقد أعادها « إسماعيل » باسم مجلس شورى النواب ، وافتتح هذا المجلس في التاسع عشر من شهر نوفمبر سنة ١٨٦٦ واختار أعضائه من الوجهاء ورؤساء العشائر بغير انتخاب ، ولكن الأعضاء المختارين كانوا في الواقع ممثلى الأمة الذين تختارهم برضاها لو وكل إليها أمر انتخابهم . لأنهم كانوا بمثابة قادة المجتمع في كل إقليم أما الآن فالخديو نفسه كان أول المطالبين بالمجلس المنتخب الذى يراقب

الخزانة ويكون له الرأى القاطع فى موارد الدولة ومصارفها ، لأنه يخلصه من سيطرة الوزيين التى تحميلها الدول بقوة المال والسلاح ، فلم يجد طلاب الحياة النيابية معارضة من الخديو فى إقامتها وتوسيع حقوقها ، وتلاقت آراء العسكريين وغير العسكريين على حل واحد اعتقدوا أنه ترياق صالح لجميع السموم ، أو أنه على الأقل تجربة يرجى منها أن تفلح حيث خابت جميع التجارب فى مشكلة الديون ومشكلة الإدارة .

وقد أبد الخديو موقفه بعجز (الوزارة الأوربية) عن جمع قسط الدين فى موعده ، وعزم المندوبين الدوليين فى صندوق الدين على إعلان الإفلاس وتأجيل سداد الأقساط ، وكان جوابه على احتجاج الزريين واتهامه بتعويق عملها ، إنه أعد نظاماً مالياً لسداد الديون لا يستلزم شهر الإفلاس ، ثم أقال الوزارة واستدعى « محمد شريف باشا » لتأليف الوزارة الجديدة وهو معروف بغيرته الوطنية ومبادئه الدستورية ، ودعى مجلس الشورى النواب للاجتماع فكان مطلبه الأول فرض رقابته على خزانة الدولة والاعتماد على النظم التى يرتضيها لسداد الديون .

وقد استند الخديو فى عمله إلى إجماع الأمة ، وقد كان إجماعها حقاً منعقداً على رفض السيطرة الأجنبية وإسناد الأمر إلى وزارة وطنية ، واتفق على طلب هذا من الخديو رؤساء الدين ، ووجهاء العاصمة والأقاليم ، وقادة الجيش ، فكان جواب المندوبين الأوريين والموظفين الذين جاءوا بهم فى الدواوين ، إعلان الإضراب ورفض التعاون مع النظام الجديد ، وأصروا على رفض التعاون حتى حين أبلغهم « شريف باشا » أنه مستعد لأداء القسط بفائدة خمسة فى المائة ، فامتنعوا عن تسلمه ولجوا فى عيادهم وفضحوا

نياتهم ونيات دوحهم ، فعلم من لم يكن يعلم أن السيطرة على البلاد هي الغرض المقصود ، وأنهم لم يشيروا على الخديو بإنشاء مجلس الوزراء المسئول غيرة منهم على المبادئ الدستورية ، وإنما هي سلطة ينقلونها من يد الخديو إلى أيديهم ويتشبهون بها ولو تكفلت لهم الوزارة المصرية بسداد الديون وقدمت برهانها الأول على صدق نيتها أن تؤدي القسط في ميعاده ، بعد تعويل صندوق الدين والوزيرين الأوربيين على شهر إفلاس البلاد !

وقد كان الخديو يقبل إعادة لرقابة الثانية تفضيلاً لها على تسليم مجلس الوزراء إلى وزيرين أجبيين ، ولكن الدول لم تقبل « أن تكون هيئة النظارة مشكلة من أعضاء وطنيين مصريين ومكلفة المسئولية لدى مجلس الأمة » كما جاء في الأمر الخديوي بتأليف (الوزارة الشريفة) ، وبرز « بسمارك » في الميدان بإيعاز من « نوبار باشا » رئيس الوزارة المقال ، وكان « نوبار » قد نجس بالجنسية البروسية ، ودأب على إثارة الدول على الخديو وحكومته ، فحرض سفير ألمانيا في لندن أصحاب الديون ودولهم على المبادرة إلى حماية مصالحهم وحماية المحاكم المختلطة ، وقد كانت تصدر أحكامها على الخديو كلما رفعت إليها قضية من قضايا الدائنين .

وبدأت الدول بإسداء « النصيحة » إلى الخديو أن يعتزل العرش وهددته - إذا هو لم يأخذ بنصيحتها - أن تسعى عند الباب العالي للإلغاء فرمان الوراثة وتنصيب الأمير « حلیم » عمه بدلاً من ابنه الأمير « توفيق » ، فلم يصغ إلى هذه « النصيحة » وعلق رجاءه بحماية السلطان العثماني لحقوقه ، ولكن السلطان العثماني لم يقو على معارضة الدول مع إجماعها على طلب العزل ، ونوهم أن موافقة الدول في هذه الأزمة قد تمكنه من استرداد بعض

الامتيازات التي حصل عليها «إسماعيل» بفرمان سنة ١٨٧٣ ، فأبرق إلى مصر بخلع «إسماعيل» وتنصيب ابنه «توفيق» في مكانه ، وغادر «إسماعيل» مصر بعد وصول أمر الخلع بأربعة أيام (في آخر يونية سنة ١٨٧٩) .

وقد قيل إن المصائب لا تأتي فرادى ، وصدق هذا القول على أتمه بما تعاقب من المصائب الطبيعية و «الاقتصادية» في (عهد إسماعيل) فابتليت مصر بوباء الماشية ، ثم بوباء الهيضة «الكوليرا» ، ثم بالقحط من جراء شح النيل تارة وطغيانه تارة أخرى ، وحدث في خلال ذلك هبوط سعر القطن بعد ارتفاعه في إبان الحرب الأمريكية فلم يبق في مصر من يرضى بحاله ولا يتحفز جهده لتغيير هذه الحال كيفما اتفق التغيير ، وكانت الثورة عند (جلوس توفيق على العرش) نتيجة محتومة تنتظر موعدها من الزمان ، ولا تتمهل في الانتظار .

قناة السويس

هذه القناة في رأى الأكثرين هى بيت القصيد من الخطة التى انتهت بضرب الإسكندرية في الحادى عشر من شهر يوليو سنة ١٨٨٢ لأنها سبيل مهم من سبل المواصلات الإمبراطورية ومسلك نافع من مسالك التجارة العالمية ، ومن لم يحسبها بيت القصيد من الخطة كلها ، فهى في تقديره غرض هام من أغراض السياسة الإنجليزية في القرن الماضى ولا تزال كذلك في القرن الحاضر ، ولا سيما بعد انحسار النفوذ البريطانى في الهند وتطلع القوم إلى تعويضه بالسيطرة على موارد القارة الأفريقية ، ويكفيهم من هذه الموارد خامات الصناعة الوفيرة في أرجائها ، إن لم يتحقق لهم ما يترقبه الخبراء من التنقيب عن المعادن في أجوافها ، وقد طوى الساسة البريطانيون أسباباً كثيرة من ذرائع الاحتلال وظلوا يتشبهون بسبب واحد يزعمون أنه بغيتهم من الإصرار على إبقاء جيوشهم في الأراضى المصرية ، وهو حماية القناة والتأهب لرد الهجوم عنها .

والغالب على اعتقاد المؤرخين أن الطريق بين البحر الأحمر ونهر النيل لم تنقطع قط في عهد من عهود الحضارة القديمة ، وأن تجارة جزيرة العرب وبلاد الهند بعينها كانت هى بغية المصريين الأقدمين من العناية المتواصلة بهذه الطريق على تعدد المواقع والأرمنة .

ففي عهد الأسرة السادسة - وكان مقرها جزيرة أسوان - كان الملك « مريبر » يتخذ هذه الطريق على مقربة من مقر حكمه ويوالى العناية بمسالك البر بين قفط على النيل وبرتيس على البحر الأحمر ، ولا يقل تاريخ هذه الطريق عن نحو ثلاثين قرناً ، سبقتها قرون عدة في طريق غير ممهد لسير القوافل والبحث عن المعادن في بعض الجهات .

ولما انتقل الملك إلى أقاليم الشمال وجدت في عهد « سى الأول » - قبل الميلاد بأربعة عشر قرناً - قناة تمتد من فرع النيل عند « بوسطة » وتصل إلى البحر الأحمر وتصلح للملاحة في أكثر أيام السنة ، وهى القناة التى اشتهرت باسم « سيزوستريس » ورسمت صورتها على معابد الكرنك ثم تجددت بعد هجرها قبل الميلاد بسبعة قرون في عهد الملك « نحاو » ولم يثابر على تجديدها لأنه رأى في المنام أن الأرباب تحذره من تسليم مصر إلى الغرباء من جرائر هذه الطريق .

ورأى الفرس أنها نافعة لهم لتيسير الاتصال بين بلادهم ووادى النيل فعمل « داراً » على حصرها وتعميقها وتركها قبل أن يفرغ من فتحها فظلت مهملة من القرن السادس قبل الميلاد إلى القرن الثالث قبله إذ تم فتحها في (عهد بطليموس الثانى) ولم ينتفع بها بعد أيامه لتتابع الفتن والمخاوف إلى أن فتح العرب مصر فجددوها لنقل الميرة إلى الحجاز في عام المجاعة . وظلت صالحة للملاحة إلى أوائل أيام العباسيين ، وفي سنة (٧٧٠ م) أمر أبو جعفر المنصور بردمها منعاً لنقل الأزواد منها إلى الثاثرين عليه في الحجاز .

ومضى عليها مردومة مهملة أكثر من عشرة قرون ، وطريق التجارة بين وادى النيل والبحر الأحمر لا تنقطع في هذه الأثناء ولا سيما أيام الحروب

والقلاقل بين مصر والشام ، فانتظمت في هذه الأثناء طريق قنا والقصر
وطريق أسوان وعيناب ، واستمرت هذه (المواصلات) في أخرج
الأوقات .

وكانت هذه الطرق تنتظم أحياناً وتختل أحياناً أخرى والتجارة الشرقية
تنتقل على الدوام من الخليج الفارسي إلى الشام أو إلى مصر فيجئ منها الولاة
على الشام ومصر مكوساً مضاعفة وينقلها (البندقيون) إلى القارة الأوربية
فيزيدون أثمانها أضعافاً على أضعاف ، ولم تكن بضائع الشرق كلها من قبيل
البذخ والزينة أو الكماليات التي يطلبها الموسرون والمترفون ، بل كان منها -
كالتوابل ولأفاديه - ما هو ضروري لحفظ اللحوم في الشتاء حين تشح
الزروع والضروع ولا يحد الفقراء ولا الأغنياء طعاماً غير اللحوم المحفوظة
والبقول ، ومن هذه البقول ما يحمل إلى القارة الأوربية من بلاد الشرق
والجنوب .

لهذا أحس الأوربيون بأسغالة في المكوس والأرباح وقيل إن طمع الملوك
والأمراء الغربيين في حصة من هذه الثروة كان في مقدمة الدوافع التي
جنتحت بهم إلى الإصغاء للدعاة الصليبيين ، ولا شك أن هذا الطمع كان
أحد الدوافع - بل ربما كان الدافع الوحيد - إلى اجتهد البرتغاليين في
البحث عن طريق للتجارة الشرقية غير طريق مصر والشام ، وإلى اجتهد
الكشافين في مغامرات السياحة آملين من ثم أن يصلوا غرباً إلى الشرق بعد أن
تعلموا من العرب أن الأرض كرة وأن التوجه إلى المغرب يؤدي إلى البلاد
الهندية من طريق « بحر الظلمات » .

وقد انقسمت الدول الأوربية شطرين في هذه الرعة ، فكانت الدول

القريبة من المحيط الأطلسي تخارب كل محاولة يراد بها تقريب المسافات من ناحية برزخ السويس ، وكانت البندقية وجنوا تسعيان إلى استئناف سير القوافل من البلاد المصرية خاصة واقترحت البندقية فعلا فتح البرزخ وألحت في هذا الاقتراح بعد اشتباكها في حروبها مع الدولة العثمانية وتعويلها على الطرق المصرية دون غيرها ، ولولا هذه الحروب المتابعة لسبقت الأمم إلى فتح القناة وقد خطر لفرسي هو المركز « دار جسون » أن يعلن الدعوة إلى فتحها باسم الدين لخير جميع المسيحيين ، فأعلنها في عهد « لويس الخامس عشر » ، ولم يفلح في اجتذاب الأسماع إليها . .

إلا أن الرحالة من أمم الغرب قد توافقت خواطرهم على الاتجاه إلى المحيط الأطلسي جنوباً أو غرباً ، فكشف « دياز » البرتغالي طريق أفريقية الجنوبية في سنة ١٤٨٦ ، وكشف « كولبس » أميركا بعد ذلك بضع سنوات ، ووصل « دي جاما » إلى الهند من طريق رأس الرجاء بعد ذلك بأربع سنوات وجرت هذه الكشوف إلى وقائع بحرية بين البرتغاليين والماليك المصريين انتصر فيها الماليك ثم انهزموا في أوائل القرن السادس عشر (١٥٠٩) فغيثوا من طريق تجديد التجارة كما كانت قبل حقبة يسيرة . وساعت أحوالهم وقلت مواردهم واشتبكت بينهم الحرب والفن مما زادهم خساراً على خسار ، وأطمع الدول الغربية في اقتراع البلاد من أيديهم ، ودخلت قناة السويس لأول مرة في ألعيب السياسة الدولية على يد فيلسوف من فلاسفة الألمان أحس الخطر على بلاده من مطامع « لويس الرابع عشر » فأراد أن يحول مطامعه من القارة الأوروبية إلى القارة الأفريقية ، هذا الفيلسوف هو « جوتفريد ولهم » « ليبستر » (١٦٤٦ - ١٧١٦) صاحب

الرسالة المشهورة عن « البعثة المصرية » وسفير حكومته زمناً في بلاط باريس ، لكن هذه المغامرة قد ادخرت في الغيب لمغامر أوربة الأول في القرن الثامن عشر « نابليون بونابرت » فلم تتحرك حكومة باريس لحشد الجيوش إلى مصر إلا في عهد ذلك المغامر الكبير .

جاء « نابليون » إلى مصر ومعه بعثة من العلماء والمهندسين وفي ذهنه مشروع وصل البحرين إما من طريق النيل كما كانا متصلين في عهد الفراعنة ، أو بحفر قناة من السويس إلى موقع يقابلها على البحر الأبيض المتوسط ولكن ضخامة النفقات التي قدرت لإيجاز المشروع أقعدته عن العمل ، وانصرف عنه كل الانصراف كما قيل ، لأن مهندس « لابير Lapère » توهم أن البحرين لا يتويان وأن بينهما فرقاً يقرب من ثلاثين قدماً ، فكان هذا مع ضخامة النفقات سبب انصراف « نابليون » عن تنفيذ المشروع كما وعد حكومته وقد خامر بعض الظنون أن (حسة لابير) مصطنعة لتعجيز المحاولين ريثما يتيسر تدبير النفقات ودعا إلى احتمال هذا الظن أن (التوصيلة) المطلوبة كانت ميسورة بمد فرع النيل كما كان في العهد القديم لولا عقبة النفقات .

على أن خطأ الموازنة بين مستوى البحرين لم يلبث أن ظهر للفرنسيين أنفسهم عندما تولى البحث (جماعة السيمونييين Simonians) ، وهم أنصار الوحدة الإنسانية والتقريب بين أجزاء العالم ، وتعاقت بحوث العلماء في هذا الموضوع نحو خمسين سنة بعد الحملة الفرنسية ، ومن اشتغل به لجنة من الإنجليز (١٨٤٦) كان بين أعضائها « جورج ستيفنس Stephenson » ، ابن صاحب المحترعات البخارية المشهور . ولكنها لم

تتقدم خطوة وراء البحث في إمكان التنفيذ وتقدير التكاليف ، وظل
الاعتقاد الغالب على غير اختصاص أن المشروع (مخرقة) أو حيلة لا يتراز المال
كما قال « بالمرستون » في مجلس النواب الإنجليزي حين أخرج به بعض الأعضاء
لتفاعده عن تشجيع الشركة التي تأسست لفتح القناة ، ويغلب على الظن أن
مصلحة « ستيفنس » الحخير بالسكك الحديدية هي التي زينت له تفضيل
الاتصال بالخطوط الحديدية ، وعليه اعتمد « بالمرستون » .

واهتم التجار والمهندسون الإنجليز بإحياء الطريق المصري لنقل البضائع
والمسافرين من الهند إلى إنجلترا وساورهم في الوقت نفسه أمل الاتفاق على
حفر القناة ، وكان سفيرهم في مصر « جورج بلدوين » من أصحاب الخيال
الشعري فسير سفينة من إنجلترا إلى الإسكندرية وأخرى من الهند إلى السويس
وصعد ذات يوم إلى قمة الهرم الأكبر ومعه ثلاث قوارير إحداها مملوءة بماء
البليل والثانية بماء التامر والثالثة بماء الكنج ، وشرب مع أصحابه نخب
الصداقة بين الأنهر الثلاثة ، ولكن مشروعه حبط في ذلك الحين لامتناع
« الآستانة » عن منح الرخصة الضرورية لإباحة الملاحة في البحر الأحمر ،
ثم عاود رجال شركة الهند الشرقية مسعاهم عند « محمد علي الكبير »
لاستئناف السير في الطريق البرية بين السويس والإسكندرية فلم تثبت لهم
فائدة الطريق البرية في اختصار الوقت والكلفة إلا في أواخر سنة ١٨٤٥ ،
واستقر الرأي أخيراً على اتخاذ مرسيليا محطاً لبواخر الشركة بعد أن كانت ترسى
بواخرها في ترسته ، وتنقل البضائع منها إلى الشواطئ البلجيكية ، ويشاهد
إلى اليوم في ميناء السويس تمثال « توماس وجهورد » صاحب المساعي التي
عاد بفضلها طريق التجارة البرية إلى الأرض المصرية ، وكان الرجل يعزو

ذلك الفضل إلى تشجيع « محمد على » ومواليته برعايته ، ويستحث قومه على العرفان بحميلة فاجتمعت محبة من جلة القوم وأعربت عن شكر الأمة الإنجليزية لتلك الرعاية المتوالية وأهدت إليه نوطاً نقشته صورته على أحد وجهيه وكتبت على الوجه الآخر صيغة الإهداء « إلى نصير العلم والتجارة والنظام ، حامى رعايا الدول المتنافرة وأمواها وفتح طريق البر إلى الديار الهندية » .

وكان تقديم هذا الاعتراف « ذى الوجهين » في سنة ١٨٤٠ . . نفس السنة التي وقفت فيها إنجلترا مع الدول (المتنافرة) لكي تنسى تنافرها وتتفق على صد « محمد على » عن أبواب الآستانة .

لقد كان « محمد على الكبير » يعلم بثاقب نظره أن هذه الدول (المتنافرة) تتفق عليه إذا سنحت لها الغرة منه أو من خلفائه ، وقد سمع منها جميعاً طلباً بعد طلب في مسأله القناة بعينها . فلم تكن إنجلترا ولا فرنسا وحدهما صاحبتى الغرض الأكبر في هذه الطريق ، بل حدث أن « م تريخ » قطب السياسة الأوربية في عصر « نابليون » أرسل إليه من يقنعه بفتح القناة لأن النمسا في ذلك العصر كانت تشرف على الشواطئ الإيطالية ، وقد تلقى م تريخ مذكرة بهذا الطلب من وزير دفاعه الكونت « فيكلمونت » (١٨٤٣) وجاء رسول النمسا إلى القاهرة « ومحمد على » في اليوم فلم ينتظر عودته بل ذهب إليه ليعرض مطلبه في ساعة صفو وخلو من التكاليف ، فكان جواب « محمد على » كما كان جوابه لمن فاتحوه في الأمر من قبل ومن بعد « إن القناة تفتح - إن فتحت - بمال مصر وعملها ولا يكون ذلك قبل اتفاق الدول على حيدة مصر والقناة » .

ومن نقائص مصر الخالدة أن مشروع القناه جذب إليه غلاة الاشتراكيين وأقطاب رموس الأموال والصناعات في وقت واحد، فكان الفضل في تصحيح الأخطاء الهندسية التي صرفت الأنظار عن المشروع راجعاً إلى أتباع « ساد سيمون » كما تقدم ، وكان خليفته « أفانتين » داعية القناة الأكبر في الدوائر العلمية والمالية ، وكانت دوائره العلمية تجمع المهندسين والمؤرخين من فرنسيين وإيطاليين وعموريين وإنجليز . رمرأ إلى الإخاء و (تضامس) الأسرة الإنسانية ووجهتها ربط الشرق والغرب في وشائج هذه الأسرة العامة ، فاشرك « تالبوت » الفرنسي ، و « بيجريلى » الإيطالى النموى ، و « ستيفنسن » الإنجليزى في تقسيم العمل وقيام كل طائفة على دراسة قسم منه ، ولكن صداقة « أفانتين » للمهندس الفرنسى « دلسبس » هى التى خرجت بالمشروع من دور الأحلام إلى دور « الشغل » المثمر كما يقولون وأصغى « دلسبس » إلى المبشر الإنسانى يوم شهد بعينه حركة الميناء في مرسيليا فشجعت همته وأنعشت آماله وابتعثته انتعاشاً إلى إعادته الكرة عند « محمد على » لأنه كان يجهل جوابه لمدوب الحمسا وغيره من رسل أوربا الوسطى ، ولكن « محمد على » كان كما قدما يتخوف من تسلط الأجانب على الطرق المصرية بحراً وبراً فأعرض عن حفر القناة كما أعرض عن مد السكة الحديد بين الإسكندرية والسويس ، وظلت البضائع في أيامه تنقل على ظهور الجمال أو على السفن الصغيرة في ترعة المحمودية ، ولبثت أدوات السكة الحديد معطلة إلى أيام « عباس الأول » الذى أذن بمدها فكان ذلك حافزاً جديداً لمعاودة البحث في حفر القناه .

وما من شيء يدل على أثر العلاقات الشخصية أحياناً في تهديد الوسائل

إلى الأعمال الجسام كما يدل عليه محاج « فردينان دى لسبس » صاحب مشروع القناة فى إقناع « محمد سعيد باشا » بعد وفاة « عباس الأول » بإمكان حفر القناة وعظم الفوائد التى تعود على مصر من فتح هذه الطريق العالمية فى أرضها .

فقد كان « محمد سعيد باشا » فى صباه يميل إلى الدانة وكان أبوه « محمد على » حريصاً على تربية أبنائه على الحياة العسكرية والنشأة الرياضية ، فكان يحتم على الصبى « محمد سعيد » أن يسبح ويعدو كل يوم مسافات طويلة ، ويأمر له بالقليل من الطعام الذى لا يسم ولا يشبع ، وكان « ماتيودلسبس » والد « فردينان » صديقاً « لمحمد على » يحبه من عهد وساطته عند الباب العالى فى اختياره للأريكة المصرية ، وكان يأذن لأبنائه فى زيارة القنصل لتوثيق عرى المودة وإتقان اللغة الفرنسية ، فكان « محمد سعيد » يجد فى دار القنصل شبعه من المكرونة التى كان مشغولاً بأكلها ، وكان صحبته « لفردينان » الصغير خير شفيح للمهندس الفرنسى فيما بعد لاستجابة رجائه بعد طول التردد فيه على أيام أبيه

واتفق أيضاً أن فردينان هذا كانت تربطه بالإمبراطورة « أوجينى » صلة قرابة ومودة ، فلولا صحيفة المكرونة وهذه المصادفة التى ربطت بين « دلسبس » وبلاط فرنسا لما استطاع الرجل أن ينجح حيث أحقق غيره ، ولحبط العمل كله بعد الشروع فيه لولا اليد القوية التى كانت تنقله من ورطة بعد ورطة فى بلاط باريس .

إلا أن « دلسبس » قد استخدم كل ما فى جعبته من الوسائل لإقناع « سعيد باشا » بفوائد مشروعه ، وضمن ذلك خطابه التاريخى الذى يحس

بنا إثباته في هذا النقام بقليل من التصرف لبيان وجهات النظر التي مثلها أو تمثلها القائمون بحفر القناة قبل الشروع فيه . قال . (طالما اهتم أقطاب العالم - ولا سيما ملوك مصر - بالصلة بين البحرين الأحمر والأبيض . ومهم « سيزوستريس » الأشهر و« الإسكندر الأكبر » و« يوليوس قيصر » و« عمرو بن العاص » و« نابليون الكبير » ووالدك العظيم ، وأفلح بعضهم فوصل بين البحرين بترعة تمتد من النيل بقيت فترة قبل الهجرة المحمدية نحو تسعة قرون ثم أهملت وانقطع عنها ماء النيل وطل مقطعاً إلى أن أعيد بعد ذلك وبقيت التربة زهاء أربعة قرون ونصف قرن صالحة للملاحة في أيام البطالسة حتى علاها التراب في القرن الرابع قبل الهجرة وجاء « عمرو بن العاص » فأصلحها وجرى الماء فيها مائة وثلاثين سنة .

« ولما قدم « يونابرت » إلى مصر ، ود لو أمكنه إعادة التربة وأن تقترن شهرة هذا العمل العظيم بشهرته . . . فندب للبحث في هذه المسألة كبار المهندسين وعلماء السير والآثار . وطلب إليهم إبداء الرأي في إمكان التوصيل بين البحرين من غير طريق النيل وإحصاء تكاليفه فكتب أحدهم مسيو « لوبير » تقريره ، ووقف يونابرت على تكاليف المشروع فاستعظمها ، وتمنى لو تأنى للدولة العثمانية أن تصل بين البحرين فتدل بذلك على حياتها ، وتنفي الشبهة عن بقائها ، وتسدي للحضارة يداً لا تنساها ، ولا يخفى أن اتفاق دول أوربة على رد العدوان على « الآستانة » وبقائها في يد الدولة . إنما يرجع إلى موقع خليج السويس بين البحرين وخوف الدول من تسلط إحداهن عليه فتقوى على غيرها ويختل التوازن بينها وبين نظيراتها ، فكيف لو تمت الصلة وقبضت على مفاتيح العالم . ؟ إن الدول

لاذن تجمع على حرية هذا المجار ولا تسمح لغير الدولة العثمانية بالسيادة عليه) .
ثم استطرد المهندس الفرنسي إلى مسألة الأموال والأيدى اللازمة لحفر
القناة فقال : إن مسيو « لويير » منذ خمسين سنة قدر عدد العمال بعشرة
آلاف ينجزون حفرها في أربع سنوات ، وإن مسيو « تلابوت » منذ عشر
سنين استحسن أن تمتد القناة إلى القناطر الخيرية فالإسكندرية وقدر تكاليف
إنجازها بنحو مائة وثلاثين أو مائة وأربعين مليون فرنك ، يضاف إليها عشرون
مليوناً لإنشاء الميناء بالسويس ، ثم ذكر أن مهندس القلاع الفرنسي في عهد
« محمد علي » وضع رسماً للمشروع وكتب عنه تقريراً عاونه فيه المهندسان
الفرنسيان « اليان ، وموجيل » . وتبين من جميع هذه البحوث أن
المشروع « عملي » قابل للتنفيذ محقق الفائدة خلافاً لما وقرى بعض الأذهان .

ثم تكلم عنه من الوجهة الدولية فذكر من أسباب معارضة إنجلترا له أنها
تريد أن تستأثر بالسيادة البحرية ولا تحب التقدم لغيرها مع أنها تملك أهم
المواقع البحرية في العالم كجبل طارق ومالطة ، وجزائر الأرخبيل ، وعدن ،
وسنغافورة ، وأستراليا ، فلا ضرر عليها من التقريب بين البحرين ، وقال إن
ابتداء العمل فعلاً خفيق أن يحسم الخلاف ويحمل الدولتين إنجلترا وفرنسا على
قبول الاستمرار فيه . أما الدول الأخرى : فالتسا قد اعترفت بحرية الملاحة
في نهر الدانوب ، والمحرم ترحب بالقناة لأنها عظيمة النفع لميناء تريسته
والبنديقية ، ولا ينتظر من روسيا معارضة في حفر القناة لأنها تروج تجارتها ،
ولا من الولايات المتحدة لأنها تؤكد العلاقة بينها وبين الهند والصين ،
ولا من أسبانيا لأنها تيسر مواصلاتها مع جزر الفلبين ، ولا من هولندا لأنها
تيسر مواصلاتها مع جاوة والصومال وبرنيو ، فالعالم كله يسعد بفتح هذه

القناة ، وما من أحد ينظر إلى موقعها الخالي من الخريطة إلا اندفع شوقاً إلى الأمل في نحو ذلك الخلاء .

ولم يكد خبر الموافقة على مقترحات « دلسبس » يسرى إلى أوروبية حتى تناولته الصحافة الإنجليزية ، وفي مقدمتها الصحف الهزلية ، بالتسحيف والتقريع ، واتهمت « دلسبس » بالدجل ونبرته بألقاب السخرية وأطلق عليه بعضها لقب « سيزوستريس » القرن التاسع عشر ، وتساءلت : من هذا الذي يريد في هذا العصر أن يعيد أساطير الأولين .

وقد كان أخوف ما يخافه « سعيد باشا » أن يغضب إنجلترا وأن يستهدف لمكائدها في الآستانة ، فسأل قنصلها عن رأى دولته فلم يسمع منه اعتراضاً لأن إنجلترا كانت في تلك الفترة شديدة الرغبة في مرضاة فرنسا لمقاومة روسيا في غارتها على الدولة العثمانية ، وبعد أخذ ورد ووعد وتسيوف صدر الإذن (يناير سنة ١٨٥٦) بالبده في حفر القناة ، ولكنه لم يبدأ قبل انقضاء ثلاث سنوات .

ويرى القراء مما تقدم أن « دلسبس » قد استغل موقف الدول من « محمد علي » في سنة ١٨٤٠ لإقناع خليفته بمزايا فتح القناة في بلاده فاعتقد « سعيد باشا » أن وجود هذا المجاز العالمي في مصر ضمان لها من عدوان إحدى الدول عليها كما كان وجود « الآستانة » بين مضائق البسفور والدردنيل ضماناً لها من هجمات روسيا ومصر عليها واعتقد أنه اتخذ الحيلة الكافية لإعلان حرية القناة وحيدتها العالمية بالنص في « الرخصة » على تأليف شركة دولية تجمع كلمة الدول على مباشرة العمل فيها .
غير أن شروط الاتفاق كانت في جملتها بحففة بمصر وشروط تنفيذها

أشد الإجحاف ، لأنها أوجبت على مصر أن تنزل للشركة عن الأرض التي تحف بضفتى القناة ، وأن تسمح للشركة ببيع الماء العذب من التربة التي تمدها إلى الإسماعيلية ، وأن تسخر للشركة أربعة أخماس العمال المشتغلين بها ، وأن تخولها الانتفاع بمناجم الحكومة ومعادنها ، وأن تعفيها من الضرائب والرسوم على وارداتها وأن تقسم أرباح الشركة بعد خصم خمسة في المائة في مقابلة الفوائد وخمسة في المائة تدخر للبال الاحتياطي - على النسبة الآتية : عشرة في المائة لمؤسسى الشركة وخمسة وسبعون في المائة لأصحاب الأسهم والموظفين والعمال ، وخمسة عشر في المائة للحكومة المصرية وتثول القناة بعد تسع وتسعين سنة إلى ملك الحكومة .

أما إنجلترا فإنها عملت على إحباط المشروع من جهة وعلى كسب نفوذ لها في مصر يقابل هذا النفوذ من جهة أخرى ، فلم تأت سنة ١٨٦٢ حتى تورط « سعيد باشا » في صفقة جائرة مع بيت « فرهلنج جوشن » بلندن فعهقد معه قرضاً بأكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، تبعها قروض أخرى كانت هي أول الكارثة التي استفصلت بعد ذلك حتى قضت على استقلال البلاد وعرضتها للرقابة الأجنبية .

وفي خلال هذه السنوات لم تهدأ الخطة عن محاربة المشروع عند (الباب العالي) فتأخرت موافقته عليه من سنة ١٨٥٦ إلى سنة ١٨٥٨ ، ولما صدر فرمان بالموافقة عرضت الأسهم في الأسواق - وعدتها أربعائة ألف بمائتي مليون فرنك - فاشتريت فرنسا (٢٠٧,١١١ سهماً) واشترت البندقية ألفاً وثلاثة وثمانين سهماً واشترت حكومة البيموت ألفاً وثلثمائة وخمسين سهماً ، واشترت هولندا وأسبانيا وتركيا ما بقي من الأسهم ، ما عدا حصة مصر

وقلدها (١٣٦,٦٤٢) منها ستة وتسعون ألف سهم رصدها « دلسبس »
لحساب « محمد سعيد باشا » على غير علم منه ، فاضطر إلى قبولها بعد الممانعة
خوفاً من تهمة الإفلاس وحبوط العمل بعد الشروع فيه ، وتخلفت أثمان
هذه الأسهم ديوناً إلى أن سددها « إسماعيل باشا » بإستاد مالية كتبها على
الحكومة المصرية .

* * *

ولم تياس إنجلترا من تدبيراتها للقضاء على المشروع فالتحذت من نعمة
العصر في تلك الآونة حجة للتشهير به واستثارت الضمير الإنساني عليه .
وكانت نعمة العصر محاربة الرق وتجريد الحملات لمطاردة النخاسين ،
فراحت السنة السياسة البريطانية تليح أخبار السخرة في القناة ، وأخبار
الوباء « حمى التيفود » الذي سرت عدواه من القناة إلى القطر كله ، فأهلك
عشرات الألوف من العمال والفلاحين ، وصدقت في القول ولم تصدق في
النية ، لأن المتعهدين ضنوا بالأجر اليومي على قلته - وهو عشرة مليات
للعامل - فهلك العمال جهداً وجوعاً ، وشاع التذمر بين المصريين من شركة
القناة ، ومن كل ما يتعلق بالقناة ، وأوشكت إنجلترا أن تنجح في تدبيراتها
بين الآستانة والقاهرة وعواصم الدول الأوربية ، ثم مات « سعيد باشا » في
هذه الأثناء وآلت الأريكة المصرية إلى « إسماعيل باشا » فأحس النقمة على
المشروع من جانب إنجلترا ومن جانب الدولة العثمانية ، ولم يشأ أن يغضب
فرنسا فبادر بسداد ثمن الأسهم التي لم يسددها « سعيد باشا » وقيمها مليونان
من الجنيهات ، وأعلن الشركة بعزمه على نقص العمال ورد الأرض التي
وضعت يدها عليها إلى ملك الحكومة وأنذرهما بوقف العمل إن لم تبلغه

موافقتها في وقت وجيز ، فلبجاً « دلسبس » إلى حكومته وتخرجت الأمور بين « إسماعيل ، وتابليون » فإذا بالتهديد الذي وجهه « إسماعيل » إلى الشركة يثو إلى مصلحتها وخسارة مصر ، لأن « إسماعيل » رضى أن يعرض الخلاف على هيئة من المحكمين في فرنسا فحكموا على مصر بغرامة قدرها ثلاثة ملايين وثلاثمائة وستين ألف جنيه تعريضاً للشركة عن إلغاء السخرة ورد الأرض التي على الضفتين وتكاليف حفر الترعة العذبة ، فانتفعت الشركة بهذا المال وهي محتاجة إليه ، وأبرأ « إسماعيل » دمه أمام الآستانة ، ولندن ، وأقبل على مساعدة الشركة بكل ما استطاع ، وكان في الواقع يساعدها في أشد أوقات الخلاف ، فقد أعطاها ثمانية ألف جنيه ثمناً لأرض في وادي الطحيلات اشتريتها في عهد « سعيد » بأربعة وسبعين ألف جنيه ، وأعطاها مليوناً ومائتي ألف جنيه ثمناً للمباني التي أقامتها بالسخرة والأدوات المعفاة من الرسوم .

وغرقت الشركة من حفر القناة في أواخر سنة ١٨٦٩ فنجمت مشكلة جديدة كانت نواتجها أخطر جداً من فواتجها لأنها غيرت قلب السلطان العثماني على الحديو ، وفتحت أبواب الآستانة للدسائس والوشايات التي اشتركت فيها الدول وأمراء البيت العلوي ممن حرموا حقوقهم أو آماهم في الوراثة بعد نقل ولاية العهد إلى أبناء « إسماعيل » فحرت إلى خلعه بعد سنوات .

وخلاصة هذه المشكلة المتشعبة أن الحديو وجه الدعوة إلى الملوك والأمراء لشهود حفلة الافتتاح باسمه وأغفل السلطان في هذه الدعوة فدخله الريب وأمر الصدر الأعظم بالاحتجاج لدى الدول والعتب على من قبل

الدعوة دون الرجوع إلى ولي الأمر « المتبوع » فصادف هذا الاحتجاج هوى في نفوس المحققين على الخفلة كلها لما فيها من تمييز « نابليون الثالث » (محتضن المشروع) في مجامع السياسة الدولية ، وهموا بالاعتذار لولا التوسط في الأمر والاتفاق على تسوية المشكلة بمرور من يشاء من المدعويين بالآستانة قبل السفر إلى القاهرة ، وكأنما أراد السلطان أن يضرب دولة بدولة وأن يطفىء بحجم « نابليون » بنجم أكبر منه فألجأه الحق إلى انتقام غير لائق بمكانته ولا بدعواه ، وأتاب عنه مندوب إنجلترا وفوض إليه أن يشكر المدعويين باسمه ، وقد تعمد هذا المندوب أن يتأخر قليلا في سفره إلى « الإسماعيلية » فوصل والقوم يخطبون ويشيدون بذكر الخديو دون الإشارة إلى السلطان ، فإذا به يقف هاتفاً لأمر المؤمنين ويتبعه الحاضرون بهذا المتاف (وكان افتتاح القناة في السابع عشر من نوفمبر سنة ١٨٦٩) .

* * *

وهذا هو مجمل وجيز للبيانات الرسمية المصرية عن سير العمل في القناة إلى يوم افتتاحها ، كما جاءت في تقويم النيل لصاحبه « أمين سامى باشا » المؤرخ المشهور .

١ - كان مبدأ العمل في حفر قنال السويس حصل في بورسعيد يوم ٢٥ أبريل سنة ١٨٥٩ (٢١ رمضان سنة ١٢٧٥) .

٢ - صرفت شركة مساهمة القنال في بوزخ السويس ٤٨٠ مليوناً من الفرنكات بما في ذلك أماكن العمال وبناء مدينتي بورسعيد والإسماعيلية والمحاط والمكافآت التي كانت تعطى زيادة على المرتبات .

٣ - بلغ عدد العمال الوطنيين الذين أعدتهم الحكومة لهذا العمل بدون

أجرة (سخرة) ٢٧٠٠٠ نفس ، وأما عدد المستأجرين والمستخدمين فبلغ خمسة آلاف نفس تقريباً .

٤ - بلغ طول القنال من بورسعيد إلى السويس (محطة توفيق) ٨٧ ميلاً .

٥ - حصل الاحتفال بالسفر فيه في يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، وقد حضر هذا الاحتفال كل من جلالة إمبراطورة فرنسا ، وجلالة إمبراطور النمسا والمجر ، والأمراء أولياء عهد روسيا وبروسيا وهولندا ، وحضر أيضاً بالنيابة عن دولة إنجلترا رئيس عمارة حربية .

٦ - وأول سفينة تجارية مرت بالقنال بعد الاحتفال بافتتاحه دافعة عوائد المرور باعتبار عشرة فرنكات عن كل طونولاته هي السفينة المسماة « أمبيراتريس » وهي من (سفن المساجير أمبيرال) وهي الآن (مساجير ماريتم) .

وهذه البيانات المتقدمة أجوبة على أسئلة وجهها إلى شركة القناة صاحب تقويم النيل .

وقال « جرجس حنين بلث » صاحب كتاب الأطيان والضرائب :
(في تاريخ ١٣ يناير سنة ١٨٦٣ جلس على أريكة الخديوية المغفور له « إسماعيل باشا » ولم يمض أكثر من سبع سنوات على تاريخ جلوسه حتى تم حفر برزخ السويس وأعد رسمياً لممر البواخر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٩ .
وقد تكلفت خزانة الحكومة في تيار إنشائه نحو ستة عشر مليوناً ونصف مليون جنيه . هذه مفرداتها :

- ١ - ثلاثة ملايين ونصف مليون قيمة السهام التي اشتراها المغفور له « سعيد باشا » .
- ٢ - ثلاثة ملايين قيمة الترضية التي حكم بها على الحكومة المصرية الإمبراطور « نابليون » تعويضاً لشركة القنال عما ألم بها من الضرر بسبب ما نسب إلى الحكومة من أنها منعت تشغيل الأنفار بالترع .
- ٣ - أربعائة ألف جنيه تمن أراضي ومبانى رأس الوادى التي أخذتها الحكومة من الشركة « وهى أطيان جفلك الوادى التي كانت أخذتها شركة القنال من خديو مصر بمليون وسبعمائة ألف فرنك ثم أعيدت بعد ذلك للحكومة فى مقابل عشرة ملايين من الفرنكات » .
- ٤ - أربعائة ألف جنيه نظير تعويض للشركة عن أعمال قيل إن الشركة قامت بإجرائها فى التربة الحلوة .
- ٥ - ثمانمائة ألف جنيه صرفت إلى المقاولين الفرنسيين لإتمام إنشاء التربة الحلوة .
- ٦ - أربعمائة ألف جنيه أنفقتها الحكومة فى إنشاء التربة الحلوة .
- ٧ - مليون جنيه نفقات المهرجان الذى أعد للاحتفال بفتح القنال رسمياً ويتبع ذلك نفقات أسفار إلى أوروبا والآستانة فى شئون التربة .
- ٨ - سبعة ملايين جنيه فائدة هذا المال تمام استهلاكه وجاء فى كتاب (تاريخ مصر فى عهد إسماعيل) :
(فى عرة صفر سنة ١٢٨٦ (٦ يوليو سنة ١٨٦٤) أصدر « نابليون الثالث » إمبراطور فرنسا حكمه فى الإشكالات التي كانت بين « سمو إسماعيل باشا » والى مصر والمسيو « دلبس » رئيس شركة قنال السويس بما يأتى :

أولاً : إعادة ستة آلاف فدان من الأقطان الممنوحة للشركة إلى الحكومة المصرية بتخفيض مقدار الأرض التي كانت للشركة على جانبي التربة من كيلومتر إلى ستم مراً

ثانياً : إعادة جميع الأقطان التي ناشرت الشركة فلاحتها وزراعتها وقدرها ٦٣٠٠٠ هكتار إلى الحكومة على ألا تبقى لنفسها منها سوى ثلاثة آلاف هكتار .

ثالثاً : تتحلّى الشركة للحكومة المصرية عن كل حق في مد التربة ذات الماء العذب من مصر إلى السويس وبورسعيد ، وإلزام الحكومة المصرية بمدّها ، وهي التربة المعروفة الآن بالاسماعيلية ، مع حفظ حق الشركة في الانتفاع بها .

رابعاً : إبطال حق الشركة في مطالبة الحكومة المصرية بالعمال إلا على سبيل العارية المأجورة .

خامساً : إلزام الحكومة المصرية بمقابل ذلك جميعه وعلى سبيل التعويض بدفع مبلغ ٨٤ مليوناً من الفرنكات) .

ونخير ما يعقب به على هذا الحكم قول الشاعر المازل :

منك الدقيق ومنى النار أنفخها والماء مى ومنك السمن والعسل
قال «فرانسو جوريف إمبراطور النمسا» ل«إسماعيل باشا» وهو يودع في محطة القاهرة : « اسمح لى يا صاحب السمو أن أبدي رأيي الخاص : « إن مصر لو كانت فى حوزتي لوضعتها بين جهى عيني وأحكمت إغلاقها عليها حتى لا يراها أحد » .

م يكن « فراسوا جوريف » مغمص العين حين فاه هذه الكلمة . لأنه
قد نظر بعيداً حدثاً إلى الأعين التي فتحت على مصر في أرجاء العالم كله .
ساعة الافتتاح !

وكأنما شاعت المقادير لقناة السويس هذه أن يحيط بها سوء التقدير من
كل جانب وفي كل حقبة . فإن « دلسبس » نفسه قد أساء التقدير كثيراً حين
قدر أن اختصار المسافة من ١١,٣٧٩ ميلاً إلى ٧,٥٢٨ ميلاً سيحول السفى
الشرعية حتماً من طريق رأس الرجاء إلى طريق السويس وحين قال
لأصحاب الأموال من الإنجليز وهم معرضون عنه : (ليست بواخركم التي
تعينى ولكنى أخطب ود السفائن ذوات الشراع فابقضت ستان وهذه
السفائن ذوات الشراع تتجنب الطريق الجديدة ، وهبطت قيمة السهم في
السوق من عشرين جنيهاً إلى سبعة جنيهاً ، ولم تقو الشركة على تعويض
الخسارة إلا بعد موافقة الدول في مؤتمر الآستانة - باقتراح الإنجليز في هذه
المررة - على زيادة الرسوم بنسبة أربعين في المائة . لأن الكشف عن مناحم
الذهب في أستراليا ورييلندة الجديدة قد ضاعف حركة الملاحة بينها وبين هذه
الجزر النائية ، وكان تقدم الآلات البخارية قد نقص من تكاليف الوقود
فاعتمدت الشركة على هذه (البواخر) التي خف حسابها في تقدير
« دلسبس » وحاملى الأسهم الأولين .

وإذا رجعنا إلى العلة الحقيقية لنقص موارد القناة تكشفت لنا هذه العلة
عن غش صريح في تقدير حمولة السفن وتقدير الرسم تبعاً لهذه المغالطة .
فقد كانت الحمولة (الواقعية) أضعاف حمولة المركب المسجلة في
الرحصة . فأعلنت الشركة في أول يولية سنة ١٨٧٢ أنها ستحصل الرسم

على الحمولة الموجودة فعلا في كل سفينة ، وصدر الحكم لمصلحتها في الخلاف بينها وبين بواخر « المساجيرى ماريتيم » ، ولكن البواخر الإنجليزية فرعت إلى حكومتها ودارت المفاوضات بين هذه الحكومة والحكومات ذوات المصلحة في القناة ، واتفقت الدول جميعاً على عقد مؤتمر الآستانة للنظر في هذه المسألة سنة ١٨٧٣ ، ورفض المؤتمر الأخذ بمبدأ الشركة في تقدير الحمولة ولكنه نظر كما قال إلى (توضيحات) حاملي الأسهم فأضاف ثلاثة فرنكات على رسم الطن المسجل حسب الطريقة الإنجليزية ، وأربعة فرنكات على الرسم المسجل بغير هذه الطريقة ، وتقرر البدء بتحصيل الرسوم على هذا الحساب من ٢٨ أبريل سنة ١٨٧٤ ، ولكن هذا التعديل لم يسر على السفن الحربية

وقبل أن تستفيد مصر من هذا التعديل ضاعت من يدها أسهم الشركة التي كانت ملكها إلى ذلك الحين ، وتألبت المصاعب الداخلية والدسائس الخارجية على حرمانها هذا النصيب الوحيد الذي خرجت به من أسهم الشركة ، فقد علم صحفي إنجليزي - هو « فردريك جرينوود » محرر البال مال جازيت - أن أزمات الديون قد ألجأت الخديو « إسماعيل » إلى المساومة على بيع حصة الحكومة المصرية من أسهم قناة السويس . فبادر إلى إطلاع « دزرائيلي » على الخبر وتبين من سؤال الخديو أنه صحيح وأن بيتاً من بيوت فرنسا عرض على الخديو ثلاثة ملايين وستمائة وثمانين ألف جنيه تمناً للأسهم وهي قرابة « ١٧٧٠٠٠ سهم » نحو نصف الأسهم جميعاً وعدتها أربعمائة ألف سهم كما تقدم ، ولم تعارض الحكومة الفرنسية في عقد هذه الصفقة مع الحكومة الإنجليزية لأنها كانت محتاجة إلى تأييدها أمام هجمات

« بسمارك » ومحتجة إلى معونتها ولاشتراك معها في القناة دفعاً لمناوراتها السياسية والاقتصادية حولها وحول غيرها من المراقق الكبرى ، فأوعز دوق « ديكاز » Dicaze إلى البيت الفرنسي بكف يده عن المسألة ، وقدم الصفقة هدية إلى « دزرائيلي » فبادر هذا إلى اغتنام الفرصة ولم ينتظر إذن البرلمان بعد عودته إلى العمل من إجازة الحريف ، وأسعفه « روتشيلد » بالمبلغ المطلوب وهو أربعة ملايين وتمت الصفقة في نوفمبر سنة ١٨٧٥ .

« ، ، »

بعد هذه الصفقة لم يحدث شيء ذو شأن يتعلق بالقناة غير اتفاق الدول في سنة ١٨٨٨ على حيدة القناة . وقد وقع على هذا الاتفاق مندوبو إنجلترا وألمانيا وروسيا وفرنسا والنمسا والمجر وإيطاليا وهولندا وتركيا ، وصرحت إنجلترا بأنها لا تنقيد بهذا الاتفاق في أثناء احتلالها العسكري للبلاد المصرية إلا بشرط يقضى بتعيين لجنة دولية لتنفيذ الميثاق عند تهديد سلامة القناة ، وأعلنت في المادة السادسة أنها تقرر معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ وتعمل على تنفيذها .

وعلى الرغم من هذه الحيدة (المضمونة) وهذا العهد المكفول بموافقة ثمانى دول ، قد استخدمت القناة في الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥) لشل حركات الأسطول الروسى المعروف بأسطول البحر البلى ، وقد كان أقوى عدة لروس في حروب البحر وكان تعويلهم عليه أكبر من تعويلهم على السكة الحديد في سبيريا لكسب الحرب البرية ، وجلية الأمر أن « المصادفات » كما قالت صحافة إنجلترا يومئذ قد انتظرت إلى أن وصل الأسطول الروسى إلى مدخل القناة فأغرقت - أى المصادفات -

سفينة عابرة وسط القناة وتعطل مرور السفن إلى أن سمحت المصادفات أيضاً بغلبة اليابانيين على الروس في الشرق الأقصى ، فأزيلت السفينة الحاجزة عن الطريق ، ووصل الأسطول إلى مقصده بعد غوات الأوان .

* * *

وأهم ما حدث بعد معاهدة الحيدة وحادث الأسطول البلطى أن شركة القناة أرادت بعد الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا بفترة وجيزة أن تمد أجل الامتياز أربعين سنة بعد انتهائه في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، وعرضت على مصر في مقابلة ذلك أن تقسم الأرباح مناصفة بين الحكومة والشركة ، وأن تدفع الشركة إلى الحكومة أربعة ملايين من الجنيهات على أربعة أقساط تبندى من سنة ١٩١٠ وتنتهى في سنة ١٩١٣ وتنزل الحكومة من أجل ذلك عن أرباحها وهي خمسة عشرة في المائة من جملة الأرباح - ابتداء من الأجل الجديد .

وقد كان الزعيم الخالد « سعد زغلول باشا » وزيراً يومئذ في الوزارة فاشترط للدفاع عن الاقتراح أمام الجمعية العمومية أن يكون رأيها قاطعاً في قبوله أو رفضه ، ووافقت دار المنسوب البريطانى على هذا الشرط لأنها لم تشأ - بعد الاتفاق الودى بينها وبين فرنسا - أن تصدمها برفض الاقتراح ، فرأت في إحالة المسألة إلى الجمعية العمومية مخلصاً من المشكلة كلها ، وكان الرأى العام في مصر متجهاً إلى رفض الاقتراح كراهة منه لذكرى القناة وعقابيل القناة .

* * *

في خلال هذه السنين تضخمّت السفن وتعذر مرور بعضها من القناة

فوسعت وعمقت بين سنة ١٨٨٥ وسنة ١٨٨٩ حتى بلغ عرضها خمسة وستين متراً أو خمسة وسبعين متراً على حسب المواقع في الأماكن المستقيمة ، وثمانين متراً في الأماكن المنحنية وبلغ عمقها تسعة أمتار ، وبعد الإصلاحات التي تمت في سنة ١٩٣٣ أصبحت القناة تتسع للسفن التي حمولتها خمسة وأربعون ألف طن .

وقد بنيت بعد الحرب العالمية الأولى مدينة بورفؤاد على الضفة الشرقية أمام بورسعيد وأقيمت على القناة بعد نشوب الحرب العالمية الثانية قطرة للسكة الحديدية تصل بين القاهرة وبيروت .

ولم تزل إنجلترا تسعى عند دول البحر الأبيض المتوسط حتى اعترمت لها فرنسا وإيطاليا بأهمية القناة العسكرية بالنسبة إلى مركز إنجلترا في المهد وما وراءها ، ونصت المادة الثامنة من المعاهدة المصرية الإنجليزية (١٩٣٦) على إبقاء قوة بريطانية بجوار القناة للدفاع عنها ريثما يستقل الجيش المصري بهذه المهمة .

وقد أدى تطبيق قانون الشركات الذي أصدرته حكومة « المقرashi » باشاء إلى زيادة الأعضاء المصريين في مجلس الإدارة وزيادة عدد الموظفين والعمال في الشركة وقضى اتفاق (٧ مارس سنة ١٩٤٩) بين الحكومة المصرية والشركة بإجراء إصلاحات أخرى لتعميق القناة نصف متر تيسيراً لمرور السفن التي يبلغ غاطسها ستة وثلاثين قدماً ، ولا تقل حصاة مصر بمقتضى ذلك الاتفاق عن ثلاثمائة وخمسين ألف جنية .

لقد جنى الإنجليز من أرباح القناة أكثر من عشرة أضعاف اثنى الذي بذلوه في الأسهم المصرية ، وقد تدرت قيمة الأسهم منذ سنوات بأكثر من

ثلاثين مليون جنيه ، وخولتها هذه الأسهم أن تعين في مجلس الإدارة عشرة أعضاء من ثلاثة وثلاثين ، ولكن دعوى إنجلترا في القناة تتبدل في كل دور من أدوار السياسة البريطانية وكل دور من أدوار السياسة العالمية .

وقال النائب الإنجليزي « ناسيل وريفولد Worsfold » في كتابه مستقبل مصر : (إن سياسة إنجلترا في مصر عرضة للانحراف أوللتقص من جراء المفاجآت في تطورات العلاقة بين الدول الكبرى)

وقال قبل ذلك . إن العناصر المهمة في تطورات الموقف هي :

١ - استقرار بريطانيا كقوة رئيسية في شواطئ أفريقية الشرقية مع شبكة من النظام تتناول السودان وأوغندا وأفريقية الشرقية البريطانية وأفريقية البريطانية الوسطى وروديسيا الشمالية والجنوبية .

٢ - امتداد الإمبراطورية الهندية وعلاقتها التي يحتمل أن تزداد اتصالاً بتلك الشبكة من النظام .

٣ - إنشاء القوات الوطنية وتدريبها بإشراف أفريقية الجنوبية وأستراليا وزيلندة الجديدة مع تأسيس بحريات محلية في أستراليا وزيلندة الجديدة .

٤ ارتباط الهند وأفريقية الشرقية لأغراض الدفاع

« وعلى هذا ، ومع حسابان الحساب للنقص المتتابع في أهمية قناة السويس من الوجهة العسكرية ، تظل مصر عاملاً له قيمته في الدفاع عن الإمبراطورية ، ويمكن أن يقال إنه مهما يبلغ من استعداد الشعب المصري سريعاً لحكم نفسه لن تنجلي بريطانيا العظمى إلا على شروط تخولها العودة إلى السيطرة العسكرية في حالة الاضطراب الداخلي أو التهديد من الخارج » .

لا جرم إذن تصبح قناة السويس هي بيت القصيد من حوادث
الإسكندرية ، وحوادث مصر عامة في الحادى عشر من يولية سنة ١٨٨٢
ولكنه بيت قصيد يتغير معناه ولا يزال متغيراً مع الزمن كما يشاءون ،
إلا أن يشاء الله

الصهيونية

من العوامل التي مهدت للاحتلال البريطاني عامل هام لا يجوز إهماله عند تقدير الواقع في كل مسألة خطيرة ولا سيما المسألة المصرية ، وهو عامل (الصهيونية) التي تسمى أحياناً باليهودية الدولية .

وقد رأينا طائفة من المؤرخين يتكلمون عن هذا العامل الهام في سياسة العالم كأنه (هيئة منظمة) تتألف من شيوخ محنكين يجتمعون في عواصم مختلفة ويصدرون في كل اجتماع قراراً يتبع إلى موعد الاجتماع التالي ، ويوشك أن تنطبق الحوادث في هذه الفترة حرقاً حرقاً على ما رسموه ورتبوه . ونحن لم نعرف فيما اطلعنا عليه دليلاً قاطعاً يثبت وجود هذه الهيئة من الشيوخ المحنكين والرؤساء المطاعين الذين لا يعلم أحد كيف يقع عليهم الاختيار وكيف تنعقد لهم طاعة الملايين في أقطار العالم المعمور ، ولكننا نحسب أن الحوادث التي يذكرها أولئك المؤرخون لا تستلزم تفسيرها بوجود تلك الهيئة المختارة ، وأن التدبير المقصود يمكن أن يتم بما بين أقطاب الصهيونيين من وحدة الغرض والقدرة على اغتنام الفرص والانتشار في جهات العالم التي تفتح لهم مناخاً الفرصة في أمكنة متعددة ، مع اشتغالهم جميعاً بأسواق المال والتجارة التي تتصل سراً وبعراً بمسائل السياسة . وسنرى فيما يلي مثالا للتدبير ، الذي يتم في حينه خطوة بعد خطوة على

غير تفاهم سابق ، فيظهر بعد حين كأنه حطة مرسومة وضعها أناس متفهمون وأموها على أتباع يدينون لهم بصدق الطاعة وإخلاص النية ، ولا تفاهم في الحقيقة ولا إملأ .

اتفق في سنة ١٧٩٨ سنة الحملة الفرنسية على مصر ، أن يهودياً فرنسياً أذاع في باريس خطاباً إلى قومه يدعهم فيه إلى تأليف مجلس عام يضم إليه مندوبين من اليهود المنتشرين في أنحاء العالم ، ويكون اجتماعه الأول في باريس لتقديم طلب إلى الحكومة الفرنسية يسألونها أن تساعدتهم على رد وطنهم القديم . ويشجعون هذا الطلب بالسعى في الآستانة لإقناع السلطان العثماني بقبوله . وقد جاء في ذلك الخطاب أن البلاد التي يريدها تشمل الوجه البحري في مصر إلى عكا والبحر الميت وشواطئ البحر الأحمر ، وهي رقعة من الأرض يجعلهم سادة التجارة الهندية والعربية والفارسية ، ويقول صاحب الخطاب إن فرنسا يمكن أن تسأل إلى هذه المهمة بما تخصصها به من الربح والعوض والمقايضة على النفوذ .

نقل « سوكولوف Sokolow » هذا الخطاب في كتابه عن تاريخ الصهيونية من سنة ١٦٠٠ إلى سنة ١٩١٨ ، ونقل معه التصريح الذي أعلنه « نابليون » في الصحيفة الرسمية بعد ذلك بسنة واحدة ، ودعا فيه يهود أفريقية وآسيا إلى موافاة جيشه لينحل بهم في ظل رايته إلى مملكة « أورشليم » .

وقد فشلت حملة « نابليون » كما هو معلوم وحبطت معها مشروعات كثيرة ومنها هذا المشروع . ولكن الفكرة لم تزل تساور أذهان الصهيونيين ولم يزل لها دعاة في القارة الأوروبية ، يعالجون تحريكها حيث سنحت لهم ساحة

في الرجاء ، وقد جاءت الحركة التالية من يهودى متجنس بالجنسية الإنجليزية يسمى السير « موسى حايم مونتفيور » . ويشغل بالتجارة في الشرق وله معرفة بوالى مصر في ذلك العصر « محمد على الكبير » . وقد كتب في مذكرته بتاريخ الرابع والعشرين في شهر مايو سنة ١٨٣٩ (أنه سيطلب من « محمد على » أن يؤجر له إقليماً يزرعه من أرض فلسطين ويؤلف لاستغلاله شركة إنجليزية تؤدي أجرته مدة خمسين سنة) . تم تغيرت الأحوال بعد معاهدة سنة ١٨٤٠ وإخراج فلسطين من حوزة « محمد على » قمع الرجل بوعد من بالمستون بحماية اليهود في البلاد التركية واستأجر في سنة ١٨٥٤ أرضاً في صغد لإقامة نحو خمسين أسرة إسرائيلية .

وكما اتفق في سنة الحملة الفرنسية توحيه تلك الدعوة التي أشرنا إليها ، اتفق كذلك في سنة الاحتلال البريطاني - ١٨٨٢ - أن جماعة باسم « بيت يعقوب تعالوا نذهب » تألفت في الآستانة لاستئناف المساعي حيث انتهى بها « موسى حايم مونتفيور » ، وكان اثنان من الإنجليز المسيحيين هما اللورد « شافيسرى » والمستر « لورنس أوليفانت » - يبدلان المال لتوسيع الأرض التي يزرعها اليهود في فلسطين .

وقد بلغ النفوذ الصهيونى أوج القوة والشهرة بين الإنجليز في تلك الحقبة . وكان رئيس الوزارة الإسرائيلى - لورد « بيكنسفيلد » - يتولى الحكم من سنة ١٨٧٤ إلى سنة ١٨٨٠ ، وهو الذى اشترى أسهم مصرفى قناة السويس من الخديو « إسماعيل » بعد إعراض الإنجليز زمناً عن المساهمة بكثير أو قليل في شركة القناة ، وخطابه إلى الملكة فكتوريا عن هذه الصفقة يدل على كثير حيث يقول :

(الآن تمت ، وهى فى يديك سيدنى . . أربعة ملايين من الجنيهات ،
وتكاد تؤدى فوراً . ولم يوجد غير بيت واحد يعقدها : هو بيت
« روتشيلد » ، لقد سلكوا مسلكاً عجيباً ، بذلوا المال بفائدة قليلة ، وباتت
حصّة الخديو كلها اليوم ملك يديك سيدنى . .)

وقد مر بنا فى هذه العجالة أن « دزرائيلى » - أى « اللورد
بيكنسفيلد » - قد اشترى الصفقة فى غيبة البرلمان وبغير إذنه ، وهى مجازفة
نادرة فى تاريخ السياسة البريطانية .

و « دزرائيلى » هذا هو المؤلف المشغول بالحملة على الشرق وفلسطين
وسيناء . أحد أبطاله فى رواية (تانكرد ، أو الحملة الصليبية الحديثة) يتلقى
الوحي والبشارة فى سيناء ، وبطل آخر من أبطاله الصهيونيين فى رواية
(كوننجزى Coningsby) يقول : (إن الثورة العتية التى تتأهب هذه
الآونة فى ألمانيا . . ولا يعرف فى إنجلترا حتى الساعة إلا القليل عنها ، تجرى
بأعين اليهود الذين كادوا أن يستأثروا بكراسى التعليم فى بلاد الألمان ، فأنت
ترى يا عزيزى « كوننجزى » أن الدنيا يتولى حكمها أناس آخرون غير هؤلاء
الذين يتخيلهم من لا ينظرون فيما يجرى وراء الستار . .) وقد زار
« دزرائيلى » مصر زيارة استطلاع وحاس خلالها من الاسكندرية إلى
الشلال .

أما « روتشيلد » فهو القائل : « لا يهمنى إذا صرفت مال أمة من يضع
لها قوانينها » ، وبيت « روتشيلد » هو صاحب الدين المضمون فى مصر وهو
الذى وفق بفروعه المتشعبة فى إنجلترا وفرنسا وألمانيا ، بين « دزرائيلى »
وسمارك » ، وأصحاب الديون من الألمان اليهود هم الذين جعلوا وزير ألمانيا

يتوسط للتوفيق بين الإنجليز والفرنسيين في المسألة الشرقية ، على طريقة المقايضة

وقد تراءى لنا أهمية العمل الذي أقدم عليه « دررائيلي » بتشجيعه بيت « روتشيلد » على إقراض الخديو إذا عرفنا أن حملة الاحتلال قد حدثت في عهد وزير الأحرار « غلادستون » وأن « غلادستون » كان معارضاً في الاحتلال وقد استفال أحد وزرائه استنكاراً لضرب الإسكندرية ، ولكن قروض « روتشيلد » وغيره قد صورت المسألة بصورة الحيلة لحماية حق الدائنين ، وأضيفت إليها حماية أرواح المسيحيين المهددين ، فحدث على يد وزير الأحرار « القديس » ما كان خليقاً أن يحدث على يد الوزير المحافظ « بيكنسفيلد » ، أول من سمي الملكة « فكتوريا » بإمبراطورة الهند ، وأوشك أن يجعل من ألقابها الرسمية (حامية الملة) ليصبح من حقها يوماً ما أن تشرف على طريق الهند باسم المال واسم الدين .

والشائع على الألسنة أن « دررائيلي » عرضت له فرصة شراء الأسهم المصرية فأسرع إلى اغتنامها على غير تدبير سابق في هذه الصفقة ولا في غيرها من صفقات أسهم القناة ، غير أن الواقع أن شراء الأسهم كلها أو معظمها أو بعضها كان من الخواطر الملازمة لتفكير « دررائيلي » من قبل سنوح هذه الفرصة ، وكان هذا السياسي على الدوام من وراء المضاربات المالية التي كان يراد بها استدراج حملة الأسهم إلى بيعها بالسعر البعس في أزمات العملة التي كانت تلعب بالنقد وأسهم الشركات في أيام الحروب والفتن ، وقد سعى جهده عند « دلسبس » لبيع الأسهم الفرنسية للحكومة الإنجليزية مغرباً له بالمعونة الدولية التي تضمنها شركة القناة إذا تعددت الحكومات التي

تنتفع بها ، وكان « دلسسر » يميل إلى عقد الصفقة معه وبتردد في طرق أبواب لندن بعد إعلائها في وجهه مرات في أيام وزارة « غلامستون » ، وبعد أن تبين له أن وزراء الإنجليز - ومهم « اللورد دري » - لا يرجعون بصفقة من هذا القبيل ولما حصل « دزرائيلي » أخيراً على الأسهم المصرية لم يكتم محاولاته السابقة ولا مقاصده التالية في تصريحه أمام مجلس النواب بجلسة الحادى والعشرين من شهر فبراير سنة ١٨٧٦ فقال : « إننى لم أرس من زمن أوصى بالحصول على أسهم القناة وقد عقدتها صفقة مالية وسياسية واعتبرتها صفقة لازمة لتمكين الإمبراطورية ، وهذا الذى أعنيه اليوم وقد ارتاحت إليه البلاد التى تشهمنى جيداً وتقبلته بالغبطة والسرور . أما الذين انتقدون من أجل هذه الصفقة فهم كما يخيل إلى لا يفقهون المسألة على هذا الوجه » .

* * *

من هذا القبيل أثر النفوذ الصهيونى فى السياسة الدولية ، وفى المسألة المصرية على الخصوص . اتفاق فى العرض ، واغتنام للفرصة ، وتوزيع للعمل بين دوائر السياسة والمال فى مختلف الجهات .

الدولة العثمانية

من مقومات ضرب الإسكندرية التي تتعلق بالدولة العثمانية ما هو متقدم يرجع إلى تاريخ فتح مصر ، وما هو متأخر يرجع إلى يوم الضرب نفسه أو قبله بيوم واحد . وتلخص هذه المقدمات فيما يلي :

- ١ - إضعاف موارد الثروة
- ٢ - الامتيازات الأجنبية .
- ٣ - مسألة وراثة العرش .
- ٤ - الاشتراك في الحروب .
- ٥ - موقف الدول من حوادث الثورة العربية

مصر كانت غنية قوية قبل الفتح العثماني ، وقد هزمت الجيوش العثمانية أكثر من مرة في الشام وعلى الحدود المصرية ، وكانت على الرغم من تحول التجارة إلى البرتغال قد احتفظت بحصة كبيرة من أرباح التجارة البرية وبقيت فيها صناعات نفيسة يشتغل بها ألوف من العمال وتدر الرزق على ألوف من التجار ، فلما فتحها « السلطان سليم » أخذ معه نحو ألف (معلم) من معلمى هذه الصناعات ، وترك الماليك يتنازعون الأقاليم ويعتمدون على النهب والتسخير ومضاعفة المكوس على القوافل التجارية . فكانت حالة

مصر في أيام المماليك مقدمة للحملة الفرنسية ، والمناورات السياسية بين فرنسا وإنجلترا لاحتلال مصر أو تغليب النفوذ فيها .

أما الامتيازات الأجنبية فقد تورطت فيها الدولة العثمانية بعد فتح مصر ببضع عشرة سنة ، فعقد « السلطان سليمان القانوني » أولى معاهداتها مع « فرانسوا » ملك فرنسا سنة (١٥٣٥) وكانت الرغبة في استئناف طرق التجارة الشرقية في بلاد الدولة أهم دواعيها والمغريات عليها . ولم يكن ذلك مما يعنى الترك يوم كانت مصر والشام في أيد غير أيديها .

ومسألة وراثة العرش قد نشأت في مصر وتركيا في وقت واحد ، ولكنها تمت في مصر ولم تتم في تركيا إلى أن غارقها آخر خليفة من بني عثمان . وكانت التقاليد العثمانية في وراثة العرش أن يتعاقب العرش الأكبر بالأكبر من أمراء الأسرة المالكة ، ولم يكن « محمد علي الكبير » يشغل باله بتعديل هذا النظام لأن ابنه الأكبر « إبراهيم » كان أكبر الأمراء بطبيعة الحال ، ولعله كان ينوى أن يقرره على أساس ثابت لولا المرض الذي أصابه في آخريات حياته فاضطره إلى الاعتزال .

وقد بدأ الخلاف بين « إبراهيم » وعباس الأول « ابن أخيه » طوسن « فخاف » عباس « على نفسه وسافر إلى الحجاز ، فلما استدعى للولاية بعد وفاة « إبراهيم » ضيق الحناق على أبناء أخيه جميعاً واتهم « إسماعيل » بقتل أحد خدمه لأنه علم أن الأمراء متفقون على شكايته إلى السلطان فأراد أن يشعره بمقتهم عنده ، وقد سافر الأمراء فعلاً إلى الآستانة وبقى « إسماعيل » فيها بعد عودة إخوته إلى القاهرة والإسكندرية .

وقد عرف في عهد « عباس » أنه كان يسعى لتعديل نظام الوراثة

واختيار ابنه الأمير « إلهامى » ولياً لعهد - وفى سبيل موافقة الدولة على هذا التعديل أفرط فى الخصوع لمطالبها وسير الخيوش المصرية إلى جديتها فى حربها مع روسيا ، ولكنه لم يوفق لتعديل نظام الوراثة - وفوجئ بالقتل قبل تحقيق رجائه ، وقيل إن لمقتله علاقة بمسألة الوراثة - وإيه دبر فى الآستانة وبعد إحفاق الحركة التى قام بها محافظ العاصمة لإقامة « إلهامى باشا » على العرش آلت الأريكة إلى « محمد سعيد باشا » فحدثت فى أيامه حادثة فاجعة عبرت ترتيب المرشحين لولاية العهد - وهى حادثة عرق الأمراء فى كضر الزيات لإهمال ربط المركبات على القطرة المتحركة ، ونجا « إسماعيل » من العرق ، لأنه استدعى فى اللحظة الأخيرة قبل سمر القطار من الإسكندرية

وبقى من الأمراء ، مرشحين لولاية العهد « مصطفى فاضل » ابن إبراهيم ، و« عبد الحليم بن محمد على » (وكان لسفاحته قد تمكن من مغادره المركبة الفارقة من إحدى موافدها) فاستطاع « إسماعيل » لأسباب كثيرة أن يقبل ولاية العهد إلى أكبر أبنائه « محمد توفيق » - ومن هذه الأسباب أن « السلطان عبد العزيز » نفسه كان يفكر فى تعديل نظام الوراثة ، وأن إقامة « إسماعيل » فى الآستانة عرفته بأصحاب النفوذ فيها وفتحت له مسالكها .

وقد كان تعديل نظام الوراثة مريحاً لأولياء الأمر فى مصر متعباً لهم فى الآستانة ، لأن الأمراء المحرومين لجئوا إليها ودأبوا على خلق المشكلات « لإسماعيل » وأبنائه ، وتخريض السلاطين والصدور (رؤساء الوزارات) عليهم فى كل مناسبة ، وقد كانت الدول الأجنبية تستغل هذه المشكلات

وتتدرع بها لتهديد الخديويين والسلاطين على حسب المصالح والأهواء
وقد دعت الدولة ولاة مصر من عهد « محمد علي » إلى عهد
« إسماعيل » لتحدثها في حروبها ، فكانت تحده مصر من الأسباب التي
جعلت الدول مواطناً على إضعاف حسنها ونفيده عدده وعدته . وتأيد
السلطان في سياسة إضعاف الجيش المصري بعد هزيمة تركيا أمام الحملات
المصرية . وقد كانت الخلفاء تحذر سلاطين آل عثمان من تحريك الحملة على
مصر اكتفاء بالقيود التي تفرض على جيشها

أما موقف الدولة العثمانية من الثورة العراقية فقد كان حطة مرسومة ولم
يكن - كما قال بعض المؤرخين الأوربيين والشرقيين - حرياً على سادتها في
التردد والساقص بين ساعة وأخرى

فإنها أرادت عند خلوع « إسماعيل » أن تعير نظام الوراثة وحقوق
الخديوية المصرية فلم توافقها الدول الأوربية ، فلما شبت الثورة لم تقبل
الدولة أن ترسل جيشاً من عندها لقمعها ، لأنها كانت تنقم من الخديو
« توفيق » موالاته لالبحتر وفرنسا ، وكانت تعلم من الأمراء العلويين في
الآستانة أن « أحمد عرابي » يفصلهم عن الخديو وأنهم هم يقبلون ولاية
مصر بشروطها التي تريدها الدولة ، فأحجمت عن إرسال الجيش التركي
عند طلبه انتظاراً للنتيجة ، ورأت أن مصلحتها في ترك الخديو وشأنه أجدي
عليها من تأييده ثم الحلاء على الأثر كما اشترطت عليها الدول الأجنبية

وكانت دوائر الآستانة ترجح أن الدول تمنع أفراد واحدة منها باحتلال
مصر ، وزادها ترجيحاً لذلك أن الأسطولين الإنجليز والفرنسي يرسوان معاً
في ميناء الإسكندرية ، وقد اعترضت على المؤتمر الدولي الذي انعقد في

الآستانة لدرس المسألة المصرية فقاطعتها إلى اليوم التاسع من شهر يوليو . تم
تمى إليها خبر عن تردد فرنسا وإحلالها الطريق لاحتلها فأبلغت مؤتمر الآستانة
عزمها على الاشتراك فيه من العدة . فأسرعت إنجلترا إلى صرب الإسكندرية
قبل أن تعلن الدولة عن حطة تحمل الدول على إسعاد لأمر إليها وكف يد
الإجلىر عن الاعتراف بعمل حرقى فى الإسكندرية . وبعد صرب الإسكندرية
بأسبوعين أعلن « الباب العالى » عزمه على إرسال جيش إلى مصر لإعادة
النظام

ترى لو أن الدولة العثمانية أرسلت جيشها إلى مصر أكانت تمنع
الاحتلال البريطانى بعد أن أحكمت برطانيا تديرها له وأعدت عندها أعواماً
طوالاً لوضع قدميها فى وادى النيل ؟

إن الذى حدث بعد ذلك يدل على أن إنجلترا كانت وتيقه العزم عن
صد الجيش التركى عن النزول فى مصر بكل حيلة مستطاعة فلما تأهب
الباب العالى لإرسال جنوده اشترطت عليه إنجلترا شروطاً عدة . منها ألا تريد
الحملة على ستة آلاف حندى إلا بعد موافقتها ، وأن يكون نزولها فى رشيد ،
أو فى قير ، أو دمياط ولا يترن منها أحد بالإسكندرية أو بورسعيد . وأن
تكون أعمال الجيش التركى وجيش الاحتلال الإجليرى باتفاق القائدين .
وأن يبرح الجيشان مصر فى وقت واحد .

وقبل أن يتفق الطرفان نشرت صحيفة التيمس كلمة قالت فيها إن
الحكومة الإجليرية وقعت على رسالة من السلطان إلى « عراقى » تؤكد
استمرار الوفاق بينها على حطة مجهولة . وأخذ الإجلير يتحدثون عن خطر
اتفاق الجيش التركى والجيش العراقى إذا اجتمعا بمصر . وكان هذا التلويح

هو « الدفع الاحتياطي » الذى تدخره السياسة الإنجليزية لمع الجيش التركى من التزول بمصر لو أذعن السلطان للشروط المفروضة على حركات جيشه وسكناته فى الديار المصرية .

فإنجلترا كانت تطلب الجيش التركى وتشترط عليه الشروط التى تعلم أنه يأبأها وتستعد فى الوقت نفسه بالحيلة التى تتوسل بها لصدّه فى حالة القبول . وغاية ما يتصور من هذه المراوغة أنها كانت تؤجل المكيدة بضعة شهور

جنود وموظفون

إذا كان موضوع الكلام تاريخ ثورة أو تاريخاً يتعلق بالثورة ومقدماتها وجوارها ، فمن أمهات المسائل التي يدور عليها البحث بصفة خاصة مسألة السلطة ومن يتولاها من الموظفين المدنيين والعسكريين ، لأن خروج الأمر من أيدي السلطة هو الثورة أو هو الحالة التي تؤدي إليها ، وقد كانت (الثورة العرابية) على الخصوص وثيقة العلاقة بمسألة السلطة في الديار المصرية . على نحو لم يعرف له نظير في ثورات الأمم الحديثة . فكان (نظام) التجنيد والتوظيف علة مباشرة من على اختلال النظام .

كان الموظفون العسكريون والمدنيون في مصر طائفة غريبة عن الأمة المصرية ، فلم يكن بينهم وبين المحكومين تعاضد في اللغة ولا تقارب في العادات والأخلاق ، وهذه الغربة وحدها كافية لدوام الفجرة بين الرعايا والرعايا ، أو هي في الواقع حالة ثورة كامنة في انتظار الثورة الفعلية ، كلما تهيأت لها دوافع الانفجار .

لم يكن نظام التوظيف هذا مقصوداً في يادئ الأمر كما وقع في وهم بعض المؤرخين ، بل لعله كان نظاماً مكروها دعت إليه الضرورة القاسرة . لأن (المماليك) الذين حكموا مصر بعد (الدولة الأيوبية) ، كانوا يحفلون باللغة العربية إلا القليل منهم ، وكانت محاطتهم كلها باللغة التركية

وموظفونهم كلهم من العارفين بها ما عدا صيارفة البلاد ومحصيلي الضرائب ، فكان احتكار الوظائف الكبرى للترك والأمم الشرقية التي تتكلم بلسانها ضرورة تفرضها (الظروف) ، ولا يقصدها الحاكمون على نظام مرسوم ، وتكاثرت من ثم طوائف الغرباء الذين يتولون الحكم أو يستأثرون بالثقة والحظوة عند الحكام ، فكان منهم الترك والشراكسة والألبانيون والأرمن واليونان وغيرهم من رعايا (الدولة العلية) المحسوبين من العثمانيين وليس من النادر في هذه الأحوال أن تصبح العادة تقليداً متبعاً وأن يصبح التقليد (مصلحة مكتورة) ، ينار عليها المتصفون بها ويعملون ما في وسعهم لاستبقائها ويشفقون من زوالها مع الزمن كلما لاح لهم أنها في خطر من المزاحمين والمتطلعين ، ومن هنا تنجم العداوة بين الغرباء وأبناء البلد لعصبية المفضة مع عصبية الجنس واللسان ، وقد تمكن هذا (التقليد) في دواوين مصر حتى أصبح من المضحكات التي لا تعقل لولا أنها مكتوبة محفوظة في سجلات الدواوين ، فمن الأوامر التي أصدرها « كمتخدا باشا » في سنة ١٢٦٥ هجرية (١٨٤٩ م) أن يرسل المستخدمون بالممالك المحروسة (لحاهم) كما هو جار في (دار السعادة) ، وعليهم كما جاء في الأمر - « أن يرسلوا (لحاهم) حينما تطهر ولا يحلقوها وأن ينفذوا هذا الأمر حالا على إثر تبليغهم إياه »

وفي عهد « محمد علي الكبير » ، بدأت تعليم المصريين في المدارس العصرية وصدرت الأوامر المشددة باختيار النواب من طلاب الجامع الأزهر لإتمام الدراسة في مصر والبلاد الأوربية فكان لهم نصيب من الوظائف العلمية وبقيت وظائف (التنفيذ) في أيدي العسكريين وحكام الإدارة من

الغرباء ، وقد سار . لتطور الحديث بطيئاً على الخصوص في الوظائف العسكرية ، فكان « أحمد عرابي » زعيم الثورة أول ضابط مصري ترقى إلى رتبة (قائم مقام) وظل في هذه الرتبة تسع عشرة سنة بغير ترقية لأن رؤسائه نظروا إليه نظرتهم إلى المقتحم الدخيل في هذه الرتب التي كانت مقصورة قبله على الغرباء ، ومن مفارقات الزمن أن الأمر الذي صدر بإنصافه بعد تكرار شكواه كتب إليه باللغة التركية بما معناه أنه قد عفى عنه من عقوبة التأخير ، وتلقاه « ديوان جهادية ناظري » بالعبرة الآتية :

« ٦ جى بيادة سابق قائم مقام » أحمد عرابي بك « أشو عرصحال منظورم أولدى خطاسنى عفواً يتمشى أولد يغمندن حاله مناسب خدمة ظهورنك استخدام ايتديرلمسى حقننه إيجابتى أجرا ايتمكر ايجون اشبو امرم اصدار قلندى . . »

وقد عرف عن « محمد سعيد باشا » وإلى مصر بعد « إبراهيم باشا الكبير » أنه كان شديد ليل إلى توظيف المصريين وتقديمهم في المراكز العليا بالقاهرة والأقاليم ، ومن أوامره الأولى بهذا الصدد يتبين أن هذا التطور جرى على سبيل التجربة التي يتوقف المضي فيها على نتائجها ، لأنها أول تجربة من قبيلها ، وهذه صورة أمر منها صدر في سنة ١٢٧٣ هجرية (١٨٥٦) على سبيل الاختيار والإعداد حيث يقول بعد الدعاية :

(. . .) قد سنح لخاطرنا أن أجعل الحكام ممن يوثق باعتمادهم في الأمور الدينية والمدنية من عمد أبناء العرب بنواحي المديریات مع أبناء الترك على سبيل التجربة وإبراز ما ابطوا عليه من الثرات المقصودة بالذات أو ضدها هنالك يكون الإقدام على تقدمهم أو تعيين تأخرهم عن برهان واضح ،

فابتدأنا بتنصيب اثنين من عمد نواحي مديرية المنيا وبني مزار نظار أقسام وجعلناهما موقعاً للتجربة وأمرنا مدير الجهة المذكورة بتنصيب جانب من العمد حكام أخطاط . والآن قد نعلقت إرادتنا أن يكون حصول ذلك عموماً بسائر الأقاليم فأصدرنا أوامراً إلى المديرين عموماً وهذا إليكم لتتخبوا من عمد أبناء العرب المحربين الأطوار المتصفين بحس الاستقامة والسياسة من يليق للتقدم لمناصب الحكومة وترتبوا نظار أقسام مديريتكم على الثالث منهم بأن يكون اثنان منهم نظار أقسام .

ولم يأت عهد « إسماعيل » حتى كان الفريقان قد انساقوا إلى موقف التناحر السافر والاصطدام العنيف : ترايد المصريون الصالحون للمناصب فطالبوا بحقهم واعتروا بكرامتهم ، واقترت الخطر من مراكز الفرداء فأصابهم مثل الجنون من رعونة الغيظ والخوف وحماسة الغطرسة والعصية ، وبلغ سوء الظن غايته من نفوس الفريقين ، فأوشكت حوادث الإساءة ورد الإساءة أن تكون حوادث كل يوم وكل ديوان .

حاء في كتاب (مصر المسلمة . والحبشة المسيحية) كما روى صاحب كتاب مصر في عهد « إسماعيل باشا » : « اتفق للملازم أول مصري والحبشي معسكر في قرع قبل واقعة ٧ مارس أد « عثمان بك » أمير آلايه الشركسي ضربه ذات يوم بدون سب وبدون ذنب ، فرفع للملازم شكواه من ذلك إلى السردار « راتب باشا » وبينها بياناً مفصلاً فلم يلتفت السردار إليها وضرب بها عرض الحائط ، فرأى الملازم أن ضربه وهو ملازم لا يتفق مع الكرامة المطلوبة له ، والتي تطالبه نفسه بها . ولا مع هيئته في نظر مرءوسيه . فتخلى عن وظيفته ورجع إلى الصف بصمته جندياً بسيطاً ، ولكن أمير آلايه

الشركى عد عمله هذا خارجاً عن حدود الأدب العسكرى ومستوجباً عقاباً صارماً يردع غيره عن الاقتداء به ، وشاطره « راتب باشا » رأيه ، فلما استقر فى (حصن ممر قياخور) إلا وأمر بذلك الرجل الأبى ، فسيق أمام مجلس حربى وحوكم بحكمة أصولية على زعمهم فحكم المجلس عليه بالموت تحت الرصاص ونفذ الحكم فيه .

وروى المصدر نفسه (أن قائم مقام مصرياً شعر بتوعك فى مزاجه وانتمس من القائد « إسماعيل باشا الشركى » التصريح له بالبقاء فى الحصن حتى يشفى فأبى عليه ذلك زاعماً أن مرضه ليس مما يستوجب الإمهال فألح قائم المقام لا سيما أن الرفض الصادر من رئيسه زاد فعلاً فى وطأة الداء على جسمه ، فأمر « إسماعيل باشا » طبيب الفرقة بالكشف عليه ، واستعمل فى أمره ألفاظاً أدرك الطبيب منها أن الباشا يرتاح إلى تقرير لا يكون موافقاً للمريض ، فكشف عليه وقرر أن المرض ليس ذا بال فما كان من الباشا إلا أنه ذهب بنفسه إلى خيمة ذلك القائم مقام وأمر باقتلاعها وقلعها على رأسه ، وحتم أن يسير الرجل مع أورطته مشياً على قدميه ، فارداد المرض ثقل على المسكين وحال دون تمكنه من الاستمرار على المشى ، فتأخر عن أورطته . فأمر « إسماعيل باشا الشركى » بتجريدته من رتبته وتزيله إلى الصف نفراً بسيطاً ففعل ، ولكن ذلك لم يشف غلبه كآبه كان بينه وبين ذلك القائم مقام ثأر قديم ، فلما استقر الجيش العائد من (فرع فى قياخور) طلب محاكمته أمام مجلس عسكرى فحوكم وحكم المجلس عليه بالإعدام فأخذوه وأجلسوه على الأرض موقى الركبتين مغلول الكوعين وراء كتفه ، وأطلقوا عليه الرصاص فجرح حروخاً عدة ولكنه لم يمت ، فكلف باشجاويش

بالإجهاز عليه ، فقتله جبراً) .

هاتان حادستان رواهما رجل أجنبي ، واختارناهما من مئات الحوادث لأنها وقعتا في أثناء حرب - هي حرب الحبشة - حيث تجري العادة دائماً باصطناع الحسنى وتكلف المودة بين الرؤساء والمرءوسين ، فيقاس عليها ما يجري في أوقات السلم التي لا مبالاة فيها بالمحاسنة والتودد ويتخيل القراء ألواناً من أمثال هذه المطالم تتكرر في كل يوم وتسرى أخبارها إلى كل بيضة . ويقضى العمل فيها بالتعاون بين أناس يتطوى بعضهم لبعض على مثل هذا الشعور .

وقد طرأ على الموقف في (أواخر عهد إسماعيل) طارئ آخر من طوارئ الحرج والتراع . وهو امتلاء الوظائف الكبرى في دواوين السكة الحديد والموانيء ووزارة المالية ووزارة الأشغال بالموظفين الأوربيين الذين جاء بهم المراقبون الأجانب ليضمنوا سداد الديون من موارد تلك الدواوين ، وفرضوهم على كل ديوان ينظمون موارده ومصارفه لأنهم أعطوا أنهم لا يضمنون حسن العمل ولا انتظام المورد والمصرف في مصلحة حكومية ما لم يكن فيها أناس يثقون بهم ، ويعملون على اجتهدهم ونخبهم ، فشجر بين هؤلاء الموظفين وبين الفريقين من موظفي الحكومة المصريين والشرقيين خلاف دائم ، يحال في كل مرة على مرجع من مراجع السلطة العليا ، وهي موزعة بين المراقبين الأوربيين وبين الشرقيين الغرباء وبين المصريين المغضوب عليهم من هؤلاء وهؤلاء .

وكأنما كانت هذه المخرجات التراكمية بحاجة إلى مزيد من دسائس السياسة فجاءت هذه الدسائس من كل صوب ، وجعل الرؤساء يضربون

كل طائفة من هذه الطوائف بغيرها ، ويقربون هذه يوماً ويقربون تلك يوماً
آخر وفقاً لأهواء الساعة ، فكادت السلطة التي يوكل إليها حفظ النظام هي
مصدر الموضى التي تخل بكل نظام

وابتداء عهد « الحديو توفيق » والحالة تنازم ، والخرح يتعاقم ويسجسم ،
وشاع فيما شاع أن أصحاب المناصب الكبرى يقسمون إلى فريق يرحب
بالعهد الجديد ، وفريق يعمل على إعادة عهد (إسماعيل) أو عهد أمير من
الأمراء المقيمين في الآستانة ، بعد تحويل الوراثة إلى سلالة « إسماعيل »

فانتشرت الريبة وسوء الظن في كل بيثة من بيئات الحكومة ، وعمل
المنافسون عاية ما في طاقتهم للايقاع عناهسيهم ، وكان على ودره الحربية
ناظر شركسي زعم أنه يجمع الفتنة فيمكنها فأمر بمع الترقية من تحت
السلاح ، (أي من صف الجنود) بامتحان أو بغير امتحان . و فرق رؤساء
الكثائب المصريين ، ليتمكن من إخضاعهم وتشيت شملهم ، فلما احتجموا
ولجئوا إلى الشكوى عوملوا معاملة المتمردين وسيقوا إلى المحاكمة بجيلة من
الحبل ، فقبل لهم إنهم مدعوون إلى ولجة ، وأخذوا في ثكنات قصر النيل
على حين عرة ، فهجم زملاؤهم على الثكنات لإيقادهم ، وحدثت للمرة
الثانية في مدى سنوات قليلة مظاهرة عسكرية تتحدى أوامر الرؤساء .

وبات كل فريق على حذر ، واشتد الحذر كما يشتد على الدوام مع الريبة
والتحفظ وفساد النية ، فسرى من الدواوين إلى البيوت ، وأتهم الخدم بدس
السم للمحدثومين ، وخامرت الظنون رؤساء الكثائب ، فأصبح كل اتصال
بين ضابط من ضباطهم وبين رجال الكثائب الأخرى محلاً للريبة
والاشتباه ، ولما حوكم فريق من الضباط التراكسة لانهاهمم بالتآمر على

اعتقال الضباط المصريين ، استكرر « الحديو توفيق » عقوبتهم واستبدل ٣ -
بعد مشاورة الآستانة - عقوبة أخف منها كالنفي والاستبداع .
كذلك كانت علاقة السلطة بين موظفيها وجنودها . . أما المحكومون
بتلك السلطة فكانوا ضحية النزاع الدائم ، وعرضة لسطوة كل فئة من
الموظفين تنافس غيرها في القدرة على تحصيل الضرائب أو جمع (الفرص)
بعد ستيفاء الضرائب واستنباط الحيلة لتقديم الأقساط في مواعييدها . ومما
ثمن لإعفاء من أسخرة كما تقسم أو تمن الإعفاء من اجندية ، مع العلم بأن
عدد الجيش محدود وأن الحكومة لا تحتاج إلى جنود .

نهضة الإصلاح

شعنت الثورات وحركات الإصلاح في الغرب والشرق خلال القرن التاسع عشر، وقيل في تعليلها إنها عدوى الثورة الفرنسية التي بدأت في القرن الثامن عشر، ولم تر أن تتجدد إلى ما بعد سقوط « نابليون » الكبير « نابليون » الصغير.

ومها يكن من أثر العدوى بين الأمم - وهو أثر محقق لا جدال فيه - من النادر جداً، إن لم يكن من المستبعد عقلاً، أن تنور أمة مجرد العدوى وحسب التشبه بغيرها، فلا بد لكل ثورة من بواعث متعددة في أحوال نفسها تساعد العدوى على الظهور

وهكذا كانت الحال في مصر من منتصف القرن الثامن عشر بل ربما خصت مصر باجتماع طائفة من بواعث السخط لم يجتمع قط في أمة واحدة في وقت واحد، فتضافرت البواعث السياسية والوطنية والمعيشية والعسكرية، وكل باعث يوغر الصدور على إزعاج الأمة المصرية ونيل الأمن والطمأنينة عن نفوس أبنائها

طغيان الدول الأجنبية، ومساوى الامتيازات التي بلغت القحمة بأصحابها، أن يحسبوا فرصة لاستدلال المصريين بغير داع وفي غير مصلحة معروفة، وأنقاص الضرائب والقروض والسخرة، والمصادرات التي استنفدت

الأرزاق في زمن قلت فيه المحاصيل والمراقق ، وتناحست فيه الأوبئة وموبات القحط تارة والفيضانات تارة أخرى ، واختلال الحكم وتنازع السلطة بين الحاكمين من الأجانب والغرباء والوطنيين ، وجرح الشعور الديني بإباحة المنكرات علانية وتمادي أشرار الأجانب الحميين بامتيازاتهم في التحريض على الفساد بجميع أنواعه ، ومنه الفجور والقمار والربا الفاحش ، وما يقترن بها من الفضائح والمخزيات .

لا عجب في أمثال هذه الأحوال أن ترهف الأمة أسماعها لالتقاط كل دعوة إلى الإصلاح ولو لم يكن فيها غير الأمل في التغيير

وقد كانت النهضة الفكرية في إبانها وكان المتعلمون من أبناء مصر يسمعون أخبار النهضة الفكرية ويتناقلون أفكار دعايتها ومذاهب الساسة والحكماء القائمين عليها ، وقد قرأ الكبار والصغار في عهد « محمد علي الكبير » كتاب « رفاعة لك بدوى الطهطاوى » الذى سماه (تلخيص الأبريز إلى تلخيص باريز) وفيه بيان للدستور الفرنسى ، وحقوق الفرنسيين ومبادئ الثورة وحرية القول والكتابة . ومن ذلك قوله عن الصحف ننقله نصه حيث يقول : (أما المادة الثامنة فإنها تقوى كل إنسان على أن يظهر رأيه وعلمه وسائر ما يخطر بباله مما لا يضر غيره فعلم الإنسان سائر ما فى نفسه صاحبه خصوصاً الورقات اليومية المسماة (بالجرنالات والكازيطات) الأولى جمع (جرنال) والثانية جمع (كازيطة) فإن الإنسان يعرف منها سائر الأخبار المتجددة ، سواء كانت داخلية أو خارجية أى داخل المملكة أو خارجها . وإن كان قد يوجد بها من الكذب ما لا يحصى إلا أنها قد تتضمن أخباراً تشوق نفس الإنسان إلى العلم بها على أنها بما تضمنت مسائل

علمية جديدة التحقيق ، أو تسيهات مفيدة ، أو نصائح ناهضة سواء كانت صادرة من الخليل أو الحقير ، لأنه قد يحظر ببال الحقير ما لا يحظر ببال العظيم ، كما قال بعضهم لا تحتقر الرأي الخليل يأتيك به الرجل الحقير وإن الدرر لا تستهان لهوان عواصمها ، وقال الشاعر

لما سمعت به سمعت بواحد ورأيت فإذا هو الثقلان
فوجدت كل الصيد في جوف القرا ولقيت كل الناس في إنسان

ومن فوائدها أن الإنسان إذا فعل فعلاً عظيماً أو رديئاً وكان من الأمور المهمة كتبه أهل الحرنال ليكون معلوماً للخاص والعام لترعيب صاحب العمل الطيب ويرتدع صاحب المعلة الخبيثة ، وكذلك إذا كان الإنسان مطلوباً من إنسان كتب مظلّمته في هذه الأوراق يطلع عليها الخاص والعام فيعرف قصة المظلوم والظالم ، من غير عدول عما وقع فيها ولا تبديل ، وتصل إلى محل الحكم ، ويحكم فيها بحسب القوانين المقررة ، فيكون مثل هذا الأمر عبرة لمن يعتبر

وكانت « لرفاعة بك » مطبوعات وطنية منها أناشيد تناسب ذلك العصر ، وفي أحدها يقول مخاطباً الخوود :

هما انتظموا وأرقوا الأوجا هيا اقتحموا هوجاً هوجاً
هيا التحموا عند الهيجا هيا هيا سونكى دوران

* * *

لا تعطوا الأعداء مقودكم لا ترصوا أن يستعبدكم

والله تعالى أسعدكم بقتال وهزم ذوى الطغيان
للحرب هلموا يا شجعان حب الأوطان من الإيمان

* * *

ولبت هذه الأفكار أكثر من أربعين سنة تسرى في الأذهان وتغلغل في
الطوايا ويتوارد عليها في كل فترة مدد جديد من أفكار الناشئين في مدارس
مصر والعائدين من المدارس الأوروبية والمطلعين على الكتب المؤلفة
والترجمة ، وتواتيها بواعث النفوس القلقة والخواطر المتحفزة فتدفع كل يوم
إلى غاية لا يحيد عنها .

تم وقد إلى مصر مصلح الشرق العظيم « جمال الدين الأفغانى » (مارس
١٨٧١) فوجد العقول مهيأة لقبول دعوته وأقام فيها سنوات ثمانيا ، يعلم
وينحطب ويستنهض الممهم ، ويلقى الكبراء والرؤساء ، وينصح لهم بتنظيم
الحكومة على القواعد الدستورية ، ويحضر تلاميذه على الكتابة والخطابة
ومنهم أمثال « محمد عبده ، وسعد زغلول ، واللقافى ، وعبد الله نديم ،
وأديب إسحاق » فكان كالقائد الذى جاء فى حينه لحشد القوى المتفرقة
وتوحيد وجهتها ، وإلهاب الحماسة والنخوة فى نفوسها ، وقد جمع فى (محفله
الماسونى) نحو ثلثائة عالم ورئيس منهم ولى العهد « محمد توفيق » و « أحمد
عزالى » القائد المشهور .

قال تلميذه الأكبر الأستاذ الإمام الشيخ « محمد عبده » فى وصف هذه
الهيئة وأثرها فى نفوس طلابه ، كانوا يستقلون بما يكتبونه من تلك المعارف
إلى بلادهم أيام البطالة والزائرون يذهبون بما ينالونه إلى أحيائهم .
فاستيقظت مشاعر ، وانتهت عقول ، ونحف حجاب الغفلة فى أطراف

متعددة من البلاد خصوصاً في القاهرة كل ذلك والحاكم القوي في علو مكانه أرفع من أن يناله هذا الشعاع في صعب شأنه ، وما زال هذا الشعاع يقوى بالتدريج البطيء ويتشرب في الأسماء على غير نظام إلى أن نشأت الحرب بين الدولة العثمانية ودولة روسيا (١٨٨٧) . وحدث الناس من نصهم لدة في الاطلاع على ما يكون من شأن الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم مع دولة روسيا ، فتطلعوا إلى ما يرد من أخبار الحرب ، وكثرة الأبحاث في هذه البلاد سهلت ورود الجرائد الأوربية إلى طلائها من الأوربيين ومحاطهم للعامة والخاصة مهدت الطريق إلى العلم بما فيها ، وسرى هذا الشعور إلى بعض الجرائد العربية التي كانت لا تزال إلى هذا العهد مقصورة على ما لا يهم ، فانطلقت في إيراد الحوادث ، فوجد في الناس الناظم على تلك الجرائد والناصر لها ، وحدث بين العامة نوع من الخدال لم يكن معروفاً من قبل ، ثم استحدثت جرائد كثيرة لما رأوا ما سبقها في نشر الأخبار وماواتها في المشرب ، واندفعت الرعبات إلى الاشتراك فيها إلى حد لا يمكن منعه ، وقضى سلطان الوقت على سلطان الإرادة القاهرة

« ولم يكن ما يشرب في الجرائد محصوراً في حوادث الحرب بل اجتراً الكثير منها على نشر ما عليه سائر الأمم في سيرتهم السياسية والمعنوية . وزادوا على ذلك نشر ما كان قد بدأ في الحكومة المصرية من سوء الأحوال المالية وأخذ « حبال الدين » في حمل من يحضر مجلسه من أهل العلم وأرباب الأقلام على التحرير وإنشاء الفصول وأحدث الحرية الفكرية تطهر في الجرائد إلى درجة يظن الناظر أنه في عالم خيال »

ووقع ما لا بد أن يقع من اصطدام بين هذه الدعوة ورجال الحكم من

الأجانب والمصريين وأحاطت الدساتير « بجمال الدين » من كل جانب ،
وتقرر فيه من الديار ، ودلت سدة الامتعاظ منه على استحالة التفاهم بين
دعاه الإصلاح ومن يعارضونهم وينفرون من دعوتهم ، وكان الخبر الذى
نشرته الوقائع المصرية (٣١ أغسطس سنة ١٨٧٩) تسويغاً لفيه يدل دلالة
كافية على مبلغ ذلك الامتعاظ ، واستحالة التقارب بين من يمكرون على
هذا النحو ، ومن يؤمنون بأراء « جمال الدين » ، وهذا بعض ما جاء فى
ذلك الخبر السخيف

(لما كان الأمن والأمان والراحة والاطمئنان ، يتوقف عليهما تمام
العمران فى جميع الممالك والبلدان ، ومن أبحج الأبواب وأصلح الأسباب ،
أتى بها نجاح الممالك ، وسلوكها فى أقدم المسالك ، قطع دابر المفسدين
الساعين فيما يضر بالدنيا والدين ، ويكون ذريعة للطائشين المتظاهرين بين
الناس ، بمظهر الحرية بدون أساس ، البائين ذلك على غير شرع ، وأصل
تايت وفرع ، وإنما هو مجرد خزعبلات وترهات ، وأشراك وأحولات ،
نصبوها لاقتناص أمثالهم السفهاء والجهال . الذين هم بمعمل عن معرفة
شئ من صالح الأحوال)

إلى أن يقول عن جمعيته السرية . . (رئيسها شخص يدعى
« جمال الدين الأفغانى » مطرود من بلاده ثم من الآستانة العلية لما ارتكبه من
أمثال هذه المفسدة فى ديارنا المصرية . . . وهذا من أكبر ما يغير الأفكار ،
ويجب أن يعامل مرتكبه بالتشديد والإنكار ، فالترمت هذه الحكومة
الحازمة ، أن تتخذ الطرق اللارمة ، وتستعمل السداد فى قطع عرق هذا
الفساد ، فأعدت ذلك الشخص المفسد من الديار المصرية بأمر ديوان

الداخلية ، ووجهته من طريق السويس إلى الأقطار الحجازية .)
يمثل هذا السخف خيل إلى ولاية ذلك العهد أن يسلكوا أعظم المصلحين
أمام التاريخ في زمرة المفسدين ، فتقضى التاريخ ما أبرموا ، وجرهم إلى
الرجل إلى تقيض ما قدروا ، وتسامع عارفوه بنهيه على هذه الصورة المزرية
فأنجبتهم المضيحة واستفهم الغضب لكرامته إلى إتمام سعيه والدأب على
منهاجه ، فلما بدأت حركة الانقلاب بعد سنة من تاريخ نهيه كان تلميذه
« محمد عبده » إمامها الروحي ، وتلميذه « عبد الله نديم » خطيبها المتوقد ،
وتلميذه « سعد زغلول » قائد الطلبة في مظاهراتها ، ثم أفلت الرمام من كل
يد ، فكانت دعوة جمال الدين رحمة إلى جانب الدعوات التي انتشرت في
كل مكان على هدى العقل حيناً وعلى غير هدى في أحيان

قال المؤرخ المصرى « أحمد شفيق باشا » في الجزء الأول من مذكراته
يصف القاهرة في تلك الأيام :

« وانقلبت مصر مسرحاً للخطباء في كل مجتمع وناد ، حتى في
المساجد ، ولم يبق مجلس للسكر أو للاحتفال بعرس أو غيره إلا اقتحمه
الخطباء واعتلوا منصة المغنين بعد إقصائهم عنها وغيرهم حتى لقد سمعت أن
« محمد عثمان » المغنى الشهير كان إذا سئل : في أى مرج تعي الليلة ؟ أجاب
في الفرع الفلانى مع « عبد الله نديم » !

« وكثيراً ما كان الخطيب يستصحب معه بعض طلبة المدارس وبعد
خطابته يقدم أحدهم إلى الجمع ليخطب فيهم إلى حانه فينرى الطالب مثيراً
في الحاضرين الغيرة والحمية ، وقد شاهدت « عبد الله نديم » مرة يقدم
« فتحي أفندى زغلول » الطالب بمدرسة الحقوق ليخطب في حفلة

عظيمة ، وبعد أن جال بحطبه في السياسة كل مجال ، أمسك « عبد الله نديم » بذراعه وقال للحاضرين ألا تعجبون لما أبداه هذا التلميذ في خطبته من العلم والبيان والتفنن في المواضيع مع أن « جلادستون » خطيب إنجلترا لا يتناول إلا موضوعاً واحداً في خطبته ؟

« . . . » وقدم مرة أخرى في إحدى الحفلات الطالب « مصطفى أفندي ماهر » فخطب القوم وراقنهم خطبته ، فقال « عبد الله نديم » أشهدكم أيها الناس أن أمة يكون هذا مقدار استعداد التلميذ فيها لا يغلبها أحد على أمرها .

« وكان » عرابي ، والبارودي ، وعبد العال حلمي ، وعلى فهمي وغيرهم » من زعماء الحركة يحضرون أكثر هذه الحفلات ويتصدرونها فتتقن الخطب والقصائد في مدحهم وتقديسهم وتعداد مناقبهم ولا ينصرفون عنها إلا بالتهليل والتكبير ، فإذا انتهت خرج الناس منها وكأنهم أهل سياسة ورياسة ، وأصبح الناس كلهم « عرابي » وأصبح « عرابي » الناس كلهم ، واجملت الطبقات ، واختلط الخابل بالنابل والعال بالسافل ، وقد كان « عرابي » يمثل في شكل البطل المنقلد ، وقد وزعت صورته في أنحاء البلاد وهو جالس ينظر نظرات بعيدة وعلى رأسه « عبد العال » قابضاً على سيفه وإلى جانبه « على فهمي » وهو يمسك بيده ورقة مطوية كتب عليها (الدستور)

« وهكذا سارت الروح « العرابية » في الأمة بأسرها وجعلت كل الطبقات في صعيد واحد تمتزج بعضها ببعض . »
وقد اختلط الخابل بالنابل والعال بالسافل حقاً في تلك الحركة كما قال

صاحب المذكرات ولكنه احتلاط لم تسلم منه حركة قومية ولا تعاب به الحركات القومية من قبيلها ، بل من شروط كل دعوة تتناول الشعوب أن يهتم بها العامة والدهماء كما يهتم بها الخاصة وقادة الآراء ، وقد كانت مهضة مصر في القرن التاسع عشر مهضة قوية وحركة طبيعية لا عيار عليها ، ولكنها كانت تخطو في طريقها وأمامها عقبات السياسة كلها خارجاً ودخلاً تصدها إلى الوراء ، وعلى كواهلها أوزار الماضي الثقيل تهبط بها إلى الأرض ، فتعثرت وم تنطلق إلى غايتها ، ولكننا نحن اليوم لم ننته إلى شيء لم يبدأ فيه طلاب الإصلاح بدايتهم التي لا محيص عنها في ذلك الجيل .

أحمد عرابي

سميت الثورة التي أعقبها الاحتلال البريطاني باسم (الثورة العرابية) ، نسبة إلى زعيمها « أحمد عرابي » بطل الحرية والدستور في عصره ، وهي تسمية صادقة وتسمية مطابقة ، لأن زعامة « عرابي » لتلك الثورة كانت من مشيئة القدر التي لا يحيد عنها ، فلا حيلة فيها « لعرابي » نفسه ولا لأحد من أتباعه وأتباعه ، وينظر المتأمل في تاريخها فيحтар في اختيار اسم آخر يقترن بها ويقوم بأعبائها ، فكأنما كانت قرعة ألقاها القدر فوقعت على « عرابي » دون غيره . وسيقت إليه كما سيق إليها من فعل الحوادث وفعل الزمن وفعل المصادفات التي تتوافى على قدر واتفاق .

لم يكن في الجيش المصري من هو أقدر من « عرابي » ولا أعرف منه بمطالبه وأحق منه بعرضها والدفاع عنها ، وكانت حالة الجيش في ذلك العصر تلخص حالة الأمة المصرية في جملتها كان المصريون من الضباط قد برزوا في عهد « محمد سعيد باشا » وفي طليعتهم « أحمد عرابي » وكان أول ضابط فلاح وصل إلى رتبة (قائم مقام) وعرف حقه في التقدم بالقياس إلى زملائه من الترك والشراكسة ، ونكب الجيش بعد ذلك في حرب الحبشة من جراء عجز القادة وغيرتهم من مرءوسيهم المصريين الذين أبلوا في تلك الحرب أحسن بلاء وشهدوا بأعبيهم خيانة رؤسائهم وتواطؤهم

مع الأعداء ، فاعتقدوا أن التحقيقات التي أتتبت عليهم تهمة التقصير الشديد على الأقل سوف تنتهى إلى إقصائهم وتأخيرهم وترشيح مرءوسهم للترقى إلى مناصبهم . فلم يكن شىء من ذلك . بل كان بقيضه فى مناصب الجيش وفى غيرها من المناصب الكبرى ، وتمت البلية بتمكين المقصرين والمتهمين من الانتقام كما يشاءون ممن عرضوهم للعلامة والانهام

وقد لبث « عراقى » تسع عشرة سنة فى رتبة (القائم مقام) ووصل إليه الظلم ، حيث كان كلما تطلع إلى الإنصاف والمساواة ، ومن ذلك أنه حرم نصيبه من الأرض التى أمر الخديو « إسماعيل » بتوزيعها على الضباط فى إقليم الغربية وإقليم المنوفية ، وكان الخديو قد دعا ضباط الجيش إلى وليمة عامة ثم أعلن بعد الفراغ من تناول الطعام أنه قد أنعم على كل واحد من الباشوات بخمسمائة فدان ، وكل واحد من أمراء الأليات بمائتى فدان ، وكل (قائم مقام) بمائة وخمسين فداناً من زيادة المساحة .

قال (عراقى) فى مذكراته « ولكن عند الشروع فى استلام تلك الأقطيان ظهر الظلم وتجسم بأكمل معانيه . فقد كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف المنعم عليهم بأمر من المديرية إلى بلد يختاره من أحسن البلاد تربة ، ويطلب تحديد المقدار المعين قطعة واحدة فى أخصب حوض من الأراضى المملوكة لأربابها فيجانب إلى طلبه ثم يحال المالكون الضعفاء على الخيضان الأخرى التى توجد بها زيادة المساحة وقد لا توجد .

إلى أن قال : « وقد حمانى الله من الوقوع فى شرك هذه المآثم على غير إرادة منى ، وذلك أن « خسرو باشا » أمير اللواء ، كان رجلاً جاهلاً متعصباً لجنسه تعصباً زائداً عن حد المعقول ، وكان قد أخبرنا ناظر الجهادية

« إسماعيل باشا سليم » - الرومى الأصل - بأنه صلب الرأى شرس الأخلاق ، وطلب منه « توقيف » تسليمى الأتياى المنعم بها علىّ لحين تحقيق ما افتراه من الكذب ، فعرض ناظر الجهادية الأمر على الخديو مشافهة وصدر بناء على ذلك أمر المعية لمديرية الغربية بعدم تسليمى تلك الأتياى « ولفقت » لعرايى « نهمة ثبتت براءته منها بعد أن عرضت أوراقها على « إبراهيم باشا خليل » رئيس قلم العرائص « ولكنه ظل - بعد ثبوت براءته - ثلاث سنوات يتردد على الديوان ويطلب إعادته إلى الخدمة ولا يجاب إلى طلبه ، ثم أعيد إلى الخدمة المدنية ولم يصدر الأمر بإعادته إلى الخدمة العسكرية إلا بعد أربع سنوات

لقد أصاب الرجل كل ما أصاب قومه من الحيف وابتلى الضك في نفسه وصحبه ، وأقامته الحوادث هدفاً للاضطهاد من جانب الأقوياء ، وقبلة للرجاء من جانب الضعفاء ، وكان ولا شك رجلاً ممتازاً بكفاءته وخلقه ملحوظاً حيث كان باستقامته واقتداره ، ولم يعهد إليه عمل من الأعمال المدنية أو العسكرية إلا أبدى فيه من الاحتياذ وحسن التصريف ونزاهة القصد ما يشهد به المنصفون من رؤسائه وزملائه وبعض هذه الأعمال غريب عن تربيته ونشأته ، كوقاية الجسور وبناء القناطر ، وتسليم المحصولات فلم يؤخذ عليه عيب من عيوب الإهمال أو التواني أو الاختلاس التى كانت فاشية في زمنه ، ووضحت كفاءته الممتازة لكل من خبروه ولازموه في حياته العامة أو الخاصة ، ولا ريب أن الوالى « سعيد باشا » قد لمح فيه هذه الكفاءة الممتازة حين خصه بهدية عجيبة في نابها وأسلوبها ولكنها كبيرة الدلالة في مغزاها ، إذ أهدي إليه نسخة من سيرة « نابليون الكبير » مترجمة

إلى اللغة العربية ولم يعرف عنه أنه أهدي مثل هذه الهدية إلى أحد من ضباط جيشه وهم ألوف . وقد تكلم عنه الضابط الأمريكي « داي » صاحب كتاب (مصر المسلمة ، والحبشة المسيحية) فقال : « إنه خليق أن يكون من خيرة الضباط في غير البلاد المصرية »

ويلوح لنا أن الرجل مخلوق من طينة العبقرية التي يتمتع صاحبها بشقوقها ، كما يتمتع بنعمتها وفضلها ، ففي رأى « لبروزو » وغيره من علماء المدرسة النفسانية التي عنيت بدراسة الممتازين والنوابغ ، أن العبقرية تبرز بالأعراص العصبية ، وقد رأى « لبروزو » من دراسة « نابليون الكبير » نفسه أنه مثل هذه الطبيعة Epileptoid Nature . ورأى من دراسة القادة والزعماء أن عقولهم تتقبل البدوات والأعاجيب وتولع بالأسرار والخصايا . ومن قصة عرضية وقفنا عليها في خلال أجوبة « عراي » على أسئلة المحققين يظهر لنا أنه لم يسلم من ضريبة العبقرية كما فرضتها الفطرة على نظرائه . فقد قال عن حادثة تفتيشه بعد القبض عليه ، « وصار يفتشني حتى أخرج الجريمة من قدمي وفتشها أيضاً فلم يجد معي شيئاً إلا جملة أحجية كانت تحت ملابسى وهي ليست بشيء وإنما كان حملها بسبب أن أولادى كانت تموت بداء التشنج في حال الصغر ولم تجدهم نفعاً أدوية الحكماء ، ففزعنا وعلى حسب اعتقاد الناس في التحفظ على الأولاد بحمل تلك الأحجية ، وبالواقع حفظهم الله بسبب ذلك . . . »

على أن العلامة التي لا تخطئ من علامات العبقرية هي « الخصوبة الذهنية » وهي أن يشمر الذهن محصولاً وافراً من بذور قليلة ، وقد كانت الدروس التي تلقاها « عراي » في صباه قسطاً مشتركاً بينه وبين كل صبي من

صبيان القرى حضر مبادئ القراءة والحساب وما إليها في الكتائب وأروقة الأزهر المعدة للمبتدئين ، ولكننا نقرأ أقواله في الحكم النيابي والمبادئ الديمقراطية والحقوق العامة وقواعد الإدارة والنظام فيتمثل أمامنا حفظ وافر من الفهم والمعرفة لا يتها للكتيرين ممن أحاطوا بالمعلومات المستفيضة في هذه الشؤون .

ولد هذا الزعيم في عصر يتمخض بالأحداث الجسام (١٨٤١) وكان مولده بقرية « هرية رزنة » من إقليم الشرقية وأبوه « السيد محمد عرابي » عالم تقى يسمى إلى « الحسين بن علي » رضى الله عنه ويبدل ماله القليل في عمل الخير ومواساة الفقراء من أبناء قريته ، وقد أستاذ لهم مكتباً يتعلمون فيه ، كان ابنه « أحمد » من تلاميذه ، ثم دخل « أحمد » للجندي حلاقاً لعادة الوجهاء الذين كانوا يحنلون على الخلاص من التجنيد بما وسعهم من الحيل وهي كثيرة في ذلك الزمن ، فانتظم في الجيش جندياً بسيطاً وترقى في صفوفه بكفاءته واجتهاده ، وكانت تبدو عليه مخايل الزعامة من نشأته الباكرة . فأحاط به رفاقه والتفت إليه رؤساؤه ، واتفق في تلك الأيام أن تولى الإمارة « محمد سعيد باشا » ، وأنه كان عظيم السخط على كبار الرؤساء لأنهم اشتركوا في اضطهاده أيام ولاية « عباس باشا الأول » . فأعرض عنهم وأقبل على الناشئين من المصريين بتشجيعهم ويكافئهم بالترقية والعناية ، فكان « أحمد عرابي » صاحب النصيب الأول من عنايته وكان كما تقدم أول مصري وصل في الجيش إلى رتبة (قائم مقام) وكانت ترقية إلى رتبة الملازم بالامتحان أمام لجنة من الخبراء العسكريين ، ثم تابعت ترقية في عهد « سعيد » وذهب إلى الحبشة في « عهد إسماعيل » وهو (قائم مقام) فكانت

له في الحرب الحشوية صفحة مشرفة بشهادة الأجانب والحشبان أنفسهم ، ولم يرتق إلى الرتبة التي تليها إلا بعد تسع عشرة سنة في أيام الخديو « توفيق » ، وقد ظلت فرقته خالية من رتبة (أميرالاي) ثمان سنوات وهو لا يرقى إليها .

ويعيننا من تاريخه في هذا الكتاب ما يرتبط بعلم الثورة ويساعد على تفسيرها ، وحلاصة مواقفه منها ، إنه زح فيها ولم يكن له عيب فيها . وإن أول ما أخذ عليه أنه تعظم من الحيف فلم يغتفر له هذا التعظم . وهو أهون ما يستظر من دى كرامة لقي ما كان يلقاه هو وزملاؤه . ولم يزل بمرصده للانتقام منه وقع عليه الظلم مشكاه .

وليس في تاريخه ما يدل على أنه كان يتطوع للشكوى بغير سبب ملجئ إليها ، فلما حدثت أول مظاهرة للضباط حول وزارة المالية في وزارة « نوبار باشا » أقحم خصومه اسمه في الحركة ولم تكن له يد فيها ، لأنه كان في دمياط وعاد منها ليلة وقوع المظاهرة ، وقضى يومها وهو مشغول بتسليم عهده في مخازن الوزارة .

ولما اعتقل هو وزميلاه « عبد العال حلمي » وعلى فهمي « (أول فبراير سنة ١٨٨١) ، لم تكن فرقته من الفرق التي هجمت على معسكر قصر النيل لإنقاذهم من الموت المحقق ، ولكنه اشترك مع الفرق التي توجهت بعد الإفراج عنهم إلى قصر عابدين لرفع خبر المكيدة المدبرة لهم إلى مقام الأمير . وقد صدر الأمر بإقصائه عن القطر زمناً ، وهو يعلم أن النتيجة المحققة لإخلاء مكانه هي التنكيل بكل من شاركه في طلب الإنصاف ، وتشنيت شمل المتظلمين والمتطلعين إلى الإصلاح ، فبقى في مكانه ليصيبه ما يصيب

زملاءه من مرءوسيه ، أوتكتب لهم السلامة أجمعين .

ولو انحصرت شكايته في مظالم الرتب والوظائف لكان حكم التاريخ عليه وعلى أصحابه أنهم أناس لا يعينهم من صلاح الحكم إلا زيادة المرتبات والأرزاق ، ولكنهم طلبوا إصلاحاً لم يكن في مصر كلها من لا يطلبه ولم يحل بينهم وبين تحقيقه إلا هوان شأن المصريين على الأجانب المسلمين عليهم ، وأولهم أصحاب الديون .

ففي الوقت الذي رصد فيه الحاسبون والخبراء كل مورد في مصر لسداد كل مبلغ من الديون الأجنبية ، عمدوا بحجة قلم واحدة إلى إلغاء دين المقابلة وقيمتها سبعة عشر مليون جنيه ، لأنه دين وطني يستحقه المصريون ولم يساهم فيه الأوروبيون ، وألغوا كذلك أسهم المصريين في الدين الوطني وقيمتها خمسة ملايين .

وخلاصة دين المقابلة هذا أن الحكومة المصرية أعلنت في عهد « الخديو إسماعيل » أنها تعفى من نصف الضريبة كل من يسدد الضرائب دفعة واحدة عن ست سنوات ، فلما أشرف الأجانب على الميزانية وحسبوا حسبتهم لتوفير أقساط الديون الأوربية ، أسقطوا هذا الدين كله وقرروا تحصيل الضرائب كاملة على جميع أصحاب الأقطان ، فوجب على نحو مليون مصري أن ينهضوا بنسارة اثنين وعشرين مليوناً بغير عوض وأن يغموا ضرائبهم في كل سنة بالعصا والكرياج ، وهناك إحدى النكبات المتراكمة التي جمعت كلمة الأمة بأسرها على ضرورة الإشراف على ميزانية الدولة صوتاً لأقوات المصريين في زمن عزت فيه الأقوات ، وكسدت فيه الأسواق ، وأحاطت فيه الآفات بمحصولات الزراعة ، فلم يكن هذا الإجماع بدءاً في رأى أحد

لم يسقط المصريين عنده من كل حساب .

بدأت الحركة التي سميت بعد ذلك (بالعربية) منذ رفع الضباط
المصريون عريضتهم يلتمسون العنول عن أوامر وزير (الجهادية) التي
قضت بمنح الترقية من تحت السلاح ، وتفريق الضباط الذين حصلت
ترقيتهم قبل ذلك في جهات الأقاليم ، وقد طلبوا فيها عزل وزير الجهادية
وتقرير مبدأ الترقية بالامتحان والاختبار ، فعولت الوزارة على محاکمتهم
وفوضت إلى وزير الجهادية (المطلوب عزله) أن يتولى عقابهم بنفسه ، فدعا
الضباط الثلاثة الذين وقعوا العريضة - وهم « أحمد عرابي ، وعلى
فهمي ، وعبد العال حلمي » - إلى ثكنات قصر النيل كأنهم يدعون إلى
كمين . وقبل لهم إنهم مدعوون للاحتفال بزفاف الأميرة « جميلة » هانم
شقيقة الخديو ، فلما ذهبوا إلى الثكنات أحاط بهم الضباط الشراكسة الذين
اجتمعوا هناك من رتبة الملازم إلى رتبة الفريق ، وجردوهم من سيوفهم
وساقوهم إلى حجرات الاعتقال ريثما ينعقد المجلس العسكري للمحاكمة ،
ولكنهم كانوا قد أوجسوا خيفة مما وراء هذه الدعوة واتفقوا مع زملائهم على
المبادرة إلى إنقاذهم إن أحسوا الخطر على حياتهم ، فأسرعت فرقتان من
رجال الحرس الخديو إلى الثكنات وكادت تكون مذبحة لولا أن « عرابي »
وقف بين الجند والضباط الشراكسة ونهاهم أن يمسوهم بسوء ، وانضمت
فرق أخرى إلى الفرقتين وتوجهوا جميعاً إلى قصر عابدين حيث عرضوا
مطالبهم من جديد ، فصدر الأمر بعزل وزير (الجهادية) وتعيين « محمود
سامي البارودي » لهذه الوزارة ، وتأليف لجنة للنظر في أحوال الضباط
والجنود وكان مرتب الجندي لا يزيد في الشهر الواحد على ريال .

ثم عزل « محمود سامي باشا » ولما يحض على تعيينه ستة شهور وعين « داود يكن باشا » في مكانه وظل كل فريق يترصد بالفريق الآخر ويرتاب في مقاصده وأعماله ، واتسعت الحاوية بينهما حين فوجئ غلام شركسي يدس السم في طعام « عبد العال حلمي » وقد كان وصياً عليه لأنه ابن زوج حرمه المتوفى ، وانكشفت مؤامرات شتى للإيقاع بالضباط المصريين ، وأحيطت منازلهم بالحراس والجواسيس ، وحصد الأمر من وزير (الجهادية) الجديد بمنع التزاور في البيوت ومعاينة كل ضابطيين يسيران معاً في الطريق ، وتتابعت المواعيد بتنفيذ قوانين الإصلاح وإجراء الانتخاب لمجلس النواب وشاع أن مندوب إنجلترا « مستر ماليت » يتردد على الديوان العالي وعلى الوزارة لإرجاء الانتخاب والاعتراض على إنشاء مجلس النواب .

وكانت الحركة في هذه الأثناء قد شملت المدنيين والعسكريين ، فأبلغ كبار الضباط الديوان العالي أنهم حاضرون مع فرقهم (في اليوم التاسع من سبتمبر سنة ١٨٨١) للشكوى من تأخير تنفيذ القوانين ، وإعلان الدستور ، فأشار « مستر كوكسن » قنصل إنجلترا في الإسكندرية على الخديو بالخروج لمقابلتهم واستدعاء « عراي » إلى مقربة منه تم إطلاق النار عليه ، ولكن الخديو تردد في العمل بمشورته ، ولم يصغ إليه حين استعجله وهو واقف إلى جانبه في ميدان القصر ، واكتفى بأن أمر « عراي » بالرجل ثم سأله : لماذا حضرت إلى هنا ؟ فأعاد « عراي » بيان المطالب وهي إقامة وزارة دستورية ، وافتتاح مجلس نواب ، وإبلاغ الجيش إلى العدد المنصوص عليه في فرمانات ، وجاءت كلمة العبيد على لسان الخديو فقال « عراي » : « لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثاً وعقاراً »

عهد الخديو إلى « محمد شريف باشا » بتأليف الوراره والاستعداد للانتخاب ، ونعى الخبر إلى الآستانة فتخوف السلطان من سريان العدوى إلى بلاده وقيام الأمة هناك بحركة كهذه الحركة للمطالبة بالحكومة الدستورية ، فقدمت إلى مصر بعثة « على نظامى باشا » ، واتفق رأى على إقصاء عرابى عن القاهرة ، ولكنه أرجأ سقره إلى أن يصدر الإعلان عن موعد الانتخاب ، ولم يلبث أن أعيد إلى القاهرة لأن الأقاليم التى مر بها جميعاً أسرعت إلى موكبه تهتف له وتنادى بحياته وهرع إليه طائفة من الأعيان والشبان يتبعونه حيثما سار .

وغضبت إنجلترا وفرنسا لاستجابة الخديو إلى مطالب الأمة ، وأصر النواب على مراجعة الميزانية ، وأراد « شريف باشا » أن يتوسط فى الأمر بعرض جزء منها على المجلس وإبقاء جزء منها فى رقابة المنسوين الأوربيين ، فاستقالت الوزارة حين تعذر التوفيق بين موقفها وموقف النواب والأمة ، وقامت وزارة غيرها برئاسة « محمود سامى باشا » إذ اشترك فيها « عرابى » وزيراً (للجهادية) فى فبراير ١٨٨٢ ، فأرسلت الدولتان (لائحة) أو مذكرة تطلبان فيها إقصاء « عرابى » من القطر وإقالة الوزارة فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ ، وعلم رئيس الوزارة أن الخديو قبل المذكرة فاستقال محتجاً على تعرض الدول لشئون الحكومة الداخلية ، وجاء الأسطولان الإنجليزى والفرنسى يعززان هذا التصرف بالإنداز والتهديد .

حدث هذا فى (السادس والعشرين من شهر مايو) ولم يتقضى أسبوعان حتى وقعت مذبحة الإسكندرية فى الحادى عشر من شهر يونية ، وكانت منتظرة - أو كأنها منتظرة - لأنها تمام التدبير الذى بدأ بذلك النذير .

كان في الإسكندرية يومئذ محافظ يسمى « عمر لطفى باشا » لم يحرك ساكنًا لاتقاء هذه المذبحة أو وقفها قبل تفاقمها واستشرائها ، وسئل في ذلك فقال إنه تلقى أمرًا من « عراي » بالكف عن كل عمل في ذلك اليوم ، ولكن كذب الرجل ينجلى من أمرين لا يقبلان اللبس والمكابرة : أحدهما أنه دخل الوزارة على أثر ذلك تَوًّا (وزيراً للجهادية) والآخر أن « أحمد عراي » لم تكن له مصلحة في الفتنة ، بل كانت الفتنة حربًا عليه وحجة لمن أرادوا أن يسجلوا عليه القصور في حماية الأرواح والأموال وحفظ الأمن والنظام .

وغنى عن القول أن الأسطول الإنجليزي لم يأت إلى الإسكندرية ليرجع أدراجيه كما أتى ، فقد طلب قائد الأسطول الإنجليزي وقف الترميم والتسليح في قلاع الميناء ، ثم طلب تسليم تلك القلاع ليحول بين الحامية المصرية ومعاودة الترميم بعد وقفه ، ورغم أنه يدفع الخطر عليه من تلك القلاع وهو الخطر الذى لم يشعر به الأسطول الفرنسى الواقف إلى جانبه ، فانقسم الساسة وذوو الرأي إلى فريقين : فريق يرى التسليم وفريق يعارضه ، ومنه « درويش باشا » مندوب الباب العالى الذى حضر من « الآستانة » في تلك الأيام وحجته أن تسليم الحصون المصرية أمر لا يملكه الخديو بموجب فرمانات ، وكان « عراي » من المعارضين لأن نية الافتيات ظاهرة من الطلب المعتسف ، فلا فائدة تجنيها البلاد من إجابة القائد إليه .

ولا ريب أن مجال القيل والقال هنا متسع لأصحاب الحكمة الخالدة .
حكمة ماذا يجرى لو كان ؟ وماذا يجرى لو لم يكن ؟ وماذا تصنع حين ينهى كل صنيع ؟

فقد قيل يومئذ ، ولا يزال يقال إلى اليوم : أن معارضة « عرابي » في تسليم القلاع هي التي جرت إلى الاحتلال ، مع أن تسليم القلاع هو الاحتلال بعينه مقبولا تسليم برضا الجميع من غير مقاومة ولا اعتراض . وقد استمر « عرابي » يقاوم بما عنده من وسائل المقاومة إلى ما بعد ضرب الإسكندرية في الحادي عشر من شهر يولييه ، ولم يكن بجاحه في صد الجيش الإنجليزي ميثوساً منه ، بل كان على نقيض ذلك أملاً راجحاً لولا الأوامر التي صدرت بمساعدة الجيش الإنجليزي ، ولولا خيانة المأحورين على هداية ذلك الجيش في دروب الصحراء . ولولا إعلان السلطان (عصيان عرابي) بإلحاح من الإنجليز .

فمن شاء أن يلوم الرجل فليلمه لأنه طلب الإصلاح وتعرض للانتقام ، أو فليلمه لأنه رفض الدسائس والذرائع المختلفة من الدول الأجنبية ، وليقم الدليل القاطع على أن الخير كل الخير في اجتناب ذلك الملام . إنما يلام « عرابي » في اعتقادنا لأنه ضعف في منفاه واستسلم لإغراء المحتلين الذين أطمعوه في العفو ثم أرسلوا إليه من يسأله عن إلعاء السخرة وتنظيم الإدارة وإصلاح الأرض فحمد الله لأنه أراد شيئاً حققه الزمن ، ولكن الرجل الذي أفضى بذلك الحديث كان شيخاً قانياً خاست آماله في أبناء قومه فلم يكشفهم ما أصابه من أجلهم حتى جبهوه بوصمة الخيانة وهو براء منها ، ولم يكن سعى الإنجليز في العفو عنه إلا لأهم يستندون إلى فساد الحكم للبقاء في البلاد ، فليس في وسعهم أمام العالم المتحضر أن يقضوا بالإعدام على رجل ضاق ذرعاً بالفساد وتمرد عليه ، ولئن حق عليه اللوم بعد هذا ، لأحق منه باللوم من فتحوا الصدور للاحتلال وتقبلوه بالترحيب .

الحديو توفيق

استهل « الحديو توفيق » ولايته بعهد كُتبه إلى رئيس مجلس الوزراء « شريف باشا » قال فيه : « . إني عظيم الميل إلى بلادى . شديد الرغبة فى تحقيق آمال الأمة التى أظهرت السرور بولائى . وفى إخراجها من هذه الحال السيئة . ومع هذه العواطف فى عازم عزمًا أكيدًا على بذل الجهد . وصرف الهمّة إلى التماس أحسن الوسائل لإزالة هذا الاختلاف المفسد لكثير من المصالح . . »

وقال فى أمر آخر : « إن الحكومة الحديوية يلزم أن تكون شورية ونظارها مسئولين ، فإني اتحدث هذه القاعدة للحكومة مسلكًا لا أنحول عنه ، فعلىنا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها لكى يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين . . »

صدر هذا الأمر فى الثالث من شهر يولية سنة ١٨٧٩ ، وفى الخامس منه - أى بعد يومين - فض مجلس شورى النواب ، واستقالت وزارة « شريف باشا » فألف الحديو الوزارة برئاسة وأشير عليه باستدعاء « رياض باشا » من إنجلترا فاستدعاه ، ووكل إليه تأليف الوزارة فألفها ولم يدكر فيها شيئًا عن المجلس والنظم النيابية ، وبقيت الحياة النيابية معطلة إلى أوائل سنة ١٨٨١ ، ولم يعمل أحد على التمهيد لإعادتها إلا بعد أن أذاع « عرابى »

منشوره الذى قال فيه : « اعلّموا يا معشر الوطنيين أن أولادكم المنتظمين فى سلك (الجهادية) قد اتكلوا على اإلهارى سبحانه وتعالى . وعزموا على مع كل ما من شأنه الإجحاف بحقوقكم ، وذلك لا يتم إلا سقوط وزارة « رياض باشا » ، وتشكيل مجلس النوب ليحصل الوطن على الحرية المبتغة » .

وعلى أثر ذلك ذهب وفد من الوجهاء إلى « شريف باشا » وعلى رأسهم « سلطان باشا » ، وسليمان أباطة باشا والشريعى باشا » . ومعهم عريضة وقعتها نحو ألف وستائة وجيه ، وعالم وكبير ، يطلبون استئناف الحياة النيابية ، ولم تكن هذه العريضة وليدة المنشور الذى أذاعه « أحمد عرابى » على الأمة ، لأنها كتبت فى اليوم التالى لمظاهرة عابدين (٩ سبتمبر ١٨٨١) ووضح من ذلك أن العسكريين والمدنيين كانوا صوتاً واحداً فى طلب الحياة النيابية . أما سياسة « الخديو توفيق » فى هذه الحركة فقد كانت سياسة تردد وتسويق ، وحيث يشجع العربيين لإخراج الوزارة الرياضية ، وحيث يشجع الوزارة الرياضية لكبح العرابيين وفى كل حال من هذه الأحوال يدارى الدول الأحنية ولا سيما إنجلترا فلا يرفض لها طلباً تصر عليه .

وكان على اتصال دائم بقناصل الإنجليز يطلعهم على المطالب العربية والأزمات الوزارية . ويأذن لهم بمصاحبتة وهو يستقبل الرؤساء والوزراء ، وقد علمته التجارب دروساً كثيرة ولكنه لم ينس قط أن إنجلترا وفرنسا سعتا فى خلع أبيه واستخلاص فرمان الذى يحفظ له أهم الحقوق الخديوية . فحاذر جهله أن يشتبك مع الدولتين فى خلاف حاسم ، ولا سيما الدولة الإنجليزية

ومن كلام أخصائه الإنجليز - ومنهم « ألفريد بتلر » المؤرخ المشهور يبدو أنه كان يحتفل بمجاملتهم بين كبار موظفيه ، فيقضى الساعات يتكلم معهم باللغة الإنجليزية التي لا يعرفها أولئك الموظفون ، ويذكر الأسماء بالحروف الهجائية في سياق أحاديثه ليحقق موضوع الكلام عن سامعيه الذين يعرفون أصحاب تلك الأسماء ، ويفضى في هذه الأحاديث بأخبار من المعلومات الخاصة والأوراق المحفوظة تتعلق بالأسرة وعظماء البلاد .

وليس بالمعقول أن يقال عن أمير أنه يرتضى باختياره تسليم سلطانه للأجانب وتحكيم أولئك الأجانب في بلاده ، ولكن الخطأ في سياسة « الخديو توفيق » أنه اعتقد أن التدخل الأجنبي موقوت وأن المعاهدات الدولية والمنافسات بين الدول تمنع ضم مصر إلى دولة منها ، فلم يحذر الاحتلال البريطاني ووجه الخدر كله إلى مقاومة « العربيين »

لهذا أصدر أمره في الرابع عشر من شهر أغسطس - بعد ضرب الإسكندرية في الحادي عشر من شهر يوليو - منذراً من بقاوم الجيش الإنجليزي بشديد العقاب ، وجاء في ذلك الأمر ما يلي :

« ليكن معلوماً عند السلطات الملكية والعسكرية في منطقة قناة السويس ، أن أميرال الأسطول الإنجليزي وقائد الجيوش البريطانية العام ، إنما أتيا إلى مصر لإعادة الأمن والنظام إليها ، ومن تم قد سمحنا لها باحتلال جميع الأمكنة التي يريان في احتلالها ما يساعد على قمع العصيان ، ومن يخالف أمرنا هذا يتزل به أشد العقاب » .

وعلى حين فجأة ينكشف الستار ، وتنجلي الغشاوة ، ويبدأ المحتلون حكمهم في القاهرة بتهديد مسند الخديوية الذي زعموا أنهم جاءوا لتأييده

ونمكيه ما هو إلا أن اختلف الحديو وقادة الإبحير على طريقة محاكمة
العربيين حتى أبرق إليه اللورد « جرانفل » مهدداً متوعداً في أسلوب خشن
ولفظ قارص وأبلغ الحكومة المصرية بصريح العبارة : « إنه ليس هذا أو أن
ظهور الحكومة المصرية بمظهر المعارضة والممانعة ، وأن استمرارها على الإبقاء
يعرضها للفشل والخطر ، ولا تكون هذه النتيجة مقتصرة على الوزارة وحدها
بل تتناول مركز الحديو نفسه ، وإذا لم تقبل الحكومة المصرية طلب الحكومة
الإنجليزية فلا يسعها أن تتحمل تبعه ما يترتب على رفضها من النتائج السيئة
بعد انقضاء ثمانية أيام على تبليغ هذا الإنذار . » .

تلقى الحديو هذا الإنذار من الوزارة البريطانية قبل أن ينقضى على جيش
الاحتلال شهر واحد في القاهرة ، ولو تسمى له أن يتراجع في سياسته لتراجع
وأمعن في التراجع ، ولكن سبق السيف العذل وبلغ الكتاب أجله وانتهت
لحيل بترك الحيلة مع أقطاب الاحتياال والاعتياال . .

من حملة إلى حملة

(١٧٨٠ - ١٨٨٠)

قبيل الحملة الفرنسية كانت مصر مستقلة وظلت على استقلالها عن الدولة العثمانية بضع سنوات . نادى باستقلالها عن الدولة « على بك بلاط » ، الذى اشتهر باسم « على بك الكبير » ، ولكنه أخفق فى محاولته لأن أعوانه وغير أعوانه اعتبروا هذا الاستقلال مطمعاً شخصياً ليس له سد مشروع باسم الخلافة أو باسم الشعب المحكوم ، وكان معظم أهل الصعيد منكروين لولايته ، وتنكر له كثيرون من أتباعه بعد استعانه بالأسطول الروسى على حرب الدولة العثمانية ، فلم يدم استقلاله أكثر من ثلاث سنوات (من سنة ١٧٦٩ إلى سنة ١٧٧٢) .

وقدم نابليون إلى مصر معتبراً هذا الدرس من ناحيته . فأرسل سفيراً له إلى الآستانة يسترضى السلطان عن حملته ، تم جمع العلماء والأعيان فى مصر وعول على تأييدهم فى غارته على المالك المفسدين فى الأرض ، المارقين من طاعة السلطان ، معلناً فى منشوره الأول : « من الآن فصاعداً لا يئأس أحد من أهالى مصر عن الدخول فى المناصب السامية وعن اكتساب المراتب العالية ، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيديرون الأمور وبذلك يصلح حال الأمة كلها » .

ولكن أهل القاهرة تاروا عليه قبل انقضاء شهرين على احتلاله ، وليس بصحيح أن هزيمة الأسطول الفرنسي في (معركة أبي قير) التي دارت بينه وبين أسطول « نلسون » هي التي دفعت الشعب المصري إلى الثورة . فإن جيش « نابليون » بقى على قوته في مصر بعد الهزيمة ، ولم يحدث من أثر الهزيمة البحرية ما يضعفه في نظر المصريين ، وإنما ثار الشعب لأنه كان يتحفظ للثورة بعد تسليم الماليك ، وبعد أن أخلف « نابليون » وعوده في ذلك المنشور .

على أن « نابليون » فهم بعد الثورة على الخصوص أن القوة العسكرية وحدها لا تغنيه في سياسة الأمة المصرية ، فأنشأ في مصر مجلساً شورياً يسمى (بالديوان الوطني) قوامه تسعة من العلماء والوجهاء .

وصلت الحملة الفرنسية إلى مصر في (٢١ يولية سنة ١٧٩٨) وخرجت منها في (١٨ سبتمبر سنة ١٨٠١) ومن آثار هذه الحملة في السياسة المصرية المقبلة أن خروجها كان على يد قوة تركية وقوة إنجليزية وأن القوة الإنجليزية فارقت مصر بعد جلاء الجيش الفرنسي ، فاعتقد بعض الساسة المصريين أن دخول الجيش الإنجليزي إلى مصر مأمون العاقبة في أمثال هذه الظروف ، لأنه يدخل إليها وهو على نية الخروج .

وأهم الحوادث التي ارتبطت بمركز مصر السياسي بعد الحملة الفرنسية ولاية « محمد علي الكبير » على مصر باختيار الأمة المصرية وبناء على مشورة علمائها ووجهائها ، وكانت عبرة « علي بك بلاط » أو « علي بك الكبير » ماثلة في الأذهان ، فاجتنب « محمد علي الكبير » غلطاته ، ولم يقبل الحكم إلا بعد الاطمئنان إلى الشعب والزعماء في مصر السفلى ومصر العليا ، وحاذر

جهده أن يعتمد على معونة عليّة من دولة أجنبية ، ولما كتبت الدولة العثمانية إلى واليها « خورشيد باشا » تأمره أن يعيد « محمد علي » وجوده إلى بلاده ، أظهر « محمد علي » الطاعة واستعد للرحيل ولم يعدل عن السمر إلا برجاء من طائفة من كبار العلماء والرؤساء أحلوه من هذه المخالفة في انتظار الموافقة من السلطان .

وفد جاءت الموافقة السلطانية إلى مصر (في شهر يولية سنة ١٨٠٥) ، ولمس « محمد علي » أثر المعونة الشعبية في مقاومة الحملة التي أرسلتها الحكومة الإنجليزية إلى مصر بعد توليته عليها بأقل من ستين ، فإن مراحمه « الألفي بك » لم يتعلم ما تعلمه « محمد علي » من درس « علي بك الكبير » ، فأرسل إلى إنجلترا يستنجد بها على الدولة العثمانية وعلى المماليك ، فجاءت حملتها بعد وفاته ، وكان وصولها إلى « رشيد » و « محمد علي » مشغول بقتال المماليك في أسبوط فتصدى لها الفلاحون والعرب وحامية المدينة الصغيرة وأبادوها على آخرها ، وأمر شيخ الأزهر طلابه بترك الدروس والانتظام في الجيش ، وجمع السيد « عمر مكرم » أكثر من ألف كيس لفقات الدفاع ، وقد تخوف « محمد علي » من العاقبة فأعد العدة للمقاومة وللمفاوضة ، وساعده الجند الناهض . فانهزمت النجدة الإنجليزية بعد مساوشة يسيرة ، وقفلت إلى بلادها وكل ما ألحقته بالإسكندرية وصواحيها من الضرر أنها أعادت إطلاق الماء الملح على بحيرة مريوط ، ولو وجدت في مصر عوناً من المماليك أو من الشعب لما ارتدت بهذه السهولة بعد طول التربص والانتظار في الإسكندرية .

ومن الراجح جداً أن إنجلترا كانت تعاود الكرة لو حلت بها هزيمة كذلك

المهزومة في ظروف غير ظروفها الداخلية والخارجية في تلك الآونة ، ولكنها كانت مشغولة يومئذ بما هو أهم لديها وأخطر عليها من المسألة المصرية . كانت مشغولة بتأليب الدول الأوروبية على « نابليون » ، وكانت سياسة (التأليب) تضطرها إلى مصانعة روسيا وتأجيل كل عمل من شأنه أن يفتح باب المسألة الشرقية على مصراعيه ، وعرضت لها في الوقت نفسه مشكلة المستعمرات الإسبانية في أمريكا اللاتينية ، ووافق الزمن ثورة الصناعة الكبرى ، وتنبه الأفكار إلى إصلاح الحياة الريفية ، وتوسيع حقوق الانتخاب ، للطبقة العاملة ، وقد مضت المدة بين سنة ١٨٠٧ وسنة ١٨٣٢ في شواغل كبرى تملأ فراغ السياسة البريطانية : منها أزمة الحصار البحري التي اشتركت فيها الولايات المتحدة بأمر (حظر التصدير) إلى كل من بريطانيا وفرنسا (سنة ١٨٠٧) وحروب « نابليون » التي انتهت في سنة ١٨١٥ ، (ومذهب منرو) الذي أعلن في سنة ١٨٢٢ ، وتعديل نظام الانتخاب الذي تقرر في سنة ١٨٣٢ ، فاقضت هذه الفترة - وهي ربع قرن - وإنجلترا عاجزة كل العجز عن الاستقلال بعمل قوى في المسألة المصرية ، وقصرت سياستها في هذه المسألة على اغتنام الفرصة الدولية كلما جرت في مجراها وطابقت أغراضها ، وفي هذه الفترة نشبت (الثورة اليونانية) واستعانت الدولة العثمانية بجيش مصر وأسطولها لقمعها في مقرها ، وسنحت للسياسة البريطانية فرصتها الأولى فدعت الدول إلى عقد مؤتمر لندن (١٨٢٧) الذي اتفقت فيه إنجلترا وفرنسا وروسيا على فصل اليونان من تركيا مع بقاء السيادة التركية ، وكانت هذه المعاهدة حجة صالحة لتحطيم الأسطول المصري في (ميناء نوارين) والتخلص من هذه القوة البحرية

الجديدة في البحر المتوسط وزادت فرنسا فأرسلت جيشها إلى بلاد المورة لإكراه الجيوش المصرية على إخلائها .

إذا صح أن المصادفة لها (دور مهم) في التاريخ فهذه الفترة من الفترات التي أطلت فيها طوابع المصادفة كلها على المسألة المصرية ، فلو تم استعداد « محمد علي » في مصر أيام حروب « نابليون » لما وجدت دون أوربة فراغاً من الوقت للتألب عليه في حربه مع الدولة العثمانية ، ولكنه أقدم على هذه الحرب في أوائل سنة ١٨٣٢ - بعد أن كانت الدول قد فرغت أوكادت من مشكلات « نابليون » وعقاييلها المتشعبة - فأسرعت روسيا إلى عرض مساعدتها على « السلطان محمود » وخافت إنجلترا وفرنسا من عواقب هذه المساعدة وحيل بين « إبراهيم باشا » وبين التقدم ، فقتنع بما عرضه عليه السلطان من (ولاية سورية) وصم إليه بموافقة الدول (إقليم أطة) في آسيا الصغرى .

وكان هذا النذير كافياً لوقف الحروب مع تركيا ، ولكن فرنسا وعدت « محمد علي » بعد الحرب الأولى بالمساعدة ، وعززت وعدها برخص الاشتراك مع إنجلترا لانتزاع الأسطول التركي الذي أوى باختياره إلى الموانئ المصرية ، وشبت الحرب الثانية « ومحمد علي » يرجو خيراً من التفرقة بين السياستين الفرنسية والإنجليزية في المسألة الشرقية ، ولكن فرنسا لم تصنع شيئاً وإنجلترا لم تيأس من مساعيها عند الدول الأخرى ، فجددت الدعوة إلى مؤتمر آخر في عاصمتها ، وأسفر المؤتمر - باتفاق إنجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا - عن المعاهدة التي عرفت باسم (معاهدة لندن سنة ١٨٤٠) وتقرر فيها حرمان « محمد علي » من ثمرات انتصاره وإعطاؤه حصة من سورية

الجنوبية على شريطة الموافقة من جانبه على هذا الصلح في خلال عشرة أيام .

وقد اعتقد « محمد علي » أن انفصال فرنسا عن الدول - وهي دولة البحر الأبيض المتوسط - يمكنه من رفض معاهدة لندن لصعوبة الاتفاق بين الدول (القارية) على تسيير الجيوش إلى ميدان القتال في سورية وآسيا لصغرى ، ولكر إنجلترا وتركيا والنمسا اتفقت على تلبية حملة بحرية برية لاقتحام سورية ، وساعدها على النجاح في هذه الحملة ثورة السوريين وسوء الأحوال في داخل البلاد المصرية ، فأُسفرت هذه الحروب والمناورات جميعاً عن حرمان « محمد علي » ما استولى عليه خارج البلاد الأفريقية . وصدرت فرمانات سنة ١٨٤١ بقرار « محمد علي » في ولاية مصر وجعلها وراثية للأكبر فالأكبر من أمراء الأسرة العلوية وإلزامه بخراج سنوى للدولة (أربعائة ألف جنيه) وتحويله منح الرتب العسكرية إلى رتبة أميرالاي ، وضرب العملة الذهبية والفضية والنحاسية باسم السلطان ، وألا يزيد عدد الجيش على (ثمانية عشر ألفاً) في أيام السلم ، يرسل من مقرعبيهم كل سنة أربعائة إلى دار الخلافة وأن تشمل حدود المملكة المصرية على مقاطعات النوبة ، ودارفور ، وكردفان وملحقاتها

كذلك كان مركز مصر السياسي في أيام « محمد علي » الأخيرة ومن مزاياه أنه مضمون بموافقة الدول ، ومن عيوبه أن هذا الضمان قد فتح الباب للتدخل في المسألة المصرية بحجة المحافظة على (المركز المضمون) .

أما نظام الحكم الداخلى على (عهد محمد علي) ، فقد كان وسطاً بين الحكومة المطلقة والحكومة الدستورية ، فكان للوالى مجلسان ، أحدهما يشبه

مجلس الوزراء ويسمى المجلس المخصوص ، والآخر يشبه الجمعية التشريعية ويسمى مجلس المشاورة ، ويختار الوالى أعضائه من وجوه الأقاليم وكبار الموظفين .

وقد اعتزل « محمد على » الحكم قبل وفاته ، ولم يطرأ على مركز مصر ، ولا على نظام حكومتها تغيير يذكر في عهد خلفه « إبراهيم » ، وتولى « عباس الأول » بعد « إبراهيم » فنقض كثيراً مما بناه جده الكبير ، وتم في عهده مد السكة الحديدية من الإسكندرية إلى القاهرة ، وأريد بمدها قطع السبيل على (مشروع قناة السويس) الذى توحيه منه « محمد على الكبير » كما تقدم . وقُتل « عباس » فخلفه « محمد سعيد » ، وأهم المحدثات التى طرأت في عهده إصدار قانون الأراضى الذى نقل الأرض الزراعية من حكر الحكومة إلى أيدي الفلاحين ، وعقد أول قرض أجنبى والترخيص في فتح قناة السويس ، وكان يطمح إلى الاستقلال فاعتقد أن فتح هذا المجاز العالمى في مصر يضمن لها مدافعة الدول عن حوزتها ، واتخذ له سياسة وطنية توجه دائماً إلى تقريب المصريين وترقيتهم إلى المناصب الكبيرة ، وسلك على سبيل التجربة نقوداً من العملة الصغيرة باسمه ، ثم أخفاها حذراً من غضب الدولة العثمانية وقد كان يتطلع إلى موافقتها على (مشروع القناة)

أما العيرُ الكبرى كلها فقد تمت في عهد « إسماعيل » خلف « سعيد » في عهده امتازت مصر بمركز خاص بين الولايات العثمانية ، وأطلق لقب الخديو على واليها ، وانتقلت الوراثة من الأكبر في الأسرة إلى الأكبر في الأبناء . واتسعت الدولة المصرية في أعالي النيل وأوشكت أن تشمل بلاد الحبشة لولا خيانة القادة من الأجانب على الخصوص ، وأنشئت المحاكم المختلطة التى

وخذت فروع القضاء الأجنبي وجمعتها في نظام واحد ، وساهمت مصر في
تحريم تجارة الرقيق وتضييق المسالك على النخاسين ، وتضاعفت الديون
الأجنبية على عجل ، وفرغ العمل في قناة السويس ، فبيعت حصة مصر فيها
سداداً لبعض الديون ، وكان لهذه الديون مع فتح القناة في إبان اقتراضها
وسداد أقساطها شأن كبير في توجيه مركز مصر السياسى وجهته التى سلكها
من منتصف القرن التاسع عشر إلى هذه الأيام في منتصف القرن العشرين .
أصبح من (الأسرار) الشائعة في دوائر الدول العليا ، أن بريطانيا
العظمى تريد أن تتسلل إلى القطر المصرى منذ أيام « محمد على الكبير »
وقد قال « القيصر نقولا » الأول (في فبراير سنة ١٨٣٩) « لسيو بارانت
Barante » سفير فرنسا عنده : « إن الإنجليز يضعون أعينهم على مصر إن
تلك البلاد ضرورية لهم من أجل مواصلاتهم التى يريدون تعبيدها بينهم وبين
الهند . وقد وطدوا أقدامهم في البحر الأحمر والخليج الفارسى . وسوف
تتعرضون للمتاعب معهم في تلك البلاد » .
واستراب « محمد سعيد باشا » - على قلة احتياطه - في نيات
« السائحين » الإنجليز الذين يلتمسون الإذن بزيارة القلاع على الشواطئ ،
فجزر المشرفين على تلك القلاع لأنهم يرجعون إليه قبل رفض التماسهم ،
وأمرهم بأن يجعلوا هذا الرفض قاطعاً غير قابل للمراجعة والاستثناء .
ولما اقترصت الحكومة المصرية من البيوت الإنجليزية انفرادت هذه
البيوت بطلب الضمان لقروضها من موارد الضرائب والرسوم في الخمارك
والسكك الحديدية وضرائب الأقاليم الغنية وليس لذلك إلا غرض واحد
وهو تسويغ السيطرة على دواوين الحكومة في يوم من الأيام

- وقد شغلهم الخطوب الدولية من (عهد محمد على) إلى (عهد سعيد) عن اختلاق أسباب « التسلسل » المترقب منذ زمن بعيد ، ولكنهم (أفاقوا) لاختلاقها بعد تراكم الديون على مصر ، وعجز الحكومة المصرية عن سدادها .

في سنة ١٨٧٦ قدمت إلى مصر بعثة (كيف Cave) الإنجليزية ومهدت صحيفة التيمس لها قائلة : « إن الخديو سيد عن صاغراً للسيطرة البريطانية على الإدارة الحالية »

وفي السنة نفسها أنشئ صندوق الدين وضيف إلى (اختصاصه) الإشراف على أحصب المديریات وهي : الغربية ، والمنوفية ، والبحيرة في الوجه البحري ، وأسيوط في الوجه القبلي ، مع الإشراف على منافذ القطر جميعاً وهي جهارك الإسكندرية ، والسويس وبورسعيد ، ورشيد ، ودمياط ، والعريش ، وغير ذلك من المصالح ذات الإيراد كالسكك الحديدية والقناطر واحتكار الملح والنفط ، وتضاف إليها موارد (الدائرة السنية) التي يملكها « الخديو إسماعيل » ، وقد نصت المادة الثامنة من الأمر الصادر بإنشاء (الصندوق) على أن الحكومة المصرية لا يحق لها تعديل الضرائب والرسوم بما ينقص إيراد الدولة .

وفي سنة ١٨٧٨ تألقت لجنة التحقيق واشترك فيها « السير ريفرز ويلسون » وكيلا لها ، و « مسيو دلسبس » رئيساً ، و « الكابتن باونج » - اللورد كرومر - فيما بعد - عضواً ، ثم سافر « دلسبس » فجأة فحل محله في الرئاسة المندوب الإنجليزي ، وأصبحت اللجنة في حقيقتها لجنة إنجليزية بحثاً فأشارت في تقريرها بالحد من سلطة الخديو ، وتألّف مجلس وزراء مشول

يشتمل على وزيرين أحدهما إنجليزي للمالية والآخر فرنسي للأشغال ،
واقترحت عقد قرض جديد (قدره ثمانية ملايين وبصاف مليون) تضمنه
أملاك الأسرة الخديوية ، وهي تريد على أربعمئة ألف فدان .
وفي هذه السنة حدثت مظاهرة الضباط حول وزارة المالية ، وأسقط
الخديو وزارة « فويار » وأقام في مكانها وزارة برئاسة « الخديو توفيق » .
ومن حسنات نكبة الديون - إن كان للنكبات حسنات - أنها وحدت
كلمة الأمة والأمير في طلب الحياة النيابية ، لأن السلطة الأجنبية أطلقت
حقوق الراعى والرعية على السواء .

وقد كان في مصر على أول « عهد إسماعيل » مجلس كالمجلس الذي كان
معروفاً باسم (مجلس المشورة) في عهد جده الكبير . افتتح في سنة ١٨٦٦
وسمى (بمجلس شورى النواب) وتقرر ألا يزيد عدد أعضائه على خمسة
وسبعين ، وقد استمر هذا المجلس ينعقد غرفة في كل سنة إلى سنة ١٨٧٨ ثم
استبدل به مجلس نيابي واسع الاختصاص بموافقة « الخديو إسماعيل » .
ومن المنجلى أن مدارس الحكومة المصرية ظلت تلقن أبناء المصريين في
عهد الاحتلال أنباءً وأساطير تترى بالحياة النيابية بين المصريين ، ومنها
أسطورة رواها « مسيو ماك كون » في كتابه « مصر كما هي » زعم فيها أن
النواب جميعاً هرعوا إلى مقاعد اليمين حين طلب منهم « شريف باشا » أن
يقسموا أنفسهم إلى فريقين : فريق يناصر الحكومة ومجلس إلى اليمين وفريق
يعارضها ومجلس إلى اليسار ، وهي قصة لم تحدث قط ، بل حدث نقيضها
من محاسبة الحكومة ودعوة وزرائها إلى حضور جلساته ، وشهد المتبعون
لأعمال المجلس أن أعضاءه كانوا يداً واحدة في رعاية المصالح القومية .

لأنهم كانوا يفهمون من وظيفة النيابة أنها أمانات وأعباء ، ومنهم من كان يساق إليها سوقاً لأنه في غنى عن استعمال مركبه وكل ما يتوقعه من النيابة أن تضطره إلى الاصطدام بولاية الأمور ، ولو كانوا يقصرون واجهم على التسليم لهافتوا على النيابة نهافت (المتفعين المستغلين) .

ثم انعقد مجلس شورى النواب فى الثانى من شهر يناير سنة ١٨٧٩ فبدأ جلساته باستدعاء الوزراء إليه ومنهم وزير المالية الإنجليزى ، وقبل أن يذهب بعض النواب إلى ديوان المالية للاجتماع بالوزير ، على أن يكون هذا الاجتماع مقدمة لحضور الوزير فى جلسة من الجلسات ، ولكن الوزارة أصرت على تجاهل المجلس وفضته فى شهر مارس ولما ينظر فى الميزانية ، فثار المجلس ثورته القوية وسجبه « رياض باشا » وزير الداخلية بما لا يرضاه ، وهو يتلو عليه الأمر بفض الدورة ، وبقى الأعضاء فى أماكنهم معلنين أنهم لا ينفضون قبل أن يفرغوا من أعمالهم ، وتسامعت القاهرة ، ثم الأقاليم بأخبار تلك الجلسة التاريخية فاجتمع مئات من العلماء والرؤساء والأعيان والضباط فى منزل « إسماعيل راغب باشا » ورفعوا إلى الحديو عريضة يحتجون فيها على الوزارة ، ويطلبون تمكين مجلس النواب من حقوقه الدستورية فى مراقبة المالية ، وهى العريضة التى اعتمد عليها الحديو فى إقالة الوزارة وتكليف « شريف باشا » بتأليف وزارة تخلف الوزارة الأوربية التى « كانت سبباً لتغيير قلوب الأمة ونفورها من هيئة النظارة كل النفور » . وقد شهدت التيمس يومئذ (١٦ أبريل سنة ١٨٧٩) أن مجلس النواب لم يكن عاملاً فى هذا الموقف بإيعاز الحديو فقالت : « مهما تكن طريقة الانتخاب للمجالس النيابية فهذه المجالس تشعر بشيء من الاستقلال لا محالة عند

اجتماعها ، ولعل مجلس نواب مصر غير مستثنى من هذه القاعدة « .
على أن التيمس وغيرها عادت بعد ذلك تذكر (تعنت المجلس)
ولا تذكر غطرسة الوزير الإنجليزي الذى لا يجوز عندها أن يتزل إلى حضور
الجلسات ولو من قبيل المجاملة وبمجرد الاطلاع !

فلما أقيمت الوزارة « الوبارية » وخلفتها وزارة « شريف باشا » قامت
قيامه الدائنين والحكومة الإنجليزية على الخصوص ، ولم تم لحظة من
الشهرين اللذين نقصيا بعد تأليف الوزارة الجديدة عن السعى الحثيث
لإحياء هذه الحركة المباركة ، ففي الأسبوع الأول من شهر أبريل تألفت
الوزارة ، وفي أواخر يونيو صدر فرمان بعزل « الخديو إسماعيل » وتولية ولى
عهده « محمد توفيق » (٢٥ يونيو سنة ١٨٧٩) وأبلغ مجلس النواب أن
التطور الجديد سوف يشغل الحكومة عن تقديم أعمال إليه ، فانفض ولم يدع
للاجتماع فى خلال تلك السنة ولا فى خلال السنة التالية .

ولكن الأمركان قد خرج من قبضة الحكومة والمجلس وصار إلى أيدي
الأمة كلها ممثلة فى الحزب الوطنى الذى جعل شعاره (مصر للمصريين)
وجاهر بالانتماء إليه كل ذى خطر فى البلاد

أَمَّا بَعْدُ . .

نقرب الآن من اليوم الحادى عشر من شهر يولية سنة ١٨٨٢ نقرب من النهاية التى تلتقى فيها كل هذه المقدمات .

فإذا كان اليوم الحادى عشر من شهر يولية نقطة فى الغيب ، فهذه السوابق خطوط تنحدر إليها من محيط الزمن وتنحدر نحوها من بعيد : تنحدر إليها من جهات شتى تتفرق فى مناشئها وتلتقى فى غايتها ، وتترك العلامة مرسومة بينها وبين تلك الغاية تنتظر (التسويد) بمداد الأيام .

كانت النهضة الوطنية كلها فى ختام (عهد إسماعيل) صفا واحداً فى المطالبة بحقوق الدستور أو حقوق الأمة فى بلادها ، وابتدأ عهد توفيق والأمل قوى فى ثبات هذه النهضة على وجهتها ، ولكن الخديو عرف موقف الدول من مجلس النواب ، فأراد أن يغفله ويغفل معه مجلس الوزراء ، فلما اعتزل « شريف باشا » الوزارة لتأخير دعوة المجلس النيابى ، تولى الخديو رئاسة الوزارة بنفسه ، ثم تنحى عن رئاستها غير مستريح فى الواقع إلى هذا التنحى ، وأسندها إلى « مصطفى رياض باشا » وهو كذلك لا يستريح إليه . وأعلنت اللجنة التى شكلت لتصفية الديون تقريرها فى مسهل عهد الخديو توفيق فإذا هو يلغى دين المقابلة الوطنى ويعوض الدائنين عنه فى آجال بعيدة تمتد إلى خمسين سنة .

وبينما الدائنون المصريون يألمون بهذه الصرية إذا بضربة أخرى تلحقها على الأثر وتصيب الضباط المصريين دون غيرهم ، وخلاصتها الوجيزة جداً - مع التجاوز عن المكائد والدسائس والمناورات - أن وزير (الجهادية) أحال على الاستبداد ألف ضابط ليس فيهم ضابط واحد من غير المصريين ، ولما اجتمع بعضهم في أوائل الحركة عند - رئيس المترجمين بإدارة الخزانة - « محمد أفندي فني » - صدر الأمر باقتحام الدار والقبض على من فيها ، وحوكم صاحب الدار بالسجن ستين ، وعلى زواره بالسجن شهوراً أو بالإقصاء إلى مساقط رعوسهم في القرى والمدن الريفية .

وتلا ذلك رفع الظلامه من كبار الضباط إلى الحضرة الخديوية ، فقرر مجلس الوزراء أن يكل الأمر إلى وزير (الجهادية) لينكل بأولئك الضباط مع الأناة والحذر من العواقب ، فكان كل ما اهتدى إليه من الحيلة أنه دعا الضباط - وهم « أحمد عرابي ، وعلى فهمي ، وعبد العال حلمي » - إلى ثكنات قصر النيل « للتشاور في ترتيب زفاف الأميرة « جميلة هانم » شقيقة صاحب السمو الخديو » فلما لبوا الدعوة قبض عليهم وعقد مجلسه العسكري وأمر بخلع سيوفهم واعتقالهم إلى أن يفصل في أمرهم ، وكان زملائهم أصدق في حذرهم من وزير (الجهادية) فخفوا إلى الثكنة بيجودهم وحملوهم على الأعناق وساروا في موكب يحف به ألوف من السابلة إلى قصر عابدين يطلبون عزل الوزير .

وقد نمت إلى الوزارة أن قنصل فرنسا ينافس قنصل إنجلترا ويؤيد حركة الضباط ، فطلبت نقله من مصر ، واجتمع كبار الفرنسيين بفتدق (ابات) في الإسكندرية يؤيدونه ويحملون على الوزارة ويوقعون العرائض إلى دولتهم

بطلب استبعاده ، فجاء الرد من باريس باستدعاء القنصل الفرنسى فى الحال ، وكان ذلك إيدأنا من الدولة الفرنسية بنقض يدها من السياسة المصرية وإطلاق اليد للقنصل الإنجليزى يفعل ما يشاء غير معترض عليه من حكومة لندن أو حكومة القاهرة .

وفى الوقت نفسه سمع « مصطفى رياض باشا » أنه متهم بمالأة الضباط ليصعد على أكتافهم إلى « مسند الخديوية » فنقى التهمة عنه بالتشدد فى معاقبتهم ، وخرج من سواء الرى إلى اصطناع الإدارة ودفع الشبهات . فأخطأه التوفيق فيما رآه .

ذاع بين الناس فى تلك الظروف أنه لا وفاق بين الضباط والوزارة ولا بين الوزارة والخديو ، وتحدث الناس بالشقاق بين الضباط الشراكسة والضباط المصريين وأن الحكومة ترى فى هذا الشقاق منفذاً لحفظ سلطتها بين الفريقين .

وجاء « محمود سامى » بعد « عثمان رفقى » المعزول من وزارة الجهادية ، ثم جاء « داود يكن » بعد « محمود سامى » صديق العربيين . فاستراب الضباط المصريون واشتدت ريبتهم حين أبلغ بعضهم أمر النقل من القاهرة إلى الأقاليم ، فسارت الحوادث بعد ذلك على عجل وحدثت مظاهرة الجيش المشهورة أمام قصر عابدين ، ونفخ فيها المراقب الإنجليزى (وكان قنصل فرنسا يومئذ فى طنطا) ، فراح يحرض الخديو على قتل « عرابى » ويستفز « عرابى » إلى المجازفة والاستيئاس فى المقاومة ، ثم فتقت الحيلة « للمستركوكسن » قنصل إنجلترا فى الإسكندرية أن يقنع « عرابى » بإحالة (الطلبات) القومية إلى سدة الخلافة لينظر فيها « أمير المؤمنين » بما

يستحسنه ، وهو - بطبيعة الحال - لم يكن يستحسن في ذلك الحين إنشاء مجلس نواب في القاهرة يتبعه مجلس نواب الآستانة ، فأسرع « عراي » إلى الموافقة على إحالة الأمر إلى سلة الخلافة ، ولكنه أصر على عزل الوزارة لأنه شأن من الشؤون المصرية ، ثم استجاب الخديو آخر الأمر إلى عريضة الضباط وعريضة الأعيان التي رفعت بعدها بيوم واحد ، فاستدعى « محمد شريف باشا » لتأليف وزارة دستورية ، فاعتذر كثيراً واشترط لقبول تأليفها إقصاء زعماء الضباط إلى الأقاليم ولم يتزل عن هذا الشرط ، فتوسط عليه القوم بينه وبين الضباط ووعد « عراي » وأصحابه بالسفر من القاهرة إلى حيث تنقلهم الوزارة بعد إعلان الدعوة إلى انتخاب مجلس النواب .

* * *

في العاشر من أكتوبر (١٨٨١) قدم إلى مصر وفد من الباب العالي مؤلف من « على نظامي باشا » رئيساً ، و « على فؤاد بك » وكيلاً ، واثنين من رجال التشريعات في (المابين الهايوئي) ، مهمته التحقيق في المذكرات التي وصلت إلى السلطان من جانب الخديو وجانب العرايين ، وقد كانت إحالة المسألة إلى الباب العالي اقتراحاً من مندوب إنجلترا كما تقدم ، ولكن تاريخ الاستعمار البريطاني أو تاريخه في مصر على الخصوص ، قد أثبت على الدوام أن الحكومة البريطانية تلجأ إلى (الحجة الشرعية) ، لكي تغتصب من ورائها غنيمة من الغنائم ولا تستند إليها إلا بالقدر الضروري لاغتصاب تلك الغنيمة ، لما هو إلا أن وصل الوفد العثماني إلى مصر ، حتى ثارت إنجلترا واستثارت فرنسا ، واتفقتا على إرسال أسطوليهما إلى الموانئ المصرية على سبيل التهديد والتربص ، ولما احتج الباب العالي على هذا التدخل السافر

لغير علة ، وطلب سحب السفن من الموانئ المصرية اشترط « اللورد دهرين » أن يرح الوفد العثماني مصر أولاً ثم يتلوه الأسطولان في اليوم نفسه !

وقد يسر « شريف باشا » المهمة على الوفد العثماني بإعلان طاعة الجيش وصدد قادة الجيش بالأوامر التي صدرت إليهم فبرحوا العاصمة إلى الأقاليم التي نقلوا إليها ، وزالت هذه الحجة من حجج التدخل والتهديد .

وكما ظهرت قيمة (الحقوق الشرعية) عند الإنجليز في حادث الوفد العثماني ، ظهرت كذلك في موقفهم من مجلس النواب المصري بعد انتخابه ، فلم يكن حق الدستور هو الذي أوحى إليهم تقييد سلطان الخديو بمجلس وزرائه ، وإنما قيدوه بهذا المجلس لتنطلق فيه يد وزير المالية الإنجليزي ويصبح من حقه أن يرفض كل قانون لا يرتضيه ، ولهذا غصبوا من مجلس النواب الجديد لأنه يحرص على حقه في الرقابة على الميزانية ، فأبرق « مستر ماليت » إلى حكومته يقول إن التدخل العسكري ضرورة لا محيص عنها إذا أصر مجلس النواب على رأيه ، وقد كانت هذه هي الخطوة المرسومة قبل ترميم القلاع المزعوم ، وقبل المذبحة المدبرة في الإسكندرية بنحو ستة شهور (٢ يناير سنة ١٨٨٢) .

وفي الثامن من شهر يناير - أي بعد ستة أيام من إرسال تلك الرقعة - تلقت مصر مذكرة مشتركة بين الدولتين قالتا فيها « والحكومتان تفهما أن الخديو سيستمد من هذا التصريح ما يلزمه من الثقة والقوة لإدارة شئون البلاد » .

وردت هذه المذكرة قبل أن يفرغ « شريف باشا » من بحثه مع مجلس

النواب في اختيار الحطة التي توفق بين جميع المطالب ، وقبل الحديو المذكورة والمجلس بتشاور مع الوزارة في موضوع الخلاف وكله دائر على نظر الميزانية ، فقتنع المجلس بمناقشة أبواب الميزانية ما عدا الأبواب التي ترتبط بالالتزامات الدولية ، وفتح بعد ذلك بتأليف لجنة من النواب يشترك معهم عدد مثلهم من الوزارة ويؤخذ بالقرار الذي يرححه صوت الرئيس ، فرفضت الدولتان كل هذه المقترحات ، وبرز الوزير الفرنسي « جمبتا » في هذه المسألة لأنه كان من ألد أعداء الأسرة المالكة في فرنسا ، وكان يتهم مصر بمالأة تلك الأسرة ومساعدتها في الخفاء على استرداد عرش فرنسا ، ولم يسلك مثل هذا المسلك مع اليونان ، وإسبانيا وهما غارتان في الديون ، والأمل في وفائهما أضعف جدًا من الأمل في وفاء الحكومة المصرية !

استقال « شريف باشا » وخلفه « محمود سامي البارودي باشا » (٥ فبراير سنة ١٨٨٢) واختار « أحمد عرابي باشا » وزيراً للحربية ، وأهم ما حدث بعد ذلك في عهد هذه الوزارة حادث القبض على الضباط الشراكسة بتهمة التآمر على اغتيال رئيس الوزارة ووزير الحربية ومعاونيه من كبار الضباط المصريين ، وقد حوكموا في مجلس عسكري برئاسة الفريق « راشد حسنى باشا » وصدر الحكم بتجريدتهم من رتبهم ونفسيهم إلى السودان ، فرفع « عرابي » الحكم إلى الحديو وسأل سموه تخفيف الحكم إذا شاء ، فأثر الحديو أن يحيل هذه المسألة أيضًا إلى الباب العالي ، ولكنه لم ينتظر جواب الباب العالي وأمر بتخفيف الحكم والاكتفاء بالإقصاء من الديار المصرية ، ووقع هذا التخفيف على غير ما ينتظر الوزراء الذين كانوا مهددين بالاعتقال ، فاحتكموا إلى مجلس النواب واجتمع المجلس بصفة غير

رسمية في بيت رئيسه «سلطان باشا» ، ومثلى كبار أعضائه بالصلح بين الأمير ووزرائه ، ورأى الأمير إخراج رئيس الوزارة وإبقاء الوزراء الآخرين ، وإذا بالأسطولين يظهران مرة أخرى في ميناء الإسكندرية ، ولما تنتهت المشاورات في اختيار الرئيس الجديد ، فرأى «محمود سامى باشا» وعراى باشا «طلى مسألة الصراط السراكية . . ولكن وصول الأسطولين ، أعقبه (فى الخامس والعشرين من شهر مايو) تقديم إنذار بإقالة الوزارة ونفى «عراى» فقبل الخديو المذكرة واستقالة الوزارة فى اليوم التالى : وفرغ النواب لما رأوه من بوادر الخطر ولمسوه من هياج الأفكار ، فالتمس «سلطان باشا» رئيس المجلس ومعه النواب وطائفة من الأعيان أن يعاد «عراى» إلى وزارة الحربية لحسم الشتر واتقاء الهياج ، فرفض الخديو وجدد النواب الرجاء وفتح الأجانب «عراى» فى كفالة الأرواح والأموال وأضافوا رجاءهم إلى رجاء أعيان البلاد ، فتكفل «عراى» بحفظ الأمن وأمر الخديو بإعادته إلى وزارة الحربية وأبرق إلى الباب العالى يلتمس فيه إيفاد مندوبين للتحقيق وعرض الأمر على السلطان .

فى السابع من شهر يونيو وصل المندوب العثمانى «رؤوف باشا» وفى صحبته السيد «أحمد أسعد» وكيل السلطان فى الفراشة البوية : هذا لاستطلاع طلع العراقيين وذلك لاستطلاع طلع الخديو فتركوا كلا من الفريقين يفهم أن السلطان معه وأنه يوصيه بمسألة الفريق الآخر من باب التقية ودفع الشرور . ولكن الشرور كانت تعدو عدواً إلى غايتها المرسومة من قديم الزمن ، وكانت هناك حاجة إلى علة عاجلة فوجدت العلة العاجلة فى حينها . وحدثت (مذبحه اليوم الحادى عشر) فى الإسكندرية ، وليس أدل

على تدبيرها من وقوعها في الوقت المطلوب ، وقد سبق في تاريخ تلك الفترة أن نخلت مصر من الوزارة وأن اختلف الأمير والوزارة ، وإن اختلف الضباط والساسة ، فلم تحدث مذبحه ولا معركة في بقعة من بقاع القطر ، كما حدثت تلك المذبحه التي جاءت في أوانها المطلوب !

تتلخص قصة المذبحه في مشاجرة بين (مكار ورجل مالطي) من أتباع الحكومة البريطانية ، ركب معه ثم أعطاه أجره قرشاً واحداً بعد ساعات من الطواف في جوانب المدينة في أشد أيام القيظ الذي بلغ أشده صيف تلك السنة ، فلما استزاده وألح عليه طعنه المالطي بمدية فقتله ، وتجمع السابلة من ها هنا وها بعضهم من الأجانب وبعضهم من المصريين ، وأكثر الأجانب مسلحون ولا سلاح في أيدي المصريين ، وراح بعض الأجانب يطلق الرصاص من التوافذ ويهجمون على من وجده من الوطنيين ، وتنادى الوطنيون بطلبون الغوث فقتل من قتل وجرح من جرح في هذه الجلبة واختلف الرواة في إحصاء القتلى والجرحى ، ولكنهم على اختلاف الروايات قد اتفقوا على أن قتلى المصريين وجرحاهم أضعاف من قتلوا وجرحوا من الأجانب على تعدد الأجناس .

يطول الشرح في سرد التهم والدفع التي تبادلها جميع الأطراف حول هذه المذبحه ، ولكن الثابت أن مندوبى الدول - ولا سيما مندوبى إنجلترا وفرنسا واليونان - رفضوا الاستمرار في التحقيق بعد أن طلبه وكيل القنصلية الفرنسية ، وأن المالطي الذي قتل المكاري كان له أخ يعمل في القنصلية الإنجليزية ، وأن « عمر لطفي باشا » اعترف بإحجابه عن قمع الفتنة . إلى المساء ، ووقع عليه الاختيار بعد ذلك لورارة الحربية . وأن المذبحه

استخدمت على الأثر للطعن في « عرابي » والسحرية من كفالاته للأمن من قبل ذلك بأيام ، وربما كان أهم من هذا كله أن المدبحة استخدمت للطعن في بعوث السلطان والبحث في وسيلة أخرى لنهضة الحالة (والأسطولان الإنجليزي والفرنسي مرسيا في ميناء الإسكندرية) ، فامعقد المؤتمر الدولي في الآستانة في الثالث والعشرين من شهر يولية ، وأحسن الباب العالي ما وراءه فلم يعترف به ولم يشترك فيه ، وروى صاحب تاريخ (الكافي) ، وهو ممن شهد وقائع الثورة واطلع على كثير من أسرارها أن « اللورد دفرين » واصل السعي عند الباب العالي للإنعام على « عرابي » بلقب أو وسام فأنعم عليه بالنوط المجيدى الثانى ، فقامت قيامة الصحف الإنجليزية بعد ذلك تهم السلطان بتحريض (العرابيين) وتوقع بين الآستانة والقاهرة وتشكك في المائدة التى ترجى من تسيير الجيش العثمانى إلى مصر لقمع (الثورة العرابية) وهو المقصود !

وقد تحقق أسوأ الظنون قبل أسبوع واحد ، فراح الأسطول الإنجليزي يعمل عمله والمؤتمر منعقد ، وتلقى الأسطول من لندن فى الثالث من شهر يولية أمراً بإنذار الحكومة المصرية أن تكف عن تحصين القلاع وإلا أطلق مدافعه عليها ، وكأنما كان أمير الأسطول محتاجاً إلى حافر (خاص) - مع بواعث الاستعمار - لاستعمال الضربة المدبرة ، فإنه خشى أن يتأخر ضرب المدينة إلى حين حضور أسطول (المانش) إلى البحر الأبيض ، وأميره « دويل Dowel » أعلى منه فى الرتبة فسبقه إلى العمل قبل أن تضيع منه (المفخرة) ومكافآتها .

وكان الحديو قد انتقل إلى الإسكندرية بعد المدبحة بيوم ، وأقام وزارة

جديدة برئاسة « إسماعيل راغب باشا » (١٨ يونية) فلما تلقت هذه الوزارة إنذار أمير الأسطول بذلت جهدها في تحويله عن عزمه ، فلم يقبل وأضاف إلى إنذاره التشديد في المطالبة بتسليم القلاع إليه .

وقد طال الأمد والرد وحان الموعد المقرر لضرب الإسكندرية فضربت كما تقدم في الفصل الأول ، ونزل الجند الإنجليز بالمدينة ، فاستدعى الخديو إليه « أحمد عرابي » وقال في أمر الاستدعاء « اعلموا أن ما حصل من ضرب المدافع من (الدونمة الإنجليزية) على (طوابي الإسكندرية) وتخريبها إنما كان السبب فيه استمرار الأعمال التي كانت جارية بالطوابي وتركيب المدافع التي كلما كان يصير الاستفهام عنها كان يصير إخفاؤها وإنكارها ، والآن قد حصلت المكاملة مع الأميرال فأفاد بأنه ليس للدولة الإنجليزية مع الحكومة الخديوية أدنى خصومة ولا عداوة ، وإنه تقرر من جميع الدول العظمى في المؤتمر بأنه لا يتقص من امتيازات الحكومة ولا حريتها ولا مس حقوق الدولة العلية ، بل هي تبقى ثابتة لها كما كانت ، وأن يصير إرسال (عساكر شاهانية) لأجل استتباب الراحة بعصر ، فلذلك يلزم أن تصرفوا النظر عن جميع العساكر وعن كافة التجهيزات الحربية التي تجرونها بوصول أمرنا هذا وتحضروا حالا إلى سراي رأس النين لأجل إعطاء التنبهات المقتضية الشفاهة على حسب أمرنا هذا وما استقر عليه رأي مجلس النظار » .

وقد أجاب « عرابي » على هذه الدعوة بكتاب قال فيه : « . . في شريف علم مولاي المعظم أن المحاربة التي وقعت بيننا وبين الإنجليز وبلغت مسامع عظمتكم وعرضت على مجلس نظاركم المنعقد تحت رئاسة سموكم

بمحضور كثير من ذوات البلاد المنتخبين (ودولتو درويش ماشا) نائب
الحضرة السلطانية ، ولما تحقق عند جميعهم أن هذه الطلبات مضرّة
بالحكومة الخديوية ومخلة بشأن البلاد قرر المجلس المذكور لزوم زيادة خمسة
وعشرين ألف عسكري وصدرت الأوامر إلى المديريات بطلبهم وقرر المجلس
أيضاً أنه لا تطلق المدافع من جهتها إلا بعد إطلاق خمسة مدافع من السفن
الإنجليزية ، ولما ابتدأت السفن بضرب اليران على مدينة الإسكندرية لم
تقابلها إلا بعد عشرين طلقة ، ولم يكن عندما قبل وقت الضرب أدنى
استعداد لاستمرار الأوامر بعدم الاستعداد »

إلى أن قال : « إنني كنت أتمنى أن أتمثل بين يدي عظمتكم لإبداء هذه
الملاحظات ، لكن من الأسف أنه تحقق عندي من الاكتشافات الحقيقية أن
مدينة الإسكندرية مشغولة الآن بعساكر الإنجليز ، فمن المعلوم عند مولاي
أنه لا يمكنني الحضور لتلك المدينة لهذا السبب فإذا حس لدى مولاي
فليصدر أمره السامي بحضور حضرات النظار ، وسعادة رئيس مجلس
النظار إلى مراكز الجيش للمداولة في هذا الأمر لتكون على بينة من
الحقيقة »

وقرر « عرابي » دعوة الرؤساء وذوى الرأي في البلاد إلى مؤتمر عام
فاجتمع في القاهرة في (١٧ يولية) أكثر من أربعائة رئيس وعالم ووجيه
وتداولوا في الموقف ملياً ثم أعلنوا وقف العمل بأوامر الخديو لأنه مغلوب على
أمره في يد الأعداء ، ووكّلوا إلى « عرابي » مهمة الاستمرار في الدفاع »
ومن وقع على هذا القرار شيخ الأهرم وكبار علمائه ورؤساء الطوائف
الدينية ووكلاء الوزارات ومعظم من في القاهرة من سروات البلاد وعلى

رأسهم ثلاثة أمراء هم « الأمير إبراهيم أحمد باشا ، والأمير كامل فاضل باشا ، والأمير أحمد كمال باشا » وكل من بقى فى القاهرة من النواب . وقد استمر القتال بين الإنجليز والجيش المصرى فصمد هذا الجيش على قلة استعداده أكثر من شهر فى كفر الدوار ، وجاء المدد إلى الجيش الإنجليزى غير مرة من قبرس ومالطة وجبل طارق ، وعلم الإنجليز أن (التزعة) التى تحيلوها ، حرب عوان لا يأمنون عقباها ، فاستعانوا بالرشوة والخيانة وأشاعوا فى مصر منشورا من الباب العالى يرمى العربيين بالعصيان والمروق من طاعة السلطان !

قال « أحمد شفيق باشا » الذى عمل بالمعية الخديوية من قبل الثورة إلى أيام « الخديو عباس الثانى » : « فى وقت إعلان عصيان « عرابى » أرسل السلطان ستة آلاف جندي إلى (فرضة صوداء) بكريد لإرسالها لمصر عند اتفاقها مع إنجلترا على مشاركة هذه الجنود للقوة الإنجليزية ، ومما ساعد أيضا على نجاح الإنجليز أن الجناب الخديو عين « محمد سلطان باشا » رئيس مجلس النواب مندوباً خديوياً وبمعيته بعض ياوران سموه لدى « الجنرال ولسلى » وناط به نشر الدعوة - وخصوصاً بين العرب - لمساعدة الجيش الإنجليزى الذى يحارب (العربيين) باسم الخديو . أضيف إلى ذلك الهبات المالية التى كان الإنجليز يقدّمونها على العربان وخصوصاً الذين قيدوا منهم بقلم الاستعلامات الإنجليزى » .

وجاء فى مذكرات « شفيق باشا » أيضاً : « وفى ٢٢ أغسطس أصدر الخديو إلى الدوائر الملكية والعسكرية فى القطر المصرى إرادة أخرى قال فيها إنه لما كان الغرض الوحيد من الأعمال العسكرية التى يقوم بها « السيرجانت

ولسلى « هو استتباب الأمن فى مصر فنحن قد صرحنا له باتخاذ التدابير العسكرية التى يرى لزوماً لاتخاذها فيجب عليكم حال وصول أمرنا هذا إليكم أن تبدلوا له المساعدات اللازمة وتطيعوا أوامره كما لو كانت صادرة منا ، فمن يخضع له كأنه خضع لنا شخصياً ومن خالفه بعد عاصيا لنا ويعامل معاملة العاصى وقد أصدرنا أمراً هذا إليكم للعمل بمقتضاه .
ولا حاجة إلى الإسهاب فى سرد أسباب الهزيمة التى مبيت بها الحيوتس المصرية فى التل الكبير ، فليس من العسير أن نفهم كيف يهزم جيش يحيط به الجواسيس وينقلون أخباره إلى الأعداء ويتساق إلى خذلانه أقرب الناس إليه .

إلا أن المؤرخين علقوا بعض أسباب الهزيمة على موقف الجيش من قناة السويس ، وحسب كثير منهم أن ردم القناة كان خليقاً أن يعطل حركات الإنجليز فى الجهة الشرقية ، وهو كلام يلقى على عواهنه ، لأن « عرابياً » لم يكتف بما أخذه « دلسبس » على نفسه من العهود المؤكدة ، وأمر بإرسال قوة إلى القناة لمواجهة الحال بما تقتضيه . قال الأستاذ الإمام فى تعليقاته على الثورة العربية : « وقبل أن يتحرك عسكرى إلى ناحية القنال كان الجيش الإنجليزى قد احتله وذلك لتأخر الجيش ١٥ ساعة فى محاربة « دلسبس » ، ويظهر أنه كان فى الحاضرين خونة حملوا الأخبار وأبطأوا فى المخابرة .
أما وجهة نظر « عرابى » فى هذا التأخر فهى تقديره أن الإنجليز يعملون منفردين بين الدول ، وأن ردم القناة يمنح بالدول إلى تأييدهم ، وقد أبلغ السلطان خطته فى رسالة برقية قال فيها بعد أن أشار إلى قطع الإنجليز للمواصلات البرقية بين الإسماعيلية والسويس : « أما نحن فبالنظر إلى

احتراما لعهود التبعة بأن تكون على الحياد وإلى عدم تقويتنا لتلك النقطة وعدم وجود قوة عسكرية تقوم بشأن المحافظة على النقط فيما عدا نقط العساكر المستحفظة وموالة التحريض الشديد على عدم مس حقوق التبعة كل ذلك جعلنا في مأمن تام من تحمل أى تبعة كانت .

» » »

هذه كلمة مجملة في خطة الجيش المصرى حيال القناة ، وليست هذه الخطة على كل حال هى سبب الهزيمة لأن الهزيمة كانت (ضرورة لازب) بين عوامل الخذلان التى أحاطت بالجيش المصرى فى حالته تلك ، وهى حالة النقص فى العدد والعدة على الرغم من تكرار المطالبة بزيادته وتسليحه ، ولو كان فى مصر عدد كاف من الجنود المدربين لأمكن رصد (المخافر) اللازمة مهم لحماية قناة السويس من غير حاجة إلى ردمها وتسليم المحتلين بذلك حجة يسوغون بها هجومهم ويمثلونه للدول فى صورة (المهمة الدولية) ويأتون بالشهود من مصر وغيرها على سبى المصرين إلى العمل الذى أوجب الهجوم لحماية القناة فى حينها ، واليوم - فى سنة ١٩٥٢ - كانت حجة المحتلين أمام الدول بدعوى حماية القناة تسبق حجة المصرين إلى الإقناع ، مع تضارب الأهواء

ويبقى أن نقال هنا كلمة أخرى عن المذابح التى وقعت داخل البلاد بعد خروج الجيش المصرى من الإسكندرية ، فإن أخبار المهاجرين من الإسكندرية عن قتلها وحرقها وخرابها كانت قد ملأت بلاد الوجه البحرى وذاع معها أن الذى حدث فى الإسكندرية سيحدث فى المدن الأخرى عند وصول الجنود الإنجليز إليها . فثار تائرة الغوغاء واشتبهكت

بيهم وبين الأجانب والمسيحيين مشاجرات قتل فيها أناس من هؤلاء كما قتل فيها أناس من المسلمين ، والذي ينبغي أن يلفت النظر أن أعيان المسلمين خفوا إلى نجدة الأجانب والمسيحيين المعتدى عليهم ، وأن كبير هؤلاء الأعيان في إقليمه « أحمد المنشاوي بك » تلقى من مؤتمر الأجانب الذي انعقد هندق (إبات) في الإسكندرية خطاب تقدير باللغتين العربية والإيطالية قالوا فيه : « إننا نحن لواقعين إمضاءاتنا بذيله المستوطنين في القطر المصري والتابعين لدول مختلفة بناءً على ما اشتهر لدينا مما أتيت به من الإعاقة والغيرة نحو ساكني طنطا على اختلاف أحاسيسهم وأديانهم قد رأينا من الواجب علينا أن نقدم لسعادتكم هذه العريضة برهاناً على إقرارنا الأبدي بحميتكم وشكرنا الدائم لسعادتكم ، وإنه ليسرنا ويعزينا كثيراً أن نرى في القطر المصري مع ما أصيب به من النوائب رجالاً دافعوا عن حقوق الإنسانية وراعوا زمام القمندان بحمايتهم أولئك الأبرياء » .

أما الجزء الذي قابل به الاحتلال ذلك الشكر الأبدي ، فهو لنظر بعين السخط إلى أولئك الحماة ، وقد تمحل الممتلون العلل لسجن الرجل الذي تلقى ذلك الاعتراف بالحميل ، فاتهموه بالعف في اكراه بعض اللصوص على الاعتراف بجريمتهم ، وساقوه إلى المحاكمة (تكفيراً) عن حقوق الإنسانية ، ومغزى هذه المعاملة وأمثالها أوضح من أن تحتاج إلى توضيح

وهي إلى مكافأة « عمر لطفى » وشركائه - برهان بغنى عن كل بيان . يضيق الصدر بعد هذا بما جرى في أتر المهرمة المصرية من عودة الحديو إلى القاهرة محفوقاً بالحيش الإيجليزية ، وبما جرى من المضايح والضغريات في محاكمة الزعماء العربيين ، ولكننا نلخصها موجزين ، فنقول إن الإيجليز

لم يضعوا أقدامهم في القاهرة حتى بدعوا تهديد الخديو في مركزه كما تقدم ،
وبادر الشاعر الأيرلندي « بلنت » النائر على الدولة البريطانية إلى لجنة
أصدقائه العراقيين ، فندب للدفاع عنهم محامياً إنجليزياً خبيراً بالشئون الشرقية
هو « مستر برودلي » صاحب كتاب (تونس في ماضيها وحاضرها) ، وكتاب
(كيف دافعنا عن عراق) ، فعلم هذا المحامي بمشاوواته مع المراجع
الإنجليزية العليا أن إنجلترا لا تستطيع الحكم بالإعدام على « عراق » ، لأنها
تذرع بفساد الحكم لتسويق الاحتلال ، فلا يلائم هذه الدعوى أن تعاقب
بالإعدام من يثور على الفساد ، ولكنها كذلك قد تذرعت بعصيان
« عراق » وتبنت مركز الخديو لتسويق حملتها على البلاد المصرية .
فلا مناص إذن من الاعتراف بالعصيان .

وفي المحكمة تولى المحامي الدفاع على هذا الأساس . فكانت المحاكمة
كلها فصلاً من فصول التمثيل ، ولما يسدل الستار بعد على الفصل الأخير
إلا أن المقادير تولى سياسة الاستعمار بالسخرية التي لا تنقطع في مرحلة
من مراحلها ، فالاحتلال البريطاني يبقى اليوم باسم القناة التي بدعوا أعمالهم في
غزو مصر باقتحام حرمتها ونقض عهودها ، ونحن اليوم نحتج عليهم بمقاومتنا
لاحتلالهم ، وقد كانت هذه المقاومة نكبة القائمين بها أمس ، فهي شفاعتهم
اليوم في التقدير والإنصاف

فهرس

صفحة

كلمات واجبة	٢
أما قبل	١١
مقدمات تاريخية	١٧
الامتيازات الأحبية	٢٩
إنجلترا وفرنسا	٤٣
الديون	٥٧
قناة السويس	٦٧
النصهيونية	٩٣
الدولة العثمانية	٩٩
جنود وموظفون	١٠٥
نهضة الإصلاح	١١٣
أحمد عرابي	١٢٣
الحديدو توفيق	١٣٥
من حملة إلى حملة (١٧٨٠ - ١٨٨٠)	١٣٩
أما بعد	١٥١



General Directorate of the Administration of the State
Directorate of the State

١٩٨٣/٤٠٨٢	رقم الإيداع
ISBN ٩٧٧-٠٢-٠٥٧٦-١	الترقيم الدولي

١/٨١/١٩٣

طبع مطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

To: www.al-mostafa.com